

مجلة شهرية تصدر مؤقتا أربع مرات في السنة

العدد الثالث ـ السنة الأولى

أكتوبر / ديسمبر 1981

المدير المسؤول : عبد الحميد عقار

الاشتراكات :

العادي : 30 درهما

اشتراك التشجيع : غير محدود

عنوان المراسلة :

عبد الحميد عقار

ص. ب. 4433 ، صومعة حسان

الرباط ـ المغرب

رقم ايداع التصريح : 15/80

رقم الايداع القانوني : 6/81

ترسل الاشتراكات في حوالة بريدية للعنوان التالي :

عبد الحميد عقار : ص. ب. 4433 ـ صومعة حسان ـ الرباط ـ المغرب .

الغلاف من انجاز الفنان القاسمي محمد

« ما هي الخدمات التي تنتظرها البروليتاريا من المثقفين ؟ :

أن يفككوا الايديولوجية البرجوازية .

أن يدرسوا الايديولوجية التي تحرك العالم .

وباختصار :

كل ما كان عليك أن تقوم به هنا ضع نفسك مباشرة وبصراحة في موقع طبقتك .

وفي كل مسألة اتخذ موقفك .

برتولد برشت

● تعززت الصحف والدوريات التقدمية في المغرب بصدور جريدة : « البلاغ المغربي » وهي أسبوعية تصدر مؤقتا مرتين في الشهر . يديرها السيد : محمد بنيحيى .

نحيي هذا الصدور ونتمنى له الاستمرار والمزيد من التقدم .

« الجسور »

* لا ترد المقالات نشرت أم لم تنشر

* المقالات تعبر عن رأي أصحابها

المـوضـوعـات :

الاتحــاد الاشتــراكي للقــوات الشعبيــة
على ضــوء أحــداث 20 يــونيــو
مــلاحظات وتســاؤلات

علي الابراهيمي

ان هدف هذه الملاحظات ليس هو تحليل كلي ولا حتى بعض التطورات والتحولات الهامة التي عرفها الاتحاد الوطني ـ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على امتداد تاريخه ؛ هذه التطورات التي ارتبطت وتفاعلت مع مجمل الصراع الطبقي الذي عاشه المجتمع المغربي منذ 1950 . بل ان الغاية من هذه الملاحظات ، هي محاولة رصد التحولات التي من المحتمل أن يشهدها الاتحاد الاشتراكي على ضوء اضراب 20 يونيو 81 وبعد الاحداث الدامية التي أدى اليها قمع صوت الاحتجاج الشعبي ضد سياسة التحالف الطبقي السائد .

وتكتسي مسألة التحولات التي قد يعرفها الاتحاد الاشتراكي أهمية بالغة في الوضع السياسي ببلادنا : وذلك نظرا لعدة اعتبارات نورد منها على الاخص : كون الاتحاد الاشتراكي يشكل أهم حزب شرعي معارض ببلادنا ومن ثم فانه يعطي بعض المصداقية للتجربة البرلمانية الحالية بمساهمته في « المؤسسات التمثيلية » أولا . ان الحزب ، وأساسا النقابة المرتبطة به « الكنفدرالية الديموقراطية للشغل » ، هي القوة السياسية التي وجهت الدعوة لاضراب 20 يونيو ، ولذلك فان تعامل الحزب مع نتائج ومخلفات هذا الاضراب سيكون بالغ الدلالة وقد يشكل مؤشرا هاما على التوجهات المستقبلية للحزب ـ ثانيا . وفضلا عن ذلك ، فان الاتحاد الاشتراكي ما فتىء يمارس تأثيرا على قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية ، وما من شك ان مواقفه واختياراته السياسية لا بد وأن تنعكس على مسار الصراعات الاجتماعية ـ الطبقية التي ستعيشها بلادنا ثالثا .

... ولئن كان التطرق لمجمل الخطط والتكتيكات ، وكذا التحولات والقفزات النوعية والانتكاسات التي عاشها الاتحاد الاشتراكي ، والتي تركت بصماتها على اختياراته وقاعدته الاجتماعية ، تتجاوز نطاق هذه الملاحظات ، فان هذه الاخيرة ستتخذ كأساس لها التجربة النضالية التاريخية للاتحاد الوطني ـ الاشتراكي للقوات الشعبية من جهة ، وستنطلق من القاعدة الاجتماعية الاساسية للحزب ومن الخط السياسي السائد في صفوفه ، أي من اعتبار المصالح الطبقية الحقيقية التي يمثلها الحزب اكثر من الاخذ ، وبالاحرى الاعتماد ، على ما يقوله الحزب عن نفسه . لهذا ، فان الخطاب الايديولوجي السياسي للحزب لن يحتل الا موقعا ثانويا بالمقارنة مع الاولوية المعطاة للممارسات والمواقف العملية التي يبلورها الحزب من جهة ثانية . وبما أن الاتحاد الاشتراكي ـ وان كان أداة للصراع الطبقي ـ ليس مفصولا عما يجري خارج هياكله ، بمعنى أنه يتفاعل مع الصراعات الاجتماعية التي تشهدها بلادنا ، فان محاولة رصد تطوراته المستقبلية لا بد وأن تاخذ بعين الاعتبار مجرى تطور هذه الصراعات وتأثيرها على الاتحاد الاشتراكي .

قد يعتبر البعض أن هذه الملاحظات النقدية في غير محلها في الوقت الذي تتوالى فيه عمليات القمع الغليظة على الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية . الا ان [illegible] الى جانب الصواب ما دمنا نندد بهذا القمع والاضطهاد الذي استهدف مناضلي [illegible] الحزب والنقابة ، وما دامت هذه الملاحظات تلتزم جانب الموضوعية بعيدا عن القذف والتهم الرخيصة علاوة على كونها لا تنطلق من عقلية التشهير والخلفيات التخريبية العدائية التي عبر عنها البعض ، وبكل فضاضة ، [illegible] نسعيا وراء نيل رضى الطبقات السائدة ، وبوهم الانتقاص من القمع الذي يتعرض له الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية ... ! وبالاضافة الى كل هذا ، فان تقديم مسالة تقييم مواقف الاتحاد الاشتراكي لا تخلو من فائدة في جو التبلبل والانهزامية الذي تغذيه وسائل الاعلام الرسمية المدعومة من طرف بعض الاصوات المأجورة . وستتركز هذه الملاحظات على بعض المحاور التي تعتبر جوهرية في تحديد توجهات الحزب واختياراته الاساسية خلال المرحلة القادمة [illegible] المحاور في الخط السياسي العام وعلاقة الحزب بالكنفدرالية ، وبشكل خاص علاقة الحزب مع كل من الحركة الجماهيرية والتحالف الطبقي السائد .

واذا كنت طفرة 30 يوليوز 1972 قد شكلت منعطفا حاسما في حياة الاتحاد ، ونقطة تحول بعد مرحلة الجمود الذي عطل نشاط أجهزته القيادية نتيجة التناقضات الداخلية ، الفوقية ، التي كانت تنخر قواه وتشل طاقاته النضالية ، وبعد حملات القمع الشرس التي استهدفت « تشتيت شمل » الاتحاد وارهاب مناضليه وأطره . فان الاختيارات السياسية التي أقرها

الاتحاد الاشتراكي ، في مؤتمره الاستثنائي المنعقد في يناير 1975 : بعد الضربات القمعية الموجهة التي تلقاها يسار الحزب والتي تمخضت عنها محاكمتي مراكش 71 والقنيطرة 73 ؛ قد كرست سيادة الخط الاصلاحي داخل الحزب . وجاء المؤتمر الثالث للحزب ، سنة 78 ، ليؤكد ويزكي اختيارات المؤتمر الاستثنائي التي امتازت بكونها جعلت حدا لما انتاب خط سير الحزب من « غموض » وقطعت دابر الاختيارات الراديكالية التي جسدها الاتحاد على امتداد مرحلة طويلة من حياته النضالية .

وفعلا لقد أقر المؤتمر الاستثنائي معادلة ثلاثية « تشكل نظرة شاملة تجعل من التحرير والنمو والديموقراطية والبناء الاشتراكي جوانب مرتبطة ومتساوية واحدة تنفذ ككل وبصفة تدريجية .. » (1) . اعتبر المؤتمر أن الديموقراطية ليست وسيلة فقط وانما غاية في حد ذاتها ، بمعنى أنها الهدف الاسمى الذي ينشده الحزب ، وأن النضال الديموقراطي ـ البرلماني هو الوسيلة الكفيلة بتحقيق التغيير الجذري المنشود ؛ حيث يقول التقرير الايديولوجي : « ان الديموقراطية بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ليست وسيلة فحسب وانما هي غاية في اطار الاختيار الاشتراكي .. » (1) . وان اضافة اليافطة الاشتراكية ، لا يمكنها ان تخفي أن الاتحاد قد ابتعد ، قولا وفعلا ، عن اختياراته وممارساته الراديكالية التي كان من علاماتها البارزة اعتبار « ان التغيير سيأتي من خارج البرلمان .. » (3) . ويكفي للتدليل على الاختيارات الجذرية ، التي لم تكن ترضى عن التغيير الجذري بديلا ، والتي طبعت حياة الاتحاد ، مراجعة الأدبيات القليلة التي صدرت منذ نشأته والى حدود منتصف الستينات ، **وعلى الأخص** استحضار النضالات الهامة والعنيفة في العديد من الحالات التي كانت ترمي الى القضاء على هيمنة الطبقات السائدة .

بيد أن هذه الفقرات الموجزة من التقرير الايديولوجي الذي صادق عليه المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي ، مضافة الى مجمل المواقف والممارسات التي بلورها الحزب خلال السنوات الست الفارطة ، تبين وبشكل جلي ، الفرق القائم بين اتحاد ما قبل المؤتمر الاستثنائي واتحاد ما بعد المؤتمر .. فضلا عن كونها تبرز سعة الهوة الفاصلة بين الحزب ساعة ممارسته « الاختيار الراديكالي » والحزب بعد تبنيه « للاختيار الديموقراطي » كاستراتيجية جديدة .

ولئن بعثت قرارات اللجنة الادارية المتخذة في 30 يوليوز 72 امالا كبرى فيصفوف المناضلين والعاطفين على الحزب ، باعتبارها شكلت خطوة هامة على طريق تجاوز السلبيات التي عرقلت نشاط الحزب ؛ فان هذه الآمال سرعان ما خابت نتيجة مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية من بينها القمع الذي تعرض له الحزب على اثر أحداث 3 مارس 1973 . غير أن هذه القرارات ـ

وبالرغم من أهميتها التاريخية في مسيرة الاتحاد ـ لم تشكل ، كما ذهب الى ذلك البعض ، تحولا ثوريا غير طبيعة الاتحاد .. بين عشية وضحاها .. واذا كان التكهن بالتطورات التي كان الحزب سيعرفها ، لولا تعرضه للقمع ، عديم الجدوى ؛ فمن المؤكد أن حسم الصراعات التي كانت قائمة منذ ، بل وحتى قبل ، المؤتمر الثاني للاتحاد (1962) بين مختلف أجنحة الحزب قد أعطى انطلاقة جديدة لنشاط الحزب ، واتاح فرصة ذهبية لجناحه التقدمي لتجاوز العراقيل التي كانت تكبل عمله النضالي . وذلك بالرغم من كون « تصفية الحساب » مع الجناح النقابي ـ البيروقراطي لم تتجاوز الأساليب المعهودة في تاريخ الاتحاد ، حيث جرت مختلف مراحل الصراع وتم حسمه في غيبة أوسع القواعد الحزبية ودون مساهمتها المباشرة . واذا لم تشكل قرارات 30 يوليوز تجذيرا للاختيارات الاستراتيجية للاتحاد فانها قد أكدت الاختيارات القديمة للحزب ، هذه الاختيارات التي لم تكن تمتاز بوضوحها .

واذا كانت التطورات الهامة التي شهدتها بلادنا قد حالت ، عمليا ، دون بلوغ طفرة 30 يوليوز مداها الاقصى ، فان المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي قد سجل تخلي الحزب عن بعض الاختيارات الاساسية التي مثلها الاتحاد في مسيرته النضالية الزاخرة بالتضحيات . وهكذا ، نبذ الاتحاد الاشتراكي الاختيار الراديكالي الجذري ، ولفظ التجارب « المغامرات » التي طبعت حياة الحزب في بعض مراحلها . واصبح الاتحاد حزبا اصلاحيا يكتفي بممارسة المعارضة « البناءة » ويؤمن بامكانية التحول السلمي والمرور الى الاشتراكية عن طريق الديموقراطية .. بالرغم من كل ما يعتري «ديموقراطيتنا» من نواقص ما فتىء الاتحاد نفسه يعري عنها . وليس من الغريب في شيء أن يصادق المؤتمر الاستثنائي للحزب على « تقرير ايديولوجي » ، يرمي ، حسب واضعيه ، الى توضيح « الاختيار الاشتراكي » للحزب ، في حين أنه يشكل في الحقيقة محاولة لتبرير الاختيار الاصلاحي وجعله مقبولا من طرف القواعد الحزبية والتنظير لتغيير توجهات الحزب الاساسية . وعلى اثر هذا التحول ، غدا الاتحاد الاشتراكي حلقة مركزية في « التوازنات السياسية » التي يعرفها مجتمعنا ، تلك التوازنات التي تحاول الطبقات السائدة المحافظة عليها بهدف الابقاء على هيمنتها الطبقية .

بيد ان هذه التغييرات لم تكن نتيجة خطة مبيتة للقيادة الاتحادية ، التي خططت كل الامور ـ وبتواطؤ مع التحالف الطبقي السائد حسبما يدعيه البعض ! ـ وكان المسالة محض ارادية ؛ بقدر ما كانت التغييرات ، حصيلة جملة من التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية التي عرفتها بلادنا منذ مطلع السبعينات والتي شملت المجتمع المغربي برمته بما فيه الاتحاد الاشتراكي قاعدة وقيادة . الا ان دور القيادة الحالية في التحول الذي عرفه الحزب لا يمكن اغفاله ...

ومنذ المؤتمر الاستثنائي بقي الاتحاد الاشتراكي وفيا للاختيارات التي رسمها ، وتميز نشاطه ، في اتجاهه العام ، باعتدال و « اتزان » لم يكن من شأنهما الاخلال بالتوازنات السياسية القائمة في مجتمعنا . وبالرغم من التزوير ، ساهم الحزب في كل حلقات ما سمي بـ « المسلسل الديموقراطي » ، وتمسك الحزب باختياره الديموقراطي وسعى الى ترجمته متجاوزا بذلك مرحلة « المراهقة السياسية » كما يحاو للبعض ان يصف تطور الاتحاد بعد مؤتمره الاستثنائي . واذا كان الحزب ، باعتداله ، قد ساهم في الحفاظ على « السلم الاجتماعية » ، فان ذلك لم يمنعه من المساهمة في نضالات جماهيرية هامة كانت تتجاوز سقف هذه « السلم » ...

لكن ، ما هي احتمالات تاثير أحداث 20 يونيو 81 على خط الحزب وعلى اختياراته الاستراتيجية ، اي على خطه الاصلاحي ـ البرلماني ؟

لقد سعى الحزب ، قبل أحداث 20 يونيو ، الى ترتيب أوضاعه الداخلية وحل بعض المشاكل التي كانت قد ادت الى عرقلة نشاطه في بعض القطاعات والى بروز صراعات علنية بين بعض اتجاهاته . وفي نفس الوقت الذي قرر فيه الحزب الانسحاب من البرلمان ، تراجعت أجهزته القيادية عن قرارات الطرد (4) الصادرة في حق مجموعة من المناضلين . وبذلك ، عمل الحزب على تجاوز تناقضاته الداخلية ورص صفوفه استعدادا للموسم الاجتماعي القادم ولمواجهة القمع الذي قد يتعرض له في حالة انسحابه من البرلمان .

وفي البدء لا بد من ابداء بعض الملاحظات السريعة حول أطراف الصراع وحول التوازنات السياسية داخل الاتحاد الاشتراكي في الظرف الراهن .

واذا كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قد ضم عند انطلاقته عناصر اجتماعية متناقضة حيث جمع مناضلين مخلصين الى جانب رهط من الانتهازيين الذين سرعان ما انسلخوا عن الحزب بعد « اعفاء » حكومة عبد الله ابراهيم من مهامها (1960) ؛ فان المكونات الاساسية والفاعلة في الاتحاد عند تأسيسه هي ثلاث : رجال المقاومة وجيش التحرير ، المناضلون والاطر النقابية والمثقفون والسياسيون التقدميون . وقد نسجت هذه العناصر فيما بينها علاقات هامة منذ نضالها من أجل الاستقلال ، سيما أنها كانت تعادي ، وبدرجات متفاوتة ، النهج الذي تسلكه قيادة حزب الاستقلال . غير أن هذه التحالفات لم تلغ التناقضات التي كان حلها يتخذ شكلا عنيفا في العديد من الحالات . ودون التفصيل في تتبع التطورات التي عرفها كل واحد من هذه الاتجاهات ، يبدو أن الجناح النقابي قد شكل تاريخيا الاتجاه الاكثر تخلفا ، على مستوى المواقف السياسية ، داخل الاتحاد . وليس أدل على ذلك أكثر من المواقف التي أعلنها من الاستفتاء حول الدستور الممنوح سنة 1962 ومن الانتخابات التشريعية سنة 1963 (5) ومن حملات القمع المتتالية التي تعرض

لها الجناح الراديكالي للاتحاد .. الخ . وقد تمخض عن تصفيته من الحزب ، على اثر قرارات 30 يوليوز 1972 ، استمرار هذا الجناح تحت الاسم القديم . الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . غير أن تمسك الجناح النقابي بهذا الاسم لم يكن من شأنه أن يغير من اختياراته السياسية التي فقدت غطاءها النضالي وظهرت على حقيقتها . وتميز الحزب « الجديد » بطابعه « المسؤول » وبكونه غائب عن ساحة النضال ، حيث أنه لا يعلن عن وجوده الا خلال بعض المناسبات لاستخلاص العبر والتأكيد على سدادة اختياراته ... ولاعطاء الدروس للجميع من اعلى منابر جريدته . وبالرغم من كل التطورات التي عرفها كل من جناح المقاومة وجيش التحرير ـ الذي جسد الاختيار الراديكالي في صفوف الاتحاد ـ وجناح المثقفين والسياسيين التقدميين فان هذين الاتجاهين لا زالا يشكلان القطبين الرئيسيين داخل الاتحاد الاشتراكي . وان كون عناصر جديدة قد التحقت بالاتحاد في المراحل الاخيرة ، وخصوصا بعد مؤتمره الاستثنائي ، لا يغير جوهريا من هذا الواقع ما دام تأثير هذه العناصر ضعيفا بحكم حداثة التحاقها بالحزب فضلا عن عدم انسجامها .

لكن ، ماذا عن الاتجاهات السياسية في صفوف الاتحاد الاشتراكي في الظرف الراهن ؟

خلافا لما هو متداول ، نعتبر أن عبد الرحيم بوعبيد لا يمثل « يمين الحزب » أو « البرجوازية اليمينية » ، بقدر ما يمثل « الاتجاه الوسطي » في صفوف الاتحاد الاشتراكي ؛ وهو الاتجاه الاقوى والسائد داخل الحزب نتيجة عدة عوامل تاريخية وسياسية مرحلية . واذا كان هذا الاتجاه يرفض الارتماء في احضان التحالف الطبقي السائد ودعمه بدون قيد ولا شرط ـ انه ، مثلا لا يقبل المساهمة في الحكومة الا في ظل توفر بعض الشروط ـ فانه لا يخفي معارضته للمجازفة بالحزب في « تجارب لا تحمد عقباها » . غير أن هذا الاتجاه لا يركز على ادانة « المغامرات » الامر الذي يمكنه من الحفاظ على شعرة معاوية مع الاتجاه الراديكالي . وليس من الغريب أن يحتل بوعبيد موقع « الحكم » الذي تلجا اليه كل الاتجاهات للفصل في نزاعاتها ما دام قادرا على الحفاظ على التوازنات السياسية الداخلية .. لفائدة الوسط طبعا . غير أن هذه القدرة لا يستمدها بوعبيد من مؤهلاته الذاتية ، التي تبقى ثانوية بالرغم من اهميتها ، بل انها حصيلة الاوضاع الداخلية للحزب ومسار الصراعات الاجتماعية بالاضافة للعوامل التاريخية التي ما فتئت تفعل في الحزب . ويحظى بوعبيد بتأييد أوسع القواعد الحزبية ، سيما أن اليسار قد ساهم ، وبقسط وافر ، في صنع زعامة بوعبيد ، أملا في استعماله لقطع الطريق على الاتجاه اليميني . ويعتبر الاتجاه الوسطي صانع « الاختيار الديموقراطي » . وتشكل الاطر المتوسطة وأصحاب المهن الحرة القاعدة الاجتماعية الاساسية والسند

الطبقي لهذا الاتجاه الذي استطاع أ نيتصدر قيادة الاتحاد بعد الفشـالات المتتالية التي مني بها يسار الحزب والقمع الذي استهدفه ، واعتبارا للوهن الذي أصاب الاتجاه اليميني بعد تصفية الجناح النقابي ونتيجة رفض أوسع القواعد الحزبية لاختياراته الاساسية ...

ان الجناح اليميني ، الذي يعتبر خطأ انه المهيمن في صفوف الاتحاد الاشتراكي ، يدعو : بعد المعاناة التي عاشها الحزب ونظرا للظروف التي تجتازها البلاد وبحكم المصالح الطبقية الت يمثلها : الى المزيد من « التعامل الايجابي » مع التحالف الطبقي السائد والى المساهمة في الحكومة لان ذلك أنجع السبل لتحقيق الاصلاحات « من الداخل » والاستفادة حزبيا من المراكز الحكومية . ومن الضروري ، حسب اليمين ، التخلي عن شروط الحزب وبرنامجه وعدم التمادي في المعارضة التي قد تثير غضب التحالف الطبقي السائد . ويمثل هذا الاتجاه مصالح « أعيان » الحزب ؛ وتشكل الأطر العليا وبعض الراسماليين قاعدته الاجتماعية وسنده الطبقي . غير أن هذا الاتجاه لا زال ضعيفا وهو مضطر الى اللجوء لـ « مظلة » الوسيط (بوعبيد) للاحتماء بها كلما هاجمه اليسار . ويبدو أن بعض المغتربين الذين عادوا الى أرض الوطن لا يخفون تعاطفهم مع هذا الاتجاه المتخلف (*) المعادي لكل تحرك نضالي مهما كانت طبيعته : أن الحفاظ على هياكل الحزب « و الأصلاح من الداخل » ، أي المساهمة في الحكومة ، هي الهدف الاسمى لهذا الاتجاه . وبديهي أن بعض الانتهازيين الذين التحقوا بالحزب بعد المؤتمر الاستثنائي والذين عبروا عن معاداتهم للاختيارات الراديكالية يدعمون هذا الاتجاه ...

وفي الطرف المناقض ، يوجد يسار الحزب أو ما اصطلح على تسميته الاتجاه الراديكالي . لكن ، ماذا يمثل هذا الاتجاه ، وما هي اختياراته ومواقفه الاساسية في الظرف الراهن ؟ (6) .

لقد شكل الاتجاه الراديكالي احدى المكونات التاريخية الاساسية للاتحاد ، وطبع خط سير الحزب في مرحلة ازدهارها فضلا ء نكون اختياراته الجذرية قد سادت في صفوف الحزب خلال فترة غير قصيرة من تاريخه (7) . ويمثل هذا الاتجاه الوجه النضالي المشرق للاتحاد ، هذا الوجه الذي لا زال يشد الى الحزب فئات واسعة من الجماهير الشعبية في المدن والبوادي على حد سواء بيد أن الاخطاء الاستراتيجية والتكتيكية التي ارتكبها هذا الاتجاه (والتي لا تقلل في شيء من تضحياته الجسيمة) وحملات القمع التي استهدفت تصفيته واستئصال جذوره الاجتماعية (احكام القبضة على البادية وارهاب الفلاحين بعد أحداث 3 مارس 73 ...) ، كلها عوامل قلصت القاعدة الطبقية لهذا الاتجاه وأدت الى الحد من نفوذه في صفوف الحزب . وليس من الغريب في شيء ، بعد كل المحن التي اجتازها ، أن يعيش هذا الاتجاه مخاضا

هائلا في الظرف الراهن . غير أن هذا المخاض ـ الازمة الذي يعيشه الاتجـاه الراديكالي يحتمل أكثر من حل ، مرهون الى حد بعيد بوعـي هـذا الاتجـاه بسلبيات تجربته الماضية . وكان هذا الاتجاه ، منذ المراحل الاولى لتاسيس الاتجاه ، يعتبر أن النشاط الحزبي مجرد « غطاء » لتمويه العمل الثوري الذي يستهدف الاطاحة بسلطة الطبقات السائدة عن طريق العنف ؛ وآمـن هـذا الاتجاه « بالازدواجية » (*) ... واذا كانت كل محاولاته الجذرية قـد باءت بالفشل ، فان ذلك لم يؤد الى انقراض هذا الاتجاه ، كما تنبأ بـذلك البعض غداة أحداث 3 مارس 1973 (8) . ومن البديهي أن هذا الاتجاه ، وكما كان الشان بالنسبة لمجموع الحزب ، لم يبلور برنامجا سياسيا واضحا ولم يفلت كلية من التأرجحات التي كان الاتحاد يعيشهـا .

ولئن كان الاتجاه الوسطي السائد وبشكل خاص الاتجاه اليميني يعتبر أن الاختيار الديمقراطي ـ البرلماني اختيار استراتيجي لا رجعة فيـه ، فان الاتجاه الراديكالي لا زال يعتقد أن تغيير الهياكل السائدة في المجتمع لا يمكنه أن يعتمد النضال البرلماني فقط وفي أقصى الاحوال يشكل هذا الاخير مجرد تكتيك مرحلي ولا يمكن الاخذ به كاستراتيجية . واذا كان الاتجاه الراديكالي يفتقد الى رؤية سياسية واضحة ، فان القاسم المشترك بين الراديكاليين لم يتجاوز بعد معارضتهم للقيادة الاتحادية الحالية واعتبارها يمينيـة تـارة ورجعية تارة اخرى أولا ؛ ثم تشبثهم بالاتحاد كاطار للنضال وكقاعدة للتغيير الجذري ثانيا . وان ترديدهـم لبعـض الشعـارات العامـة ذات الطبيعـة الاستراتيجية لا تكفيهم شر بلورة رؤية سياسية واضحة فضلا عن كونهـا لا تغير من الواقع في شيء ، وهي شعارات قد سبقهم اليسـار الجديـد الـى ترديدها منذ مطلع السبعينات .. وبدون جدوى . ويصاحب كل هـذا ايمـان الاتجاه الراديكالي بامكانية تحويل الاتحاد الاشتراكي من حـزب اصلاحـي برجوازي الى حزب ثوري بواسطة النضال الداخلي ، ومما يرسخ هذه القناعة كون الاتحاد لا زال يحظى برصيد جماهيري لا ينكر من جهة ، وما آلت اليه كل الانشقاقات التي عرفتها الاحزاب الوطنية في مطلع السبعينات ، حيث أنها لم تفلح بعد في بناء الحزب الثوري .. بل انها لم تتجاوز سقـف تكويـن مجموعات مثقفة معزولة عن الجماهير ، من جهة أخرى . ولئن كانت بعض فئات البرجوازية الصغيرة التقليدية والجماهير الفلاحية قد شكلت العمود الفقري والقاعدة الطبقية الاساسية للاتجاه الراديكالي في السنوات الاولـى لحيـاة الاتحاد ، فان التحولات التي عرفها الاتحاد ، في اطار التحولات التي عاشهـا المجتمع المغربي ، قد ادت الى تغيير هذه القاعدة الاجتماعيـة ؛ اذ أصبـح الاتجاه الراديكالي يستند الى قطاع الشبيبة والعمال المهاجرين وكـذا بعض الشرائح البرجوازية الصغيرة العصرية بالاضافة الى الفئات الفلاحية التي

حافظت على ارتباطاتها بالمقاومة وجيش التحرير . وهكذا ، لم يبق هذا الاتجاه مقتصرا على رجال المقاومة وجيش التحرير بل استطاع استقطاب فئة من المثقفين البرجوازيين الصغار الطامحين الى تغيير الهياكل الاجتماعية السائدة جذريا ...

غير أن السلبيات التي لا زال الاتجاه الراديكالي يجترها بالاضافة الى ضعف انسجامه الايديولوجي والسياسي ، عوامل من شانها أن تدفع الى التساؤل عن فاعلية هذا الاتجاه .. الى حد وضع تأثيره داخل الحزب محل تساؤل . وبينما يلجأ البعض الى التضخيم من قوة وتأثير الراديكاليين في صفوف الحزب ، يحاول طرف آخر التقليل من شأنهم بل لا يتردد في نكران وجود هذا الاتجاه . ويدعي بعضهم أن تقسيم الحزب الى يمين ويسار أو الى « معتدلين » و « متطرفين » من صميم محاولات الطبقات السائدة الرامية الى تفتيت وحدة الحزب وشق صفوفه !

واذا كانت هذه الاتجاهات الثلاث تتساكن في اطار الاتحاد الاشتراكي، فان هذا التعايش مصحوب بصراع دائم تحتدم أو تخف حدته بارتباط مع الصراعات الطبقية التي يعيشها مجتمعنا والتي تنعكس حتما داخل الحزب ، وانطلاقا من موازين القوى القائمة بين مختلف هذه الاتجاهات . ويشكل توجيه الحزب ، وعمليا ، التأثير على المواقف التي يتخذها محور الصراعات الداخلية بين المكونات الاساسية للاتحاد ، بيد أن هذه الصراعات قلما تتجاوز بعض الحدود ولا يدفع بها الى مداها الاقصى . وتأتي بعض المواقف الحزبية والحلول الوسطى التي تضطر اليها الاطراف المتصارعة حفاظا على وحدة الاطار الاتحادي معبرة عن هذه الصراعات . وفي الظرف الراهن ، يبدو أن الوسط يسعى الى الحفاظ على التوازنات الداخلية للحزب والحد من تأثير الاحداث على موازين القوى الداخلية ، في حين أن كلا من اليسار واليمين عاجزان عن قلب هذه الموازين لفائدتهما بالرغم من عدم رضاهما على الخط الذي لا زال سائدا ...

قد يعتقد البعض أن أحداث 20 يونيو والنتائج التي أسفرت عنها ، من شأنها أن تؤدي ، مباشرة ، الى تجذير مواقف الاتحاد الاشتراكي والى تغيير خطه العام في المرحلة المقبلة ، الا أن هذا الاحتمال لن يتحقق ، بل انه غير وارد أصلا في الظرف الراهن . وذلك اعتبارا للطبيعة الطبقية للاتحاد ـ التي لا يمكنها أن تتحول بين عشية وضحاها ـ ونظرا لعدة عوامل سياسية مرحلية من اهمها عدم قدرة الاتجاه الراديكالي على الامساك بزمام المبادرة داخل الحزب ودفعه الى تبني خطة بديلة للخط الذي تنهجه القيادة الحالية . وفضلا عن كل ذلك ، فان الطبيعة الطبقية للفئات الاجتماعية (*) التي تصدرت أحداث 20 يونيو ليست عنصرا فاعلا في الحزب ومن تم ليس من شأنها أن تساعد على ذلك التجذير .

ان أحداث 20 يونيو تصب في اتجاه تزكية بعض طروحات الجناح الراديكالي وتقوية مواقعه الحزبية ، غير أن هذا الجناح لا زال يفتقر القدرة الضرورية ؛ سيما بعد القمع الذي استهدفه على اثر هذه الاحداث ؛ للاستفادة الذاتية من الظروف الموضوعية الملائمة وتحويل العطف الشعبي الى علاقة عضوية بالجماهير . ولذلك ، فلن يتأتى لهذا الاتجاه الدفع بمواقف الاتحاد الاشتراكي الى التجذير حاليا . وعلاوة على هذا ، يتبين أن الاطروحة العامة التي تقول بضرورة تجذير مواقف القوى الطبقية الوسطية في حالة نهوض الحركة الجماهيرية لن يكتب لها التحقق بعد أحداث 20 يونيو بالنسبة للاتحاد الاشتراكي باعتباره قوة برجوازية وسطية . ومرد ذلك الى طبيعة الحركة الجماهيرية التي شهدتها الدار البيضاء ، حيث أن هذه الحركة كانت ، بالاساس ، تعبيرا عنيفا وعابرا عن سخط بعض الفئات الشعبية ولم تكن حركة نضالية طويلة النفس أولا ، وبسبب غياب قطب ثوري قادر على تحويل هذا السخط والغضب الشعبيين الى نضال جماهيري متعدد الاشكال والاساليب يكتسي طابع الاستمرارية ومن ثم يصبح قادرا على دفع الاتحاد الاشتراكي الى تبني مواقف أكثر جذرية ، ثانيا . ويبدو من الصعب أن يتم تجذير الحزب تلقائيا بفضل التفاعل القائم بين الحزب والاحداث ، سيما أن الاتجاه السائد في صفوف الاتحاد الاشتراكي لا يخفي معارضته لنهج الطريق الجذري ملوحا بالمخاطر التي يحملها هذا الاختيار في طياته .

وإذا كان ضعف الجناح الراديكالي يجعله غير قادر على الاستفادة من أحداث 20 يونيو ثوريا ، فان اليمين الاتحادي لن يقدر له النجاح في محاولاته الرامية الى الزج بالاتحاد الاشتراكي في مسلسل « التفاهم » مع « الحاكمين » خصوصا أن القمع الذي تعرض له مناضلو وأطر الحزب قد أثار سخط القواعد الحزبية الامر الذي يدعم الاتجاه الرافض لكل تعامل مع « الحاكمين » ... وفضلا عن ذلك ، ان الجناح اليميني الذي أرعبته أحداث الدار البيضاء وأرهبه القمع المسلط على الحزب قد يشك في امكانية « التفاهم » المنشود مع التحالف الطبقي السائد عن طريق الاتحاد الاشتراكي ؛ ولا يمكن استبعاد لجوء هذا الجناح ، نظرا لاستحالة قلب موازين القوى الداخلية في الحزب لصالحه ، الى مواقف متطرفة ، يمينا ، ما دامت الاحداث تشكل ادانة صارخة لاختياراته السياسية الاساسية ... في اطار الاتحاد الاشتراكي .

وبالرغم من كون أحداث 20 يونيو تصب الماء في طاحونة اليسار وتدين اختيارات الاتجاه اليميني ، فان الجناح الوسطي (بوعبيد) هو الذي سيكون المستفيد (*) الرئيسي ، مرحليا ، من هذه الاحداث ومخلفاتها : لماذا ؟ فبالاضافة الى العوامل التي سبق ذكرها عند التطرق ليمين ويسار الحزب ، ان الاتجاه الوسطي هو الذي يمسك بزمام المبادرة داخل الحزب . وان مساهمته

في اضراب 20 يونيو يجعله في مأمن من هجومات اليسار ، وبتقوية موقعه الحزبي يصبح الجناح الوسطي قادرا على لجم اندفاع اليسار ، في حين أن اليمين لن يستطيع فرض اختياراته الغير مقبولة من طرف القواعد الحزبية . وفضلا عن كل هذا ، فان التوازنات الداخلية السابقة لاحداث 20 يونيو هي الاساس الصلب الذي قد يرتكز عليه الوسط ليقدم نفسه باعتباره القوة الوحيدة القادرة على تصفية مخلفات أحداث 20 يونيو دون التفريط في برنامج الحزب أي دون الاقدام على تنازلات باهظة للتحالف الطبقي السائدة ودون نهج طريق التطرف الذي قد ينعكس سلبا على الحزب . وليس من المفاجيء أن يضطلع الجناح الوسطي بدور تصفية مخلفات القمع الذي تعرض له الحزب سيما أنه قد سبق له أن قام بهذا الدور في عدة مراحل من تاريخ الحزب .

والحصيلة هي أن الاختيارات الاستراتيجية للحزب ؛ وبالرغم من كون أحداث الدار البيضاء قد كشفت عدم استيعابها لطبيعة التناقضات الطبقية التي يحملها المجتمع المغربي ؛ لن تتغير بشكل جوهري في الظرف الراهن ولو انسحب الحزب من البرلمان ما دام هذا الانسحاب لا يعني نهج خط بديل « للاختيار الديموقراطي » بقدر ما يعني رفض الاستمرار في تزكية تزوير الارادة الشعبية ليس الا . بيد أن هذه الخلاصة الظرفية ، التي تسير في اتجاه معاكس للعلاقة الميكانيكية والمباشرة بين أحداث 20 يونيو 81 وتغيير خط الحزب ، لا تلغي انعكاس هذه الاحداث على مواقف الحزب التكتيكية بل على العكس من ذلك : ان تكتيكات الاتحاد الاشتراكي لا بد وأن تطرأ عليها تغييرات أساسية في المرحلة المقبلة ، الا أن هذه التغييرات وان اتجهت نحو تصليب مواقف الحزب فانها لن تذهب الى حد مراجعة « الاختيار الديموقراطي » الذي يعتبر استراتيجية الاتحاد الاشتراكي ... التي « لا رجعة فيها » حسب منظري الحـزب .

والآن ، ماذا عن العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل بعد أحداث 20 يونيو ؟

قبل التطرق لصلب الموضوع ، قد يكون من المفيد ابداء بعض الملاحظات حول العلاقة بين الحزب والنقابة أولا ، وعن العلاقة التي كانت قائمة بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل قبل أحداث 20 يونيو ثانيا . وذلك بهدف تحديد الاطار العام الذي يمكن انطلاقا منه رصد احتمالات تطور العلاقة بين الاتحاد والكنفدرالية مستقبلا .

لقد أثار ميلاد الكنفدرالية الديموقراطية للشغل ردود فعل متناقضة . وهكذا ، اعتبره البعض حدثا تاريخيا يخلص الطبقة العاملة من قيود البيروقراطية ويشكل انطلاقة جديدة في مسيرة النضال العمالي ، في حين استقبل البعض الآخر المولود الجديد بالمعارضة والتنديد واعتبر المبادرة

الاتحادية عملا تقسيميا يفتت وحدة الطبقة العاملة ليس الا ...

وإذا كانت الاطراف التي ناهضت ميلاد الكنفدرالية الديموقراطية للشغل تنطلق من خلفيات سياسية متباينة (الاتحاد المغربي للشغل ، حزب التقدم والاشتراكية ...) ولا تمثل نفس المصالح الطبقية فضلا عن كونها ؛ وبالرغم من ادعاءاتها لا تمثل مصالح الطبقة العاملة وان اتخذت مظهر الغيرة على هذه الاخيرة ؛ فمن المؤكد كذلك أن مواقف هذه القوى لا تخرج عن اطار المنافسة بين مختلف الشرائح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ولا تتعدى كونها محاولة للهيمنة على الطبقة العاملة .

ولئن كانت مواقف غلاة البيروقراطية الداعية الى استقلال النقابة عن الحزب تنسجم مع « مبادئهم » ومصالحهم وتطابق تجربتهم التاريخية ؛ فان هذه المواقف تتناقض في جوهرها مع المبادىء التي يدافع عنها الثوريون عموما والماركسيون منهم بشكل خاص . غير أن الامر يتعلق ، في اطار التصور الماركسي ، بالعلاقة بين النقابة والحزب الثوري ، البروليتاري ، ومن ثم لا يمكن سحب هذا المبدأ ــ مبدأ تبعية النقابة للحزب ــ وتطبيقه على علاقة نقابة عمالية بحزب غير بروليتاري ويستند الموقف الماركسي الى كون الحزب هو الذي يملك البوصلة السياسية التي توجه نضال الطبقة العاملة وتحدد مواقفها في كل الميادين بما فيها النضال النقابي ؛ ومن هنا تأتي ضرورة تبعية النقابة للحزب لانجاز المهام الثورية المطروحة على الطبقة العاملة .

وعلى الصعيد النظري ثمة مواقف متضاربة بصدد مسألة العلاقة بين الحزب والنقابة . فمن استقلال النقابة عن الحزب وضرورة عدم خضوعها لأي توجيه سياسي خارجي الى الدفاع عن تبعية النقابة للحزب (الماركسيون) مرورا بموقف وسطي يدعو الى التنسيق بين النقابة والحزب دون أن يخضع أحدهما للآخر .. ولا يتردد بعض البيروقراطيين النقابيين في الدعوة الى اخضاع سياسة الحزب لمصالح النقابة .

لكن ، على صعيد الواقع فان الامر مخالف لاغلب هذه التصورات النظرية : ان طبيعة العلاقة القائمة بين الاحزاب السياسية والنقابات هي علاقة تبعية الثانية للأولى . وذلك هو واقع هذه العلاقة سواء في بلادنا أو في البلدان الاخرى ، انها القاعدة العامة التي لا تلغي الاستثناءات النادرة . وفي بلادنا ، أن القاصي والداني يعلم أن الاتحاد المغربي للشغل يرتبط بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأن الاتحاد العام للشغالين تابع لحزب الاستقلال في حين أن الكنفدرالية الديموقراطية للشغل مرتبطة بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . واذا كان الواقع يثبت أن القانون العام هو تبعية النقابة للحزب فان أوجه الاختلاف تكمن في مستوى أو درجة هذه التبعية .

بيد أن مستوى استقلال النقابة عن الحزب يعكس بالضرورة نضج الوعي العمالي وتقدم القيادة النقابية سياسيا على القيادة الحزبية وتجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خلال الستينات مع الإتحاد المغربي للشغل خير شاهد على ذلك . حيث أن رفض هيمنة الحزب من طرف البيروقراطية النقابية لم يسفر عن تجذير مواقف الاتحاد المغربي للشغل (ا. م. ش.) كما أن هذا الاستقلال لم يكن حصيلة تجذر مواقف النقابة ، بل على العكس من ذلك لقد عكس رفض الدور القيادي للحزب تخلف القيادة النقابية واصرارها على عدم مسايرة المواقف الجذرية التي كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعبر عنها آنذاك .

ويبدو أن ضمان إستقلال نقابة ما ، لا يتأتى تحقيقه فعلا الا في ظل توازن موازين القوى بين مختلف الإتجاهات العاملة داخل النقابة وبين نفس هذه القوى خارج النقابة أي على صعيد المجتمع ، وكلما اختل هذا التوازن فقدت النقابة استقلاليتها .. لكن ، قلما يتحقق ذلك التوازن في الواقع الذي يتميز بعدم التوازن . وان التجربة التاريخية للحركة النقابية المغربية ، وممارسات الشيوعيين المغاربة وحزب الاستقلال مع النقابات العمالية في ظل الحماية (9) أو بعد تأسيس الاتحاد المغربي للشغل تبين صعوبة ضمان استقلالية النقابة .. ولربما استحالتها في أغلب الاحيان .

ان الطبقات السائدة والطبقات الطامحة الى السيادة (*) ، تسعى دوما الى الهيمنة الايديولوجية والسياسية على الطبقات الشعبية بما فيها الطبقة العاملة ، وذلك اما بهدف الابقاء على سيطرتها الاجتماعية واعادة انتاج البنيات الطبقية السائدة أو من أجل استعمال الطبقات الشعبية كمطية للسيطرة على السلطة . ومن أهم الاساليب التي تلجا لها هذه الطبقات لشق صفوف المعسكر الشعبي وبلوغ أهدافها في الهيمنة خلق نقابات صفراء تابعة لها أو محاولة الحاق النقابات العمالية والفلاحية .. بأحزابها لتصبح هذه النقابات اداة طيعة بيدها . ولتبرير مخططاتها وتبريرها لا تتورع في الدفاع عن « الوحدة النقابية » تارة و « الحرية » (10) أو « التعددية » النقابية تارة أخرى .

ولئن كانت الوحدة النقابية شرطا هاما لضمان ظروف أفضل لوحدة نضالات الطبقة العاملة وتضامنها في مواجهة الرأسمال ، فان هذا الشرط غير كاف لتوفير الوحدة والتضامن العماليين ما دام توفيرهما مرتبط بمستوى وعي الطبقة العاملة وقدرتها على احباط المخططات البيروقراطية مهما كانت درجة تمويهها . فالمسألة اذن قضية نضال ووعي ويقظة أكثر مما هي قضية وحدة أجهزة نقابية؛ وليس أدل على ذلك اكثر من تجربة الاتحاد المغربي للشغل قبل تأسيس الاتحاد العام للشغالين (11). الا أن وحدة الاطار النقابي من شأنها ان تسهل وحدة وتضامن الطبقة العاملة كلما توفرت العناصر الذاتية الاخرى .

لكن تضامن ووحدة الطبقة العاملة على المستوى النقابي ليسا الا تعبيرا عن الوعي الاولي والعفوي للطبقة العاملة أي وعيها بضرورة رص صفوفها لمواجهة أرباب العمل من أجل فرض شروط أفضل لبيع قوة عملها . وبديهي ان هذا الوعي لا يرقى الا من خلال مسلسل نضالي وفكري معقد الى مستوى الوعي العقلاني للطبقة العاملة ، وبلوغ هذا الوعي يجعل الطبقة العاملة قادرة على ادراك مصالحها الحقيقية التي تكمن في القضاء على كل أشكال الاستغلال والاضطهاد وفضلا عن ذلك يوفر الوعي العقلاني (الطبقي) الشروط الذاتية لاستقلالها الايديولوجي والسياسي والتنظيمي أي انخراط الطبقة العاملة في الصراع الطبقي كطبقة « لذاتها » ، وبذلك فقط تحقق الطبقة العاملة **وحدتها الطبقية** . واذا كان هذا الوعي لا يبرز دفعة واحدة بقدر ما يكون حصيلة للنضالات المتعددة الاشكال التي تخوضها الطبقة ونتيجة تراكمات تجربتها الكفاحية، فان المثقفين الثوريين يضطلعون بدور بارز في بلورة هذا الوعي وبلوغه مداه الاقصى لانهم يشكلون حلقة الوصل بين الحركة العمالية والايديولوجيا البروليتارية ...

وبهذا المعنى ، **هناك فرق بين الوحدة النقابية والوحدة الطبقية للطبقة العاملة** . واذا كانت شروط تحقيق هذه الاخيرة هي الاستقلال الايديولوجي والسياسي والتنظيمي للطبقة العاملة فان بلورتهاليست رهينة بتوفر وحدة الاجهزة النقابية ومن شأن الوحدة الطبقية أن تضمن وحدة النضالات العمالية على كافة المستويات بما فيها النضال النقابي مهما تعددت الاطارات النقابية . غير أن الوحدة النقابية تساعد بدورها على بلورة الوحدة الطبقية دون أن تشكل شرطا ضروريا لتحقيقها .

ومن هذا المنطلق ، لا يمكن اعتبار كل المبادرات الانشقاقية التي تعرفها النقابات العمالية مبادرات رجعية لا تخدم مصلحة الطبقة العاملة ووحدتها الطبقية ذلك أن بعض الانشقاقات سيما تلك التي تعرفها « النقابات الصفراء » ، تسير في اتجاه خدمة مصالح الطبقة العاملة ورفع القيود التي تفرضها القيادات البيروقراطية العميلة على تحركاتها النضالية ، اذن لا يمكن الاعتراض مبدئيا على كل الانشقاقات واذانتها بشكل قبلي بل يجب تقييم كل انشقاق على ضوء الوضع النقابي العام وتحديد طبيعته انطلاقا من الدور الذي يضطلع به : أي هل هو عمل يصب في اتجاه رفع الحجر البيروقراطي عن الطبقة العاملة واطلاق مبادراتها النضالية أم أنه يسير في الاتجاه المعاكس ولا يخدم الا مصلحة اعداء الحركة العمالية كما كان شأن الاتحاد العام للشغالين مثلا . وقد يصبح الانشقاق شرا لا مناص من الاقدام عليه حينما يغدو من المستحيل ازاحة البيروقراطية التي تلجم نضال الطبقة العاملة عن طريق النضال الديموقراطي الداخلي ، وآنذاك لا يدفع البكاء على وحدة الطبقة العاملة ، سيما أن ذلك البكاء / الدفاع يكتسي صبغة الدفاع عن البيروقراطية النقابية ويخدم في آخر المطاف مصلحتها وأحكام

قبضتها على الحركة العمالية وتجميد نضالاتها تحت ذريعة « الحفاظ على وحدة الطبقة العاملة » (12) .

لقد أدت الصراعات الداخلية الحادة التي عاشها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منذ السنوات الاولى لتأسيسه ، وتكوين فئة من الاطر النقابية البيروقراطية ــ التي أصبح همها الوحيد هو الحفاظ على الجهاز النقابي ومعاداة كل تحرك نضالي من شأنه أن ينسف أساس الامتيازات التي تنعم بها «الارستوقراطية النقابية» ــ الى فقدان الحزب لنقابة عمالية يستند اليها ويؤطر عبرها الجماهير العمالية . وبعد طفرة 30 يوليوز 1972 التي كرست تنحية الجناح النقابي من الحزب ، وعلى ضوء تجربة المناضلين الاتحاديين في اطار الاتحاد المغربي للشغل وكل المضايقات بل الاضطهاد الذي كانوا يتعرضون له على أيدي الجهاز البيروقراطي ، وبما أن المحاولات الرامية الى زحزحة العناصر البيروقراطية من مراكز التقرير قد باءت بالفشل (تجربة نقابة البريد ...) ؛ طرحت على الاتحاد الاشتراكي مسألة تكوين نقابة مركزية مرتبطة بالحزب . وأثار تأسيس هذه المركزية النقابية صراعا داخليا طويلا ، خصوصا ان مجموعة من المناضلين ؛ ومن بينهم على ما يبدو الشهيد عمر بن جلون الذي ذاق الامرين على يد البيروقراطية ؛ كانت تعارض هذه المبادرة وتصر على الحفاظ على الاتحاد المغربي للشغل كاطار نقابي وحدوي . وبعد اغتيال عمر بن جلون ، حسم الصراع لصالح دعاة تأسيس المركزية النقابية ، وشرع الاتحاد الاشتراكي في التحضير لذلك .

واعتمد الاتحاد الاشتراكي في تطبيق خطته وانشاء النقابة الجديدة على الاطر العمالية الحزبية أو المتعاطفة مع الحزب وارتكز اساسا على بعض القطاعات البرجوازية الصغيرة المتذمرة من سياسة وأساليب بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل (التعليم ، الصحة ...) .

وتظافرت عدة عوامل لتساعد على نشأة الكنفدرالية الديموقراطية للشغل، ومن أبرز هذه العوامل مواقف الجهاز البيروقراطي للاتحاد المغربي للشغل المعادية لكل تحرك نضالي وتبرم الطبقة العاملة من النقابات الصفراء أولا ، ثم التردي المستمر للاوضاع المعاشية للجماهير الكادحة والصعوبة المتزايدة لخوض نضالات في اطار « أ. م. ش. » في حين أن هذه الجماهير تعبر باستمرار عن استعدادها للنضال من أجل الحفاظ على مكاسبها وصيانة قدرتها الشرائية ثانيا . ولقد استغل الاتحاد الاشتراكي هذان العنصران ليعلن عن ميلاد الكنفدرالية الديموقراطية للشغل .

ولقد انخرطت الكنفدرالية في النضالات العمالية والبرجوازية الصغيرة التي شهدتها بلادنا ، وسايرت المد النضالي الذي عرفته الحركة العمالية بعد فترة الجمود النسبي الذي فرضته البيروقراطية النقابية . وعند انطلاقتها

رفعت الكنفدرالية شعار محاربة الاساليب اللاديموقراطية والبيروقراطية التي يمارسها الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل ، الامر الذي بعث آمالا كبيرة في صفوف الطبقة العاملة في أن تكون النقابة الجديدة اطارا نضاليا ديموقراطيا. واكتسبت « ك د ش » عطفا واسعا لدى فئات هامة من الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة على حد سواء ... لكن ، سرعان ما خاب الامل وتجلت الطبيعة الحقيقية للنقابة الجديدة التي لم تتورع في اللجوء الى نفس الاساليب التي اشتهر بها الاتحاد المغربي للشغل والتي سبق لها أن نددت بها ؛ وظهر كذلك ارتباطها المباشر بالاتحاد الاشتراكي واخلال هذا الاخير بأبسط المبادىء الديموقراطية أحيانا (*) . ودون أن تعمر طويلا ، غرقت « ك. د. ش » في الممارسات البيروقراطية ، وذهبت الى حد التخلي عن بعض النضالات العمالية (13) ومناهضتها ، نظرا للعقلية الحزبية التي تحكم خط سيرها والتي تضع مصلحة الحزب فوق المصالح العليا للطبقة العاملة ونتيجة اصرارها على محاربة الاتحاد المغربي للشغل ولو أدى ذلك الى الحاق الضرار بالوحدة النضالية للطبقة العاملة .

وان هذه الممارسات البيروقراطية بالاضافة الى حملات القمع التي تعرضت لها « ك. د. ش » منذ نشأتها قد أثرت بشكل سلبي على جماهيريتها وأدت الى نفور عدد غير ضئيل من الفئات الاجتماعية التي تعاطفت مع النقابة في البداية . ومنذ 1979 ، عملت النقابة على استعادة ثقة قواعدها وتقوية تنظيماتها لتجاوز آثار حملة القمع التي استهدفتها والتي فككت بعض اجهزتها..

ولئن كان من البديهي أن الكنفدرالية الديموقراطية للشغل لم تكن وليدة الارادة الحزبية ورغبة الاتحاد الاشتراكي في شق وحدة الصف النقابي للطبقة العاملة بقدر ما جاء ميلاد النقابة نتيجة الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت منها الحركة النقابية ببلادنا وقدرة الاتحاد الاشتراكي على الاستفادة من هذه الظروف لاحكام قبضته على الطبقة العاملة وتوسيع القاعدة الاجتماعية المساندة للحزب ؛ فان هذا الواقع لا يلغي حقيقة كون هامش استقلال الكنفدرالية عن الحزب ، قبل أحداث 20 يونيو ، كان ضعيفا . اذ الملاحظ هو ان تحركات النقابة أو جمودها كانا يخضعان لتموجات السياسة الاتحادية ويسايران تكتيكات وخطط الحزب أكثر مما كان خط سير النقابة يستجيب لواقع القطاعات التي تتواجد فيها ولمستلزمات النضال انطلاقا من ذلك الواقع. وهكذا، طبعت سياسة الحزب خط النقابة على امتداد المرحلة التاريخية السابقة . وخلافا لما يقوله الحزب ، لاسباب واضحة ، لقد كانت له اليد الطولى في تحديد سياسة النقابة بواسطة مناضليه الذين يشكلون العمود الفقري للكنفدرالية ويهيمنون على مراكز التقرير فيها . غير أن هذا الواقع المتميز بارتباط النقابة بالحزب ، لا ينفي قيام خلافات / تناقضات بين

المناضلين والاطر النقابية من جهة والاجهزة القيادية للحزب من جهة اخرى . غير أن طبيعة هذه الخلافات لا زالت غير واضحة وان كانت النقابة تعبر عن مواقف أكثر تقدما من مواقف الحزب في أكثر من مناسبة (14) وان المرارة التي خلفتها مواقف الاجهزة القيادية للحزب ، لدى القادة النقابيين ، بعد القمع الشرس الذي استهدف النقابة على اثر اضرابات 1979 ، بالغة الدلالة . وقد بقيت هذه الخلافات ، لحد الآن ، ثانوية وغير علنية باعتبار المصلحة العليا للحزب ونظرا لتوجيه هذا الاخير للنقابة : لكن ، هل ستستمر علاقة النقابة بالحزب على ما هي عليه بعد أحداث 20 يونيو ؟

يبدو من الواضح أن أحداث 20 يونيو والقمع المسلط على الحزب والنقابة على حد سواء ، لا بد وان تؤثر على علاقة الحزب بالنقابة، بيد أن هذا التاثير لن يكون وحيد الجانب ولن يكون مباشرا بالضرورة .

ان أحداث 20 يونيو قد أظهرت عدم قدرة الاتحاد الاشتراكي ، نظرا لطبيعته الطبقية واختياراته الاستراتيجية والقمع الذي استهدفه ، على حماية النقابة المركزية المرتبطة به مباشرة من القمع المسلط عليها وتعبئة القواعد الحزبية للتصدي بحزم لحملات القمع وحمل التحالف الطبقي السائد على التراجع عن اجراءاته القمعية . فعلا ، لقد ندد الاتحاد الاشتراكي بالقمع وطالب باطلاق سراح المعتقلين غير أنه لم يتجاوز حد التنديد والمطالبة في حين كان بامكانه اتخاذ مواقف اكثر صرامة بالرغم من القمع المسلط عليه . وكشفت الاحداث كذلك هشاشة النقابة الجديدة واحتياجها في هذه الظروف الصعبة (القمع ، النشاة) الى قوة تحميها من بطش القمع ما دامت لم تبن بعد قاعدة جماهيرية صلبة تقيها شر الاضطهاد .

وعلى ضوء هذا الواقع الجديد ، واقع القمع والاعتقال ، من المحتمل أن يبرز اتجاهان رئيسيان في صفوف الكنفدرالية الديموقراطية للشغل . ففي الوقت الذي سيركز فيه الاتجاه الاول ــ الذي نعتبر أنه لا زال ضعيفا في صفوف المركزية النقابية لأن الفئة البيروقراطية لم تكتسب بعد أساسا ماديا ومصلحيا يجعلها في تعارض كلي مع الحزب ــ على ضرورة استقلال النقابة عن الحزب لما يحمله الارتباط المباشر بالحزب من مخاطر على المنظمة النقابية ومستقبلها . وقد يلجأ هذا الاتجاه الى الاستناد على تجربة الاتحاد المغربي للشغل مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لتبيان ان القمع يسلط على النقابة كلما ارتبطت بالحزب ، وفضلا عن ذلك ما الفائدة من الانضباط للحزب ما دام هذا الاخير عاجزا عن حماية النقابة ... وعلى الطرف المناقض لهذا الاتجاه ، سيؤكد الاتجاه الثاني على حيوية الحفاظ على العلاقة بالحزب وتوطيدها ، اعتبارا لفضل الحزب على النقابة (أليس هو المبادر الى تأسيسها والدعاية لها ؟) ، ولان الحزب هو الذي يمسك البوصلة السياسية لتوجيه النقابة حتى

لا تسير في طريق منحرفة ، ودروس تجربة « ا م ش » مع الاتحـاد الوطنـي للقوات الشعبية خير دليل على خطر الانحراف الذي يهدد النقابة حالة استقلالها عن الحزب . أما القمع ، فهو ضريبة كل نضال في ظل ظروف تنعدم فيها ابسط الحريات الديموقراطية ، وليس ثمة دليل على علاقـة هذا القمـع بارتباط النقابة بالحزب .

ولئن كانت الاطر النقابية القيادية هي المرشحة ، طبقيا ، للدفاع عـن اطروحة ضرورة استقلال النقابة عن الحزب باعتبار ذلك ينسجم مع مصالحها الراهنة ـ التي لم تترسخ بعد ـ والمستقبلية ؛ فان القواعد النقابية المتعاطفة مع الحزب هي التي من شانها ان تدافع على توطيد العلاقة بالحزب بعد ما آلت اليه تجربة « ا م ش » وحفاظا على وحدة الحزب ، الا أن الدفاع عن استقلالية النقابة لا يقترن بالضرورة بتبني مواقـ ـسياسية مختلفة عـن اختيـارات الحزب ، سيما ان القيادة النقابية الحالية للكنفدرالية تبدو أكثر جذرية مـن قيادة الاتحاد المغربي للشغل .

ومما لا شك فيه ان سياسة التحالف الطبقي السائد والقمع المنهجـي الذي يسلطه على النقابة ، يرمي ، من بين الاهداف التي ينشدها ، الى فك الارتباط بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل وجعل هذه الاخيرة اكثر ميلا الى « تفهم » سياساته و « التعامل » معـه مقابـل بعـض الامتيازات (*) التي لن يتردد في اعطائها للنقابة اذا ما قبلت قوانين لعبـة « التفاهم / التعامل » ...

لكن ، بالرغم من وجود هذه العوامل التي تدفـع في اتجـاه استقـلال الكنفدرالية عن الاتحاد الاشتراكي ، فان حداثة ميلاد النقابة وواقع ارتباطها الوطيد بالحزب من جهة ، وانعدام أية قوة سياسية ـ سواء داخل الحـزب أو خارجه ـ قادرة على الاستفادة من هذا الظرف لقطع الروابط القائمة بين النقابة والحزب من جهة ثانية ؛ فضلا عن وحدة مصير النقابة والحزب في الظـروف القمعية الراهنة ... كلها عناصر من شأنها أن تساهم في الابقاء على الارتباط المباشر للنقابة بالاتحاد الاشتراكي . غير ان هذا الوضع لا يكتسي صبغـة الدوام ، ما دام الجناح الداعي الى استقلال النقابة عن الحزب هو المستفيد الرئيسي (على صعيد ترجيح طرحه في صفوف النقابة) من الاحداث التـي شهدتها الدار البيضاء . لكن هيمنة هذا الاتجاه لن تؤدي بالضرورة الى قطيعة تامة بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل ...

والحصيلة هي أن أحداث 20 يونيو لن تؤدي ، على المدى القريب ، الى تغيير جوهري في طبيعة العلاقة القائمة بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغـل .

لقد شكل الاحتجاج / الصرخة الشعبية بالدار البيضاء هزة عنيفة وصك ادانة لسياسة التحالف الطبقي السائد الذي يصر على الامعان في تشريد الجماهير الشعبية (15) ، فضلا عن كونها أحدثت الرعب والفزع في نفوس كل المستفيدين من استغلال وقهر الجماهير الكادحة وحرمانها من لقمة العيش الكريم ومن ابسط الحقوق الديموقراطية . وبعد ما تم اخماد « الحريق » بالحديد والنار ، سارعت كل القوى الرجعية الى ادانة « الفوضى » و « الشغب » وصبت جم غضبها على « الرعاع » الذي اقلق راحتها مطالبة بالضرب على يد « المشاغبين » ... وبموازاة ذلك تعمل هذه القوى الرجعية على استغلال أحداث الدار البيضاء لتصعيد وتيرة نهبها للجماهير مستفيدة في ذلك من حملات القمع المسلط على هذه الاخيرة ومن القيود التي فرضتها « دولتها » على ممارسة الجماهير للحقوق التي انتزعتهابعد نضالات طويلة (حق الاضراب ..).

واذا كانت مختلف القوى تحاول استخلاص العبرة من أحداث 20 يونيو ، فان التحالف الطبقي السائد قد كان سباقا الى اخذ المبادرة على هذا المستوى والشروع في تنفيذ الدروس التي استخلصها من أحداث الدار البيضاء ، والتي يعتبرها كفيلة بالحيلولة دون وقوع « انفجارات » جماهيرية جديدة ...

وهكذا ، تقرر مضاعفة « تأطير » مدينة الدار البيضاء واحكام القبضة الادارية على سكانها عبر اعادة تقسيمها الى خمس عمالات بدل عمالة واحدة وكان الاجهزة القمعية المختلفة غير كافية لتحصي أنفاس المواطنين ، بينما المؤكد هو ان هذا « التاطير » لن ينمحو ، بقدرة قادر ، الاسباب الحقيقية والقمعية التي أدت الى الاحتجاج الشعبي . وتقرر كذلك منع الهجرة القروية الى المدن عموما والى الدار البيضاء بشكل خاص ؛ وذلك بتكثيف مشاريع « الانعاش الوطني » و « تجهيز البادية » ... لكن ، هل يمكن لمثل هذا القرار أن يمنع المائة الف قروي التي تهاجر البادية المغربية من اكتساح المدن بحثا عن مصدر للعيش بعد ما سلبت اراضيها ؟ ان واقع البادية المغربية يبين أن الابقاء على القرويين في البوادي هدف غير قابل للتحقيق ، مهما بلغت حدة الضغط والقمع ، سيما أن سياسة التحالف الطبقي السائد ترمي الى تصعيد وتيرة رسملة الفلاحة ومركزة الملكية العقارية وذلك ما أقرته الندوة الوطنية للفلاحة تحت تاثير الملاك العقاريين * . وفضلا عن ذلك ان الحفاظ على القرويين في البادية يستلزم تمكينهم م نوسيلة الانتاج الاساسية (الارض) ، الامر الذي لن يتاتى الا باصلاح زراعي حقيقي يعطي الارض لمن يحرثها ، ويبدو ذلك امرا مستحيلا في ظل البنية الطبقية السائدة ؛ ما دام الاصلاح الزراعي يفترض التضحية بمصالح جزء من التحالف الطبقي السائد (الملاكون العقاريون التقليديون والمعمرون الجدد .) الذين يضمنون « ولاء » البادية للتحالف الطبقي السائد . وفضلا عن ذلك ، ان السياسة الفلاحية التي ربطت

عجلة الانتاج الوطني بالسوق الامبريالية تحول دون نهج هذا الطريق ؛ ومتى تنازلت طبقة سائدة عن مصالحها ، طواعية ، لفائدة الجماهير الكادحة ؟ !

وبموازاة هذه الاجراءات والقرارات عمد التحالف الطبقي السائد الى سلاحه المعتاد ، فجاءت حملات القمع الواسعة والتنقيب عن أكباش الضحية لتحميلهم مسؤولية الاحداث ... واتخذت حملات القمع التي واكبت احداث 20 يونيو محورين أساسيين لتحقيق هدفين مختلفين . وهكذا ، استهدف القمع المسلط على جماهير البيضاء ، والشباب منها بشكل خاص ، ارهاب الجماهير وردعها حتى لا تعود الى التعبير عن سخطها ، وان الاحكام القاسية (بين 5 و 20 سنة سجنا نافذا) التي صدرت في حق المواطنين الذين القي عليهم القبض لا ترمي الا اعطاء «المثال» وتشكل، في نظر التحالف الطبقي السائد اجراءات وقائية بالنسبة للمستقبل . غير أن هذا القمع لا يعكس قوة التحالف الطبقي السائد بقدر ما يشكل دليلا ساطعا على ضعفه وعجزه ، بحكم طبيعته الطفيلية الجشعة ، عن حل المشاكل الحيوية التي تعاني منها الجماهير الشعبية (العمل ، السكن ، التعليم ، الصحة ...) ؛

والمحور الثاني لحملات القمع هو القوى السياسية والنقابية ، وتحديدا الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل . لكن هل يختلف هذا القمع ، من حيث أهدافه ، عن ذاك المسلط على الجماهير الشعبية ؟

الحقيقة هي أن التحالف الطبقي السائد بعد ما ايقن أن الاتحاد الاشتراكي ـ بالرغم من حملات القمع المتتالية التي تعرض لها ، وبالرغم من الاختيارات الاصلاحية التي أقرها مؤتمره الاستثنائي ـ لا زال يختزن طاقات نضالية هامة ؛ وان الاعتدال الذي اتسمت به سياسته خلال السنوات الماضية لا يلغي كون الحزب قادرا على الاخلال بـ « التوازنات السياسية » القائمة وعلى خوض نضالات تعرقل عملية الاستغلال الفاحش الذي تتعرض له الجماهير الشعبية وتعاكس سياسة التحالف الطبقي السائد . اذن بعد ما أصبحت هذه الحقيقة جلية بالنسبة للتحالف الطبقي السائد ، غدا هذا الاخير يتربص الفرصة لضرب الحزب او حمله على نهج سياسة « استقلالية » (على غرار حزب الاستقلال) الا أن التحالف الطبقي السائد لم يفلح في حمل الاتحاد على مباركة كل مشاريعه والرضى بالتنازلات التي « يجود » بها . واذا كان التحالف الطبقي السائد عاجزا على القضاء على الاتحاد الاشتراكي ما دام هذا الاخير يحظى بعطف شعبي هام وبرصيد جماهيري لا يمكن استئصاله بالقمع علاوة على كون الحزب يمثل مصالح طبقية لا يمكن للطبقات السائدة ضمانها وسحب البساط من تحت الحزب ... فان احداث 20 يونيو قد شكلت فرصة ثمينة للشروع في تقليم أظافر الاتحاد الاشتراكي وحمله على التخلي عن الانسحاب من البرلمان ونسف « المسلسل الديموقراطي » .

ان التحالف الطبقي السائد في امس الحاجة الى تزكية الاتحاد الاشتراكي للديموقراطية المزيفة التي أقامها ، ان مساهمة الاتحاد الاشتراكي ضرورية لاضفاء بعض المصداقية على « المؤسسات التمثيلية » وفضلا عن ذلك يشكل الحزب عنصرا حاسما في الحفاظ على حد أدنى من « السلم الاجتماعية » . غير أن التحالف الطبقي السائد يخشى قوة الاتحاد الاشتراكي وهو يعيش تناقضا في علاقته مع الحزب ، انه محتاج الى الاتحاد الاشتراكي لكنه يريد التعامل مع اتحاد قد وقع اضعافه وتركيعه . وهكذا تهدف الحملة القمعية الى حمل الاتحاد الاشتراكي الى « التفاهم » مع التحالف الطبقي السائد والتفاوض معه من موقع ضعف ؛ وليس من المستبعد ان تعرف حملة القمع تصعيدا اذا لم يستجب الاتحاد الاشتراكي لمطالب التحالف الطبقي السائد . والمسألة المحورية هي الانسحاب من البرلمان ، الذي سيظهر « ديموقراطيتنا » على حقيقتها دون مساحيق معارضة ...

لكن ، هل سينصاع الاتحاد الاشتراكي لشروط التحالف الطبقي السائد تحت تأثير الضغط الذي يمارس عليه ؟

لقد اختار الاتحاد الاشتراكي « النهج الديموقراطي » دون مراعاة جدية للظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية لبلادنا . ظروف التبعية للامبريالية وسيادة طبقات طفيلية وظروف انعدام الاساس المادي والطبقي لقيام ديموقراطية ليبرالية ولو من النوع الباهت . واعتبر الاتحاد وجود امكانية تحقيق أهداف الديموقراطية البرجوازية في ظل قوانين العسف التي تحرم الجماهير من أبسط الحقوق الديموقراطية . وبعد أربع سنوات من « التجربة الديموقراطية » لم يفلح الحزب في توسيع « الهامش الديموقراطي » الضيق ولا في تعميق « المسلسل الديموقراطي » ضدا على اعداء « المسلسل الديموقراطي » على حد تعبيره . واذا كان نور هذه « الديموقراطية » لم يشمل الجماهير الشعبية بل بقي محصورا في اطار الطبقات السائدة ، فان الاتحاد الاشتراكي لم يحقق ما كان يصبو اليه من وراء مساهمته في التجربة البرلمانية وذلك بالرغم من الشروط المجحفة التي قبل بها خوض هذه التجربة ... ومنذ المؤتمر الاستثنائي لم تتجاوز علاقة الاتحاد الاشتراكي بالتحالف الطبقي السائد كونها علاقة متناقضة قوامها الحوار والصراع ، واذا لم يبلغ الحوار مرحلة التحالف كما كان الشأن بالنسبة لحزب الاستقلال فان الاتحاد الاشتراكي قد ابدى « تفهما » كبيرا لسياسة التحالف الطبقي السائد بالرغم من كون الصراع قد احتدم بينهما في بعض الظروف (الحملة الانتخابية ، اضرابات 79 ...) .

والحقيقة هي ان الاتحاد الاشتراكي ، بعد التحولات التي عرفها وبعد اختياراته الاستراتيجية الجديدة قد أصبح عاجزا ، بحكم طبيعته الطبقية ، عن تجاوز سقف معين في معارضته للتحالف الطبقي السائد وهو سقف المعارضة « البناءة » .. ما دام « الهدم » غير ضروري كلما تعلق الامر بالاصلاح

والترميم الاجتماعيين !

ومنذ أحداث 20 يونيو ، بل وقبلها ، ما فتأ الحزب من خلال مواقفه وبياناته يعلن عن استعداده للحوار ، غير ان دعوته (16) للحوار لم تجد آذانا صاغية وشب « حريق » الدار البيضاء وواكبته حملات القمع والتنكيل بالمواطنين ، الا ان الحزب تشبث بالحوار ، واعلن على لسان النائب عبد الواحد الراضي : « ان القوة الحية في هذا البلد تريد الحوار وتتشبث بشروط الحوار المفتوح الذي يوفر قدرتنا جميعا على تجاوز المشاكل والتغلب عليها ... ان القوة الحية تتشبث بشروط الحوار المفتوح الذي يؤدي الى تراضي وتنازلات .. » (17) . وبعد ما حدث ماذا عن هذا الحوار ؟

هل يلجأ الاتحاد الاشتراكي الى استبدال البرلمان بالشارع؟ بمعنى هل سينهج الحزب بعد أحداث 20 يونيو خط « التصعيد » ورفض كل أشكال الحوار مع التحالف الطبقي السائد ؟ ان خوض نضالات جماهيرية تستهدف تصفية مخلفات القمع والضغط على التحالف الطبقي السائد ، ان نهج خط النضال الديموقراطي الجماهيري بديلا للخط الديموقراطي ـ البرلماني يستلزم من الحزب التخلي عن سياسة «التوازنات» والنزول بكل ثقله الجماهيري الى ساحة النضال، ولئن كان هذا النهج هو الطريق السليم والوحيد الكفيل بفرض تراجعات على التحالف الطبقي السائد ، فان هذا الاختيار ، الذي من شأن الجناح الراديكالي أن يدفع في اتجاه تحقيقه ، من المستبعد أن يأخذ به الاتحاد الاشتراكي راهنا : لماذا ؟ نظرا للطبيعة البرجوازية للاتحاد التي تملي عليه عدم الاصطدام بالتحالف الطبقي السائد سيما أنه لا يقوى على دك اركان سلطته ، وبالاضافة الى هذا فانه لا يطمح لاكثر من تحقيق مصالحها في ظل سيادة الكمبرادور والملاكين العقاريين ؛ كما أن الحزب يخشى من ديناميكية الحركة الجماهيرية التي قد تتجاوزه وتؤدي الى نتائج لا يرغب فيها كما حدث في الدار البيضاء خلال اضراب 20 يونيو . وبديهي أن الاتحاد الاشتراكي يفتقر اصلا لهذه الخطة الجماهيرية البدلية « للاختيار الديموقراطي » ، في حين أن الجناح الراديكالي للحزب لا يملك ، كما راينا ، القوى الذاتية الضرورية لبلورتها وفرضها حزبيا . وليست ظروف القمع والاعتقال (18) التي يعاني منها الاتحاد الاشتراكي سوى ظروف مخففة لا يمكنها أن تفسر عدول الحزب عن نهج خط النضال الديموقراطي الجماهيري ما دام الاساس في عدم الاخذ بهذا الاختيار هو طبيعة الحزب واستراتيجيته ، سيما وأن القمع يلازم كل حركة نضالية في بلد تنعدم فيه أبسط الحقوق الديموقراطية .

لكن ، هل معنى ذلك أن الاتحاد الاشتراكي سيرتمي في احضان التحالف الطبقي السائد مجمدا كل اشكال الصراع وقانعا بشروط « الحاكمين » جملة وتفصيلا ؟

ان الجناح اليميني هو المؤهل للدفع بالحزب نحو هذا الاتجاه باعتباره

ينسجم مع مصالحه واختياراته . غير أن هذا الاختيار احتمال غير قابل للتحقيق في الظرف الراهن ، ما دام الوضع الذاتي للاتحاد يتعارض ونهج سياسة لن يستفيد منها الحزب وما دام الوضع الاجتماعي ـ السياسي العام ، المتميز بالقمع وبتدهور مهول للاوضاع المعاشية للجماهير ، لا يسمح بأي « تفاهم » او تسوية مع التحالف الطبقي السائد . وعلاوة على ذلك ، ان التغيير الجزئي ، على الاقل ، للوضع السائد وتحسين ظروف نشاط الاتحاد أي اقلاع التحالف الطبقي السائد عن التوقيف العملي لنشاط الحزب والنقابة شروط اولية لكل تسوية ... بيد ان سخط أوسع القواعد الحزبية على الاجراءات القمعية المتخذة ضد الحزب والنقابة ، وضعف الجناح اليميني بالاضافة الى حملة التضامن الواسع التي يحظى بها الاتحاد في محنته كلها عوامل تستبعد رجوح كفة هذا الاختيار .

ولئن كانت الاختيارات « المتطرفة » غير واردة ، على المدى القريب ، فما هو النهج الذي سيسلكه الاتحاد الاشتراكي ؟

ان الاتحاد الاشتراكي الذي يعتبر أن قوام الديموقراطية هو الحوار بين « الحاكمين » و « المحكومين » سوف ينهج سياسة انتظارية التي لا تلغي ، بشكل نهائي ، ممارسة بعض الضغوط على « الحاكمين » . ولن يغير انسحاب الاتحاد من البرلمان من هذا النهج الذي ينسجم مع الطبيعة البرجوازية للحزب ومع الخط الوسط السائد في صفوفه . ومما لا شك فيه ان الاحداث ، ولو استمر قمع الحزب ، لن تؤدي الى قطيعة نهائية بين الحزب والتحالف الطبقي السائد ما دام الاول يأمل في اصلاح الهياكل الاجتماعية في ظل البنية الطبقية السائدة وما دام الثاني يحتاج الى « حوار » الحزب للتخفيف من حدة الصراعات الاجتماعية . ولن يكون هذا النهج المعتدل دون تأثير على الحزب ، سيما أن التحالف الطبقي السائد لن يتأخر عن تصعيد ضغوطه على الحزب ليقبل بشروطه المجحفة . وهكذا ، ليس من المستبعد إن تذهب العناصر اليمينية والانتهازية ، وخصوصا تلك التي التحقت بالاتحاد الاشتراكي بعد مؤتمره الاستثنائي ، الى حد الانسحاب من الحزب ما دام لا يخدم مصالحها والسير في ركاب « الحاكمين » ؛ كما كان شأن نفر غير قليل من الانتهازيين وذوي المصالح الذين انسحبوا م نالاتحاد بعد طرد حكومة عبد الله ابراهيم ، ونفس الظاهرة عاشها الحزب خلال الحملات القمعية العديدة التي تعرض لها ؛ وليس من الغريب كذلك أن يختفي « اتحاديو المناسبات » الذين لا يستظلون بظلال الحزب ويعلنون تحزبهم الا في مراحل « الرخاء » ...

ويقودنا هذا الى التساؤل عن مستقبل علاقة الاتحاد الاشتراكي بالحركة الجماهيرية بعد أحداث 20 يونيو : هل سيلجأ الحزب الى تجميد النضالات الجماهيرية ام أنه سينهج طريقا آخر ؟

دون العودة الى ما ذكرناه سابقا ، يبدو أن الواقع الذاتي للحزب وطبيعة

علاقته بالتحالف الطبقي السائد بالاضافة الى التدهور المهول الذي تعرفه الاوضاع المعاشية لاجماهير الشعبية كلها عناصر تجعل الاتحاد الاشتراكي في وضع يصعب معه التصدي للحركة الجماهيرية سيما ان هذا التصدي لا يخدم المصلحة الآنية للحزب . بيد أن هذا لا يعني أن الحزب سيذهب الى حد الدفع بالنضالات الجماهيرية الى التصعيد وذلك اعتبارا للاسباب التي سبق ذكرها عند الحديث عن علاقة الحزب بالتحالف الطبقي السائد .

الا ان ملاءمة الظروف الموضوعية واحتمال نهوض جماهيري جديد ، من شانه ان يدفع الاتحاد الاشتراكي الى نهج سياسة « التحريك » والحرص على أن لا تتجاوز النضالات الجماهيرية حدودا معقولة تسمح له بالتحكم فيها .. وا'جهاضها عند الضرورة . والهدف من هذا « التحريك » مزدوج حيث إنه يمكن للحزب من تأطير الغضب الشعبي ويتيح له إمكانية الحفاظ على قاعدته الاجتماعية وتوسيعها أولا ، كما أنه يهدف الضغط على التحالف الطبقي السائد وتبيان قدرات الحزب على زعزعة « السلم الاجتماعية » ، اي اظهار الحزب بمظهر القوة المؤهلة لضمان حد أدنى من « السلم الاجتماعية » وحمل التحالف الطبقي السائد على التخفيف من حدة ضغوطه على الحزب ثانيا .

وان كان الاتحاد الاشتراكي سيكتفي بمسايرة النضالات الجماهيرية والاستفادة منها ، حزبيا ، الى أقصى حد ، فان ذلك لا يتنافى مع طبيعته الطبقية البرجوازية التي ترتبط بحركة الجماهير كلما كانت تخدم مصالحها فضلا عن كون هذا النهج ينسجم مع التجربة التاريخية للاتحاد الاشتراكي ومع اختياراته الراهنة .

ان خلاصة هذه الملاحظات التي تشكل مجرد احتمالات (*) ليس الا ، هي :

1 ـ ان التوازنات الداخلية للاتحاد الاشتراكي لن يطرأ عليها أي تغيير جوهري ، على المدى القريب ، وان المستفيد سياسيا من أحداث 20 يونيو ، على صعيد الحزب ، هو الاتجاه الوسطي .

2 ـ ان العلاقة بين الاتحاد الاشتراكي والكنفدرالية الديموقراطية للشغل لن تشهد اي تحول هام في الظروف الراهنة بالرغم من كون أحداث 20 يونيو تصب الماء في طاحونة الاتجاه الداعي الى استقلال النقابة عن الحزب .

3 ـ ان الاحداث لن تؤدي الى القطيعة بين الاتحاد والتحالف الطبقي السائد أولا ، كما أن القمع المسلط على الحزب يستهدف اساسا حمله على التخلي عن قرار الانسحاب من البرلمان ثانيا . وتشكل مسالة الانسحاب من البرلمان محور الخلاف القائم بين الاتحاد الاشتراكي والتحالف الطبقي السائد ثالثا . والانتظارية هي عنوان السياسة التي سينهجها الاتحاد الاشتراكي في علاقته مع التحالف الطبقي السائد رابعا .

ـ شتنبر 81 ـ

الهوامش :

(1) تقديم التقرير الايديولوجي للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي (يناير 1975) .

(2) التقرير الآيديولوجي للاتحاد الاشتراكي (ص. 246) .

(3) بيان الى الشعب المغربي صادر عن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتاريخ 2 ماي 1963 : « ان تحقيق اهم اهدافها لن يتم في اطار البرلمان .. وانما خارج البرلمان بفضل العمل المنظم للطبقة العاملة والفلاحين والشباب والمثقفين الثوريين .. »

(*) يؤكد الاتحاد الاشتراكي على فضح جانب التزوير اساسا ، ويعتبر أن خوض المعارك الانتخابيةمن شانه ان ينمي الوعي الديموقراطي حيث يقول : « وان لم تكن الشروط الضرورية لمشاركتنا ولارساء قواعد سليمة للديموقراطية متوفرة . وقد قررنا المشاركة لاننا انصار الديموقراطية الحقيقية ، ولان الكفاح من أجلها هو الذي سيخلق الوعي الديموقراطي ويساعد على تعميمه لدى الجماهير الشعبية ..» (ص 7 من وثائق اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . كرّاسة « الانتخابات التشريعية » - الرباط اكتوبر 1977) .

(4) من بين هذه القرارات تلك التي صدرت عن الحزب في حق مجموعة من الطلبة بالرباط سنة 1980 وفي حق مجموعة من الطلبة بفاس خلال سنة 1981 .

(5) وهكذا لم يقاطع الاتحاد المغربي للشغل الاستفتاء حول الدستور بل دعا الى التصويت بـ « لا » ، كما أن النقابة لم تطالب من الطبقة العاملة صراحة التصديق على مرشحي الاتحاد الوطني خلال الانتخابات التشريعية الاولى .

(*) ان هذا الاتجاه قد كان وراء حملة « التطهير » التي عرفها الحزب خلال سنتي 80 و 81 والتي استهدفت طرد كل العناصر « الغير مرغوب فيها » من الاتحاد الاشتراكي .

(6) نعتبر ان اتجاه « الاختيار الثوري » يشكل تيارا سياسيا مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي ولا يمكن اعتباره كجزء من الاتجاه الراديكالي في صفوف الاتحاد الاشتراكي .

(7) ان سيادة هذه الاختيارات مرحليا لا يعني ابدا تحولها الى اختيارات رسمية للحزب تحظى باجماع الحزب ، ولذلك اعتبرت « تجاوزات » للخط الرسمي .

(*) هذه الازدواجية التي لخصها البعض في عبارة « شي يكوي وشي يبوخ » .

(8) ان الفهم المثالي لحركة التاريخ ، الذي لا يستوعب بديهية ان الحركات السياسية ليست سوى تعبير عن مصالح طبقة او فئة طبقية ، هو مصدر هذه الاحكام القطعية و «التنبؤات» التي تقول باندحار حركة سياسية تمتد جذورها في الواقع الاجتماعي المغربي بمجرد فشلها في تحرك سياسي . لا شك ان هذا التحرك قد أثر بشكل كبير على تلك الحركة الا انه لم يؤدي الى انقراضها بقدر ما تمخض عن حدوث تغييرات هامة في تلك الحركة لا يتسع المجال لطرقها هنا ...

(*) الفئات الشبه البروليتيرية اساسا والبرجوازية الصغيرة بشكل ثانوي .. في حين كان غياب الطبقة العاملة ملحوظا .. !

(*) يتعلق الامر بالاستفادة السياسية من الاحداث .

(9) في الوقت الذي كان فيه حزب الاستقلال يقاطع النقابات كان الشيوعيون المغاربة والفرنسيون يهيمنون على « الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب »

...... وبعد مراجعة هذا الموقف من طرف حزب الاستقلال اصبح التعايش بين الاستقلاليين (الاغلبية) والشيوعيين (الذين اصبحوا اقلية) صعبا وانتهى الامر بتاسيس الاتحاد المغربي للشغل في مارس 1955 واقصاء الشيوعيين من مراكز التقرير .

(*) يتعلق الامر بالطبقات الاجتماعية التي لا تشكل طرفا في المعسكر الشعبي او الشعب كمفهوم سياسي تاريخي .

(10) وهذا لا يعني أن النضال من اجل الحرية النقابية ليس تقدميا في بعض الحالات وخصوصا في ظروف سيطرة النقابة الواحدة التابعة للدولة البرجوازية ، وتجربة الحركة النقابية البرتغالية بعد اسقاط الفاشية وسيطرة الحزب الشيوعي البرتغالي على النقابة المركزية وتجميده ، بل مناهضته لكل تحرك نضالي وكذا تجربة نقابة التضامن

البولونية خير دليل على ان الدفاع عن الحرية النقابية يخدم ، في ظروف ، الحركة النضالية للطبقـة العـاملـة .

(11) ان وجود الاطار النقابي الوحيد لم يمنع من تجميد نضالات الطبقة العاملة تحت دعاوي مختلفة من بينها دعم الحكومة الوطنية لعبد الله إبراهيم الخ ...

(12) هناك خلط عند البعض بين البيروقراطية النقابية والطبقة العاملة ، في حين أن البعض الآخر يخشى اثارة حفيظة القيادة النقابية التي تملك مفتاح الارتباط بالطبقة العاملة .

(*) لقد ذهبت قيادة الاتحاد الاشتراكي الى حد تعيين بعض مندوبـي مؤتمـر الكنفدراليـة الديموقراطية للشغل ورفض أي انتخاب كما حد ثفي فرع ورزازات !

(13) مثل اضراب السكك الحديدية سنة 1981 والسكوت على اضـرابات البحـارة وعمــال الموانىء ... لا لشيء الا لان الاتحاد المغربي للشغل هو الذي يؤطرها .

(14) انظر خطاب كل من عبد الرحيم بوعبيد وخطاب نوبير الاموي الكاتب العام للكنفدرية بمناسبة فاتح ماي 81 ، والمنشور بجريدة المحرر عدد 2 ماي 1981 .

(*) من نوع الامتيازات التي يحظى بها الإتحاد المغربي للشغل .

(15) حسب البنك الدولي أن إكثر من 8 مليون مغربي يعيشون في وضعية « فقر مطلق » اعتبارا للمقاييس الدولية ، أي انهم لا يتوفرون على الحد الادنى الضروري .

(16) انظر افتتاحيات المحرر بعد زيادة الاسعار حيث يعبر الحزب عن استعداده للحوار .. ولتحمل مسؤولياته ، والرسالة التي بعثت بها الكنفدرالية للسلطات قبل الاضراب ..

(17) تدخل عبد الواحد الراضي في الجلسة الختامية للدورة البرلمانية الاخيرة .

(18) كما ان حملات القمع المتتالية التي يتعرض لها اليسار الجديد بالمغرب ، لا يمكنها أن تفسر اخفاقاته .. الا من منطلق تبريري لن يمكن من فهم الاسباب الحقيقية والاجتماعية لهـذه الاخفـاقـات .

حـــــزب الاسـتـقـــلال

1974 ـ 1944

من « الأمــة » الـــى « الطبقــة »

ارشــاد حســن

مـلاحـظــة :

هذا الموضوع هو القسم الاول (من بحث بنفس العنوان) يتناول بالدرس ـ كما سيظهر للقارىء ـ المظاهر الخارجيــة لنشاط حزب الاستقلال في الساحـة السياسيــة بيــن 1944 و 1974 . وقد الحقنا به جدولا « كرونولوجيا » بأهم الاحــداث والتطورات التي عرفها الحزب خلال المرحلة المرتبطة بدراستنا (يجده القارىء في آخر القسم الاول هذا) . أما القسم الثاني فخاص بالبنية السياسية ـ الداخلية كما تتبـدى في البرامــج والمواقف والاهداف ، الخاصة والعامة . وقام القسم الثالث ، المكمل له ، على تحليل نمط البنية الايديولوجية ومرتكزاتهــا النظرية والفكرية . وقد أضفنا الى هذا القسم ملحقا نعتبــره ضروريا لاستكمال النظر في تطور الحزب بعد 1974 ، وخصوصا بعد 1977 حين تحول الى شريك ائتلافي في « السلطة » .

اربعون سنة انصرمت من حياة حزب الاستقلال أو هي في الطريق (1943 ـ 1981) ، وهي معركة طويلة ضـد المرحلــة الاستعمارية بكل أثقالها ، وضد جزء من المرحلة الاستقلالية بكل مفاجآتها . ثلاث عشرة سنة جاهد الحزب خلالها من أجل الاستقلال جهادا وطنيا بورجوازيا مشهودا ، بما له وما عليه . وخمسا وعشرين سنة ، أو أقل من ذلك في الواقع ، حاول فيها أن يضع لهذا الاستقلال ما يعزز وجوده في مختلف الميادين ، بالمعارضة طورا وبالمساندة أطوارا ، اي ما يجعله استقــلالا نابعا من اختياراته وتطلعاته وخطوط تصوراته القريبة والبعيدة لآفاقه . فلهذا الامر ولغيره ـ كما سنرى ـ يستحق تاريخ حزب الاستقلال بحثا مفصلا لا غنى عنه ، يتقصى وجوده ومواقفه وأهــدافــه .

1 ــ مقدمات تاريخية عامة (1930 ــ 1944)

من الظهير البربري الى بيان الاستقلال

والواقع ان الصفة التي انطلق بها النضال الوطني البورجوازي بعد 1943 ، بقيادة حزب الاستقلال ، ليست في حقيقة الامر سوى محطة بارزة في نضال القوى البورجوازية وبقيادتها أساسا . فقد ظهر واضحا ، بعد أحداث الظهير البربري (16 ماي 1930) ان نزول المعارضة الحضرية بثقلها الديني والايديولوجي ، الى ميدان المواجهة ، ولو من باب حماية الاسلام والوقوف ضد محاولات التنصير والفرقة واقامة الحدود الاثنية بين العرب المغاربة والبربر المغاربة ، يمثل خطة في المواجهة ، تستجيب لروح ما عبر عنه علال الفاسي فيما بعد (أي في كتابه الحركات الاستقلالية / 1948) بـ « نشوء جيل جديد متشبع بروح المقاومة السلمية التي لا تعطي للسلاح المقام الاول في كل معركة ... » (1) ، وكان هذا الجيل ، المعني بالحديث هنا ، هو الذي عاصر مجيىء الحماية ، وفي نفس الوقت انطلاق العمل المسلح في البادية ، وفي نفس الوقت ثانية وصول هذا الكفاح الى مآزقه المعروفة ، ولربما في جميع تجاربه بما في ذلك تجربة المجاهد الكبير عبد الكريم الخطابي ، وهو الجيل الذي تربى، بدون ريب ، في أحضان المعارضة البورجوازية التجارية التقليدية ، واستفاد ، في جانب آخر ، مما وفرته الحماية له من مجالات ــ ولو أنها كانت محدودة ــ للعمل والتطور . فلم يكن من اللافت للنظر ، والحالة هذه ، أن يتصدر المواجهة ، على هذا الاساس ، شبان نذروا أنفسهم للعمل الوطني وهم في مقتبل العمر ، وهيأوا انفسهم ، في ذات الآن ، لمحاورة الحماية من موقع البورجوازية الناهضة ــ الطامحة ــ المقموعة ، على التوالي . وسنرى ذلك .

لقد حمل هذا الجيل في وعيه ، اذن ، مفهوما للنضال وخطة للمواجهة ، بالاضافة الى قضية وطنية وقعت لاعتبارات تاريخية في قبضة الحماية .

أ ــ مفهوم متابعة النضال الوطني . وهو قديم في المغرب ويعود بتاريخ مواجهته العنيفة الى أواخر القرن التاسع عشر على الاقل . وفي هذا الاطار يقع تاريخ النضال « القبلي » والبورجوازي في المغرب برمته : في معارضة السلطة المركزية من جهة ، وفي مواجهة التسلط الاستعماري من جهة أخرى بعد 1912 بتقدير عـام .

ب ــ وخطة اولية لفهم واقع الاستعمار أولا ولمواجهته من الداخل ثانيا والتغلب عليه نظريا ثالثا . وهو بهذا جيل استفاد من ثلاثة أمور مترابطة :

1 ــ فشل الهبات (بفتح الهاء وتشديد الباء) القبلية بأساليب كفاحها المسلح التقليدي ، في بلوغ أهدافها العملية . وكان الاستعمار في هذه الاستفادة هو القوة والجيش والتنظيم والتقنية الجديدة والتقدم أيضا بمعناه الحضاري العـام .

2 ــ وجود شعور وطني معمم بخطورة الظاهرة الامبريالية ، من زاوية الشعور الديني على الاقل بما للمسيحية من ادوار في التبشير والتنصير ، والحاق البلاد بالمتروبول الحاقا اقتصاديا وسياسيا ودينيا أيضا (اذا جاز أن نسمي ذلك الحاقا) والشعب في هذه الاستفادة هو طاقة النضال وقوة المواجهة .

3 ــ من مركزه الاجتماعي ذاته ، أي من ارتباطه وتعبيره عن قوى بورجوازية لم تجد في البنية الكولونيالية مكانا ، ولا في مشاريعها الاقتصادية مصلحة ، ولا في اجهزتها الادارية وغيرها مركزا . قوى بورجوازية تضررت مما حمله الاستعمار الى البلاد ، في اطار بناء وترسيخ بنية رأسمالية تبعية ، من منافسة بل وتدمير . فقامت لتترجم هذا كله ، بأشكال مختلفة ، كان الدين الاسلامي في المركز منها كاشكال .

هنا نقول للاختصار : لقد كانت المواجهة في الوعي ، دينية ــ اسلامية ــ حضرية . تمثل صراع القوى البورجوازية الجديدة ضد الاستعمار المباشر بما هو مشروع ضد وجودها وتطورها المستقل . بعد أن كانت في التاريخ مسلحة ــ قبلية تمثل صراع القبائل ــ بدوافع واعتبارات مختلفة ــ ضد التدخل الاجنبي في بداية الامر ، وضد تسلله العسكري والاقتصادي ، ثم ضد استقرار وجوده ، الى حدود 1934 ، آخر الامر .

هنا نقول للاختصار ثانية : ان الاستعمار والشعب والدين الاسلامي ، بالمضامين التي كانت لها في الربع الاول من هذا القرن ، هي العوامل الذاتية الجاذبة . وسيأتي شرح هذا في ثنايا البحث .

ب ــ وباعلان الظهير البربري (2) انطلقت قوة النهضة البورجوازية الكامنة وانطلق معها النضال الذي سيحدد ، لاحقا ، مسار البلاد نحو استقلال 1956 :

1 ــ ايديولوجيا ــ فلقد بدا ان تطبيق الظهير (3) يقدم فرصة ناجحة ومثلى لاظهار الضيق الذي شعرت به القوى البورجوازية الناهضة ، من جراء السياسة الاستعمارية المتبعة ، وخصوصا بعد رحيل « ليوطي » ، في الميدانين الاداري والاقتصادي ، على محدودية هذا وصعوبة انطلاقه بسبب ازمة 1929 . وهذا ما يفسر لماذا كانت المدن ، لا البوادي ، والمدن التجارية الكبرى بصورة خاصة ، هي المسرح الفعلي لاحداث الاحتجاج والصدام . وهذا ما يفسر بناء عليه طبيعة الاحداث ، وفوق ذلك ، العناصر المؤثرة في توجيهها .

كان الظهير في عرف القوى التي خططت له مناسبة لاعادة ترتيب التكوين الاثني الموجود في « بنية » الشعب المغربي تاريخيا : وأجهدت نفسها للفصل بين عنصرين هامين في هذا التكوين : العرب والبربر ، اعتمادا على تشريعات

ادارية وحقوقية وعرفية ودينية ولغوية . وهي خطة كانت ترمي الى عزل السهول عن الجبال جغرافيا واداريا ، والبوادي عن المدن سياسيا وتجاريا وثقافيا ، وربما لعزل القوى البورجوازية الناهضة (التي حذر R. Montagne من توقها الى التحرر والانعتاق ، بلباقة في هذه الفترة ..) ـ عن عموم الفلاحين والارستقراطية القبلية ، كل هذا بتحديد عام . وكانت السلطات الاستعمارية تملك لتطبيق هذا المخطط ، عدة كافية ، بما في ذلك نظرة لائكية للامور .

اما القوى البورجوازية الناهضة ، والمعبرون عن حركتها بصورة خاصة، فلم يكن أمامهم من سبيل للظهور بالمظهر الحامي الوطني من خطر التمزق ، الا الاحتماء بالاسلام وبالمضمون الذي يحدد سلوكه في السلفية الجديدة . ومع ذلك فلم يكن الظهير البربري اطارا للصراع « اللائكي » والسلفي ، بل حافزا موضوعيا لاطلاق عنان النضال البورجوازي ، الذي كان في ظروفه وشروطه ، متداخلا مع التصور الديني . وانما السلفية الجديدة نفسها نظرة دينية ـ اسلامية (سنية) بورجوازية للنضال ، وكان من الطبيعي أيضا ان يكون نضالها دينيا .

وقد لا يتسع المجال هنا لشرح مختلف الجوانب التي رافقت هذا النضال على الصعيد الايديولوجي الذي يعنينا هنا ، غير أن القول بوجود الدين الاسلامي (صيغته السلفية) في اساس مواجهة منطوق الظهير البربري، يعد في اعتبارنا اعترافا اوليا وأساسيا بما سيجعل من القوى التي اعتمدت ذلك ، قوة موضوعية في الصراع بالدين كايديولوجيا . وهذه صيغة يجب ان يفهم منها ان القوى البرجوازية الجديدة الناهضة كانت تبحث عن سند جماهيري ، وكانت تامل الانطلاق مما يربط الجماهير الى تصورها هي للعمل شعوريا وفكريا ، ولم يكن هذا الرابط ـ في غياب الحزب أو البرنامج أو الخط او ما شابه ذلك ـ في واقع الحال الا الاسلام . والخلاصة هنا أيضا أن القوى البورجوازية وجدت في الاسلام سلفيا ما تبرر به وجودها سياسيا . أما مواجهة الظهير البربري ، خلافا لما تصور R. REZETTE (4) ـ فلم يكن سوى مظهر من مظاهر النضال السلمي الاصلاحي الذي سارت عليه تلك القوى منذ فترة أقدم نسبيا عن سنة 1930 .

2 ـ سياسيا ـ اما الجانب السياسي فقد تمخض تلقائيا عن مسيرة الاحتجاج الشعبي في المدن . فتجند الدعاة الشباب (ومنهم من كان قد عاد حديثا من اوربا وساهم بدور بارز في تنظيم المواجهة محليا ، فاس مثلا (5) لتوجيهه وجهة تخدم أهداف الضغط على مصالح الاقامة للتراجع عن قرارها التقسيمي .

ويمكن القول بصفة عامة ان الفوائد السياسية التي نتجت عن حوادث الظهير البربري ، هي التي حددت الشعور الوطني تحديدا نظريا وعمليا .

نظريا لانها اظهرت لأمرة الاولى نزعة تضع وحدة الشعب المغربي في المقام الاول من وعيها وتوجهها ، وتضع فوق ذلك ضرورة النضال بهذه الوحدة لمواجهة السياسة الاستعمارية بصورة منظمة ، من الداخل حقا ، بطرق سلمية واصلاحية ، بالمناورة أيضا ، ولكنها مفيدة في تربية الافهام على اسلوب جديد في المطالبة بالحق الوطني المغتصب . والقوى البورجوازية التي كانت وراء ذلك ، وعت ـ في خضم الاحداث ـ اهمية التحامها بجماهير المدن . اما عمليا ، فقد أبرزت ، وربما لاول مرة ، اجماع المساهمين في الحوادث والقواد منهم بخاصة ، على شروط دنيا لاعلان المعارضة المنظمة في وجه سلطات الاقامة . وهو ما تم في المطالب التي قدمت لهذه الاخيرة محليا ومركزيا (6) ، وكانت بحق نواة التفكير في المطالب الشاملة التي أعدتها كتلة العمل الوطني في 1934.

وعلى هذا يمكن القول ان حوادث الظهير البربرى كانت بمثابة حافز وطني لصياغة وجهة نظر بورجوازية وطنية في سياسة الاستعمار المباشر ، بصورة ، اولية تحديدا وأكيدا ، ولكنها مؤثرة في تطوير الوعي السياسي بمستقبل العمل مع الجماهير في المواجهةوبها للمواجهة الوطنية . ونحن لا نخفي القول بأن البيان الرسمي لوجهة النظر تلك صدر موقعا بالاصلاح معنى ومنطقا ، وتسلح بالمشروعية والشرعية معها خطة ، وصار من يومها مشروعا يعد بالآمال الكثار .

3 ـ تنظيميا ـ والحال أن التركيز العملي لما أجملناه تحت عنوان عام بالفوائد السياسية التي نجمت عن احداث مقاومة الظهير ، انبثقت عن فكرة ، أو أفكار ، تدعو الى استغلال العمل الدعائي التعبوي والاعلامي . لقد كان هذا عنوان المعركة في ظروف مطبوعة باختلال التوازن ، ولربما بصورة مكشوفة ، بين قوى بورجوازية ، واساسا بين مبشرين ـ دعاة على اقتناع وجيه بحركة الاصلاح والمعارضة كسبيل لنقد أعمال « الاقامة » والتأثير عليها سعيا وراء جني فوائد وطنية معينة ، وبين قوى استعمارية تعارض ذلك أصلا . ومن اختلال التوازن هذا صدرت فكرة الاعلام ، وكانت هذه لتوسيع الدعوة الوطنية وتكوين الراي العام وتمهيد « التربة » الجماهيرية لبناء التنظيم المعبر عن الاماني الوطنية البورجوازية .

لم تكن فكرة الاعلام أحادية ، ومثلها لم يكن تصور التنظيم احاديا حصريا . وهذا يعني ان الدعاة الوطنيين ـ المعبرين عن القوى البورجوازية الناهضة كما يجب أن نؤكد باستمرار ـ انتقلوا للعمل على أصعدة مختلفة وبطرق متنوعة ، لا يربط بينها احيانا الا هاجس الدعوة الى انهاض الشعور الوطني وتوجيهه لخدمة الاهداف المعلنة أو التي كانت في طريق الاعلان . وبهذا المعنى صدرت الصحف (عربية وفرنسية) (7) وظهرت الجمعيات الثقافية (8)، وتوج ذلك اساسا بتكوين كتلة العمل الوطني في ماي 1934 .

لا نريد ان نتوقف كثيرا عند هذه المرحلة ، فتفاصيل أحداثها البارزة معروفة ويمكن الرجوع اليها في مصادر مختلفة . والذي يعنينا هو قول عبد الكريم غلاب عنها : « يمكن أن نعتبر المرحلة التي امتدت من سنة 1930 حتى صيف 1934 ، مرحلة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية . ويمكن ان تكون أخصب مرحلة مرت بها الحركة في تلك الفترة ، سواء من حيث العمل الايجابي الذي قامت به ، أو من حيث تجنيد الشعب حولها . وهي الفترة التي برزت فيها الحركة الوطنية كحركة شاملة لم تعد تناضل في سبيل عمل جزئي كالظهير البربري ، او في نطاق ضيق كالمدن الكبرى ، ولكنها أصبحت تواجه الاستعمار في مذهبه وفي تصرفاته التي كان يعتمد عليها في بناء كيانه .. » (9) . ففي هذا القول تقدير لا يتناسب وحجم الحركة المقصودة : مغالاة في تعظيم خصوبة المرحلة التي مرت بها الحركة ، وتقييم في غير محله لنضالها ، وتعليل لا ينسجم وأهدافها المعلنة .

حقا ، لقد انطلقت الحركة في الواقع ، وشرع روادها يعدون العدة لتنظيم العمل والممارسة ، بل وقاموا بنشاط اعلامي وفكري متواصل ومؤثر ، ثم ربطوا اتصالات وثيقة بأطراف على صلة بالقضية المغربية ، غير ان النشاط السياسي مع ذلك ، بقي مدينيا ومحصورا . وما يراه
من أن كتلة العمل الوطني كانت « تجمعا لافراد يحملون نفس الافكار او يتفقون على الاقل حول البرنامج والاصلاحات .. » يبدو في محله من توصيف الدور المحدود الذي لعبته الحركة الوليدة بقيادة هؤلاء الافراد . زد على ذلك ان الدور التنظيمي كان ابتدائيا وينتشر ، لجدته وصعوبة التأقلم مع طبيعته ـ بخطوات محسوبة . بل وقد لا نغالي اذا قلنا بان الانقسام الذي أصاب الكتلة في الجنوب والشمال بعد ذلك (اي في أواخر 1936) كان انقساما على « النفس » أي في ذات الحركة ، وعلى أساس التناقضات التي كانت تعترضها عند ما جربت اول ما جربت ـ وهذا هو الاساس ـ الانطلاق في العمل الجماهيري بصورة أوسع من السابق . وفي ذلك ما فيه من دلالة على المرحلة السابقة . أما من يعود الى برنامج (مطالب الشعب المغربي) ـ وهو التعبير الاسمى عن النشاط الاعلامي ـ التعبوي ـ المطلبي في تلك المرحلة (1934) ـ فسيجده مصطبغا بما لا يحصى من الترددات والنواقص ، ابرزها وأخصها بالذكر : الموقف من نظام الحماية ذاته . وهو على التوالي برنامج نخبوي ، أي يعكس أسمى ما تفتقت عنه نوازع القوة المؤثرة في نشاط الحركة على المستوى الجماهيري ـ وهي في تقديرنا قوة فئوية محدودة من البورجوازية المتوسطة ـ ، وعمومي ، اي لا يحيط الا بالمجمل من الاوضاع التي كانت تتطلب العلاج حسب التقدير البورجوازي الوطني ، خصوصا على الصعيد الاداري والسياسي والتشريعي .. وفوق ذلك كله من داخل نظام الحماية

وليس من خارجه . ولامر محدود ومفهوم انطلق البرنامج أساسا من التذكير ببنود معاهدة الحماية وسجل لها بعض المزايا ، وطالبها ـ بما يستحق الامر من دبلوماسية ـ بتطبيق ما استنكفت عن تطبيقه لاعتبار أو لآخر . فلقد كان البرنامج بعبارة اخرى تكميليا وليس جذريا ، لتعديل خط سير الحماية وليس لنقضها ، وأخيرا للبوح برغبات موضوعية وطبقية مفينة ، اجادت وصف المطامح البورجوازية الوطنية في العموم وليس في الخصوص .

وعلى اية حال فالانطلاق الفعلي للحركة الوطنية البورجوازية ، ودخولها الى الصراع من باب المطالبة بتنظيم أوضاع الحماية ، على أساس ما التزمت به دوليا (واساسا الحفاظ للمغرب على استقلاله) حصل بعد 1934 . وهو التاريخ الذي يؤرخ به الجميع لارتباط هذه الحركة بالقصر من جهة ، وبالجماهير المدينية ـ بصورة منظمة ـ من جهة ثانية . وعلى هذا فبرنامج المطالب العامة (مطالب الشعب المغربي) هو الاعلان بخط الاصلاح والعمل والمسالمة في الممارسة السياسية ، كما سيكون بيان الاستقلال ـ لاحقا ـ اعلانا بخط الاستقلال .

والامر الدال أن هذا الانطلاق ، بمعانيه ، جوبه بارهاب شديد من طرف سلطات الاقامة . وهو امر مفهوم في ظروفه ، لانه كان يعارض في سياستها عند ما راحت هذه السياسة ، بعد 1930 بالخصوص ، تبني مشروعها الاقتصادي وتوطد سلطتها الادارية وتوسع رقعة احتلالها للبلاد بطريقة تدريجية وفعلية ايضا .

على أن ما نود الاشارة اليه هنا ـ زيادة على ما سبق ـ هو ان الانطلاق المذكور أعلاه ، تزامن ايضا مع انقسام الحركة (الكتلة) على نفسها كما أشرنا ، وبروز طرفها الاقوى (الحزب الوطني لتحقيق المطالب) بمظهر المناضل العنيد الراغب في مواصلة الطريق الى النهاية .

اننا نعني ان سنة 1937 كانت بالتحديد اللازم نهاية مرحلة سياسية وبداية مرحلة اخرى ، وكذا نهاية تصور محدود ، نخبوي ، تبشيري في الدعوة والنضال ، وظهور تصور آخر ، استفاد على نحو كبير من دروس التجربة وصاغها في قالب جديد ، كما أعد لها شعارا مبدئيا سمي بالاستقلال ، فصار قالبا للنضال الوطني البورجوازي ايضا .

اما طبقيا فقد توسعت سلطة الفئة المهيمنة في صفوف البورجوازية المتوسطة ، وتمكنت من بسط دعايتها ، على قدر محترم من الضبط ، وجلب الانظار الى مشروعها السياسي . وصاحب ذلك كله ـ بما فيه من دور طليعي ـ قيادي ـ انكشاف مطمحها الرامي الى استيعاب ظروف المجتمع والتعبير عن تطلعات جماهيره في المدن والبوادي . ولم يكن من الغريب ، أمام هذا ، وكذا امام التناقض البارز الذي كان يرسم أوضاع الصراع (نعني بين الاستعمار

المباشر والبورجوازية الاحتكارية الفرنسية وأعوانهما المحليين ، وبين البورجوازية المتوسطة وباقي الطبقات الوطنية الاخرى) أن تبرز في النضال رافعة راية المواجهة الشاملة ، باسمها نفسه في بعض الاحيان ، وباسم عموم الطبقات المحرومة في بعض الاحيان الاخرى ، وباسم الشعب ـ كما كانت تفهمه ـ دائما . وهذا ما يحدد في رأينا التبلور الايديولوجي الذي إقترن بالنهوض العام للقوى البورجوازية المؤثرة في السير العام . فالشعب هنا ، كان بمعنى آخر ، المعادل الموضوعي ، في تصورها ، لقوى السيطرة الفرنسية ، فكان عليها أن تجنده ، او حاولت ذلك ، لكي تقاوم به تلك السيطرة .

حقا ، لقد سحقت الحركة في الجنوب ، ونفي او سجن أو أجبر على الاقامة أو فر الى الخارج ... الخ ، معظم زعمائها ، ونعني القادة الفعليين الذين مهدوا للعمل السياسي بجميع طاقاتهم وعلى قدر وعيهم وتصورهم الطبقي . غير ان التربة كانت قد اصبحت مخصبة ايديولوجيا وسياسيا وتربويا أيضا ، وما كان بمقدور القمع ان يقضي على ما بذرته فيها وتعهدته بالدعاية والتوجيه ردحا لا يستهان به من الزمن . وهذا ما سيظهر من تطور الاحداث بعد 1937 على الصعيد الداخلي وفي العالم كذلك .

ومن حقنا أن نعتبر ان قدوم الحرب والملابسات التي رافقتها على اكثر من صعيد ، كانت ايذانا بانفتاح المرحلة السياسية الاخرى التي اشرنا اليها في السابق . ومن حقنا أن نعتبر ايضا ان التاريخ المنطقي لحزب الاستقلال يبدا من هنا كذلك . لكن قبل أن نمر الى هذا المستوى ، يجب أن نقف عند :

أ ـ الانتقال التنظيمي الذي تدرجت فيه الحركة شمالا وجنوبا ، اساسا بانتقالها من اطر صغرى للعمل والدعوة ، الى احزاب شبه جماهيرية . وهذا انتقال تنظيمي تم من « رأس » النخبة الى « جسم » الشعب . وفيه ما يعني ان الحركة وجدت طريقها الى التبلور والاستقرار ، بغض النظر عن فترات الشدة والجزر التي مرت بها .

ب ـ الانفتاح السياسي للحركة على القصر ، بل وارتباطها به . وهو ما جدد توجهها أيضا ، هذا فضلا عن وجود مبررات موضوعية لهذا الارتباط ، نركزها في المصلحة المشتركة والمتبادلة بينهما للوصول بالبلاد الى بر الاستقلال ، تجاوبا مع المصالح الطبقية المتقاربة ، التي عززت البورجوازية الاحتكارية الفرنسية وجودها في ساحة الواقع المغربي ، بما كانت تقوم به من استغلال وتستولي عليه من خيرات .

ج ـ وجود الفئات الدنيا والمتوسطة من البورجوازية في أساس انطلاق الحركة وتقدمها . فهي بهذا المعنى فئات قائدة / مهيمنة . وقد ترسخت هذه القيادة / الهيمنة بفضل سياسة الاستعمار المباشر ، وبدورها النشيط ، هي نفسها في المعارضة والاحتجاج . بالاضافة الى تخلف الواقع الموضوعي من

حولها وشيوع الامية وغياب الفئات او الطبقات المؤهلة أكثر منها لخوض النضال على أسس اخرى .

ذ ـ وهذا ما يفسر انطلاق مسلسل الاصلاح ورسوخ شعار المشروعية والمسالمة بين تلك الفئات . لقد كان ذلك تعبيراً منها عن ارادتها في الوصول ـ بدون خسارة كبيرة ـ الى حل تفاوضي ، تأخذ به مكانها في جهاز الدولة والاقتصاد وتسيير شؤون المجتمع من القاعدة الى القمة .

هـ ـ وجود ظروف سياسية واجتماعية اعطت للنضال صفته الوطنية . ويمكن البحث عن هذه الظروف في تطور التجربة الاستعمارية بالبلاد على جميع المستويات منذ 1912 ، ومنذ 1940 بصورة خاصة ، وكذا في ظروف الجماهير ذاتها ، في البادية والمدينة ، بما عرفته من تفقير واستغلال .

وبالاجمال فقد كانت جميع الشروط متوفرة لولادة حزب سياسي قائد . يعبر عن مطامح «الامة» بمطامحه واهدافه، ويصوغها بايديولوجيته وسياسته؟

2 ـ الظروف التاريخية لتكون حزب الاستقلال :

لقد المحنا في النقطة الاولى ، التي مرت بنا ، على مقدمات عامة ، تصلح من وجهة نظرنا مدخلا ضروريا لبحث التطورات العامة التي عجلت بولادة حزب الاستقلال ، الذي نعتبره مسبقا استمرارا طبيعيا لغيره من أطر العمل في المرحلة السابقة التي انصرمت من تجربة الحركة الوطنية البورجوازية ، وصار ، لهذا الاعتبار ، مركزا قائدا لأخطر نضالاتها الاصلاحية في منطقة الاحتلال الفرنسي من البلاد .

ومعنى هذا ان بروز حزب الاستقلال في ميدان النضال ، كان بمثابة بروز محور قائد ، سيعتني مسبقا بصياغة الاستقلال (صدور الميثاق 1944) وسيقف في مختلف المراحل التي مرت به الى حدود 1956 ، في وجه الاصلاحات التي كانت تقترحها الاقامة عليه وعلى البلاد . وهذا القول يعني أيضا ان الاطراف الاخرى ، القريبة او البعيدة (الحزب الشيوعي ، وحزب الشورى والاستقلال الذي كان يعرف باسم الحركة القومية قبل 1946 ، مثلا) لم تتمكن لاوضاعها الخاصة ، من صياغة البرنامج الضروري ، في الوضع الخاص بذلك ، للبلوغ بالبلاد الى ما يحقق لها الاستقلال الذي كانت تنشده القوى البورجوازية الوطنية . بل ولقد وجدنا حزب الشورى والاستقلال في عهد « اريك لابون » من خلال ما سمي في ابانه ببرنامج « المعتدلين » يحاول التقرب من سلطات الحماية ، ويبسط نحوها يد الاصلاح ، ووجدنا الحزب الشيوعي نفسه يعارض ، الى هذا الحد او ذاك ، فكرة الاستقلال ، ويقف بالنتيجة ضد الحزب الذي اعلنه مطلبا جماهيريا عاما .

وقبل أن نستمر في المعالجة ، يحسن ان نلم مقدما بما يلي :

لقد دابت القوى البورجوازية الوطنية ، والمسؤولون المباشرون عنها

في الحزب ، على تقديم تاريخ ولادته كتاريخ حاسم وقاطع في تاريخ النضال الوطني ، بل ومظهرين وجوده ـ وأحيانا بطريقة ديماغوجية ـ كعنصر مبين ساحق لا نظير له ، او « بداية النهاية » كما قيل . وفي ذلك من الاغاليط ما يستحق وقفة قصيرة ـ على عجل ـ .

لقد اشار البير عياش (10) الى ان الحزب الشيوعي المغربي اشار في احدى نشرياته لضرورة الاستقلال واعلن ذلك جهارا . واضاف بعد ذلك ان الفكرة كانت واردة وطرحت على صعيد الاحزاب الوطنية بالشمال حوالي ديسمبر 1942 . وهذا يعني بالوضوح أن الفكرة كانت مطروحة او يتعزز حضورها في الافهام يوما عن آخر ، خصوصا وان السياسة التي اتبعتها القوة الحامية في عهد Nogués ومن بعده Puaux ، اظهرت للجميع ان فرنسا عازمة على ترسيخ وجودها الاقتصادي والسياسي في البلاد مهما كلفها ذلك من ثمن ، وذلك ضدا على وعودها السابقة عن الحرب ، وكذا ضدا على الوعود المعسولة التي اطلقها (ميثاق الاطلسي) لصالح الشعوب المستعبدة . وهو ما كان يخلق الشعور بالاستياء والتذمر ، ويجعل البورجوازية المتوسطة ، حاملة لواء المعارضة ، في ضيق من شراسة الاستغلال الاحتكاري الفرنسي ، الذي لا يترك امامها اي مجال للتصرف الحر . هذا من جانب .

اما من الجانب الآخر ، فالمعروف أن الظروف الدولية خلال الحرب ، اوحت لجميع الوطنيين ، الا من تخوف منهم « بعرقلة مجهودات الحرب » ، بان الوقت المناسب لاجبار فرنسا على تغيير نهجها السياسي في المغرب قد حان ، وأن هناك من المبررات الدولية ما يجعل ذلك قابلا للتحقيق ، على المدى المتوسط بأقل تقدير . هذا اذا تجاوزنا ما يمكن استنتاجه من اللقاء الذي تم للقصر ، في شخص السلطان محمد بن يوسف ، مع « روزفلت » ومن كان معه . ففي هذا اللقاء ، على ما يبدو ، وقع الاهتمام بضرورة التخفيف من ظروف الاستعباد التي كان عليها المغرب وغيره من الدول والشعوب المستعمرة .

على ان الشيء الهام في رأينا هو ان التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي في البلاد ، كان يعمل بدوره في اتجاه الفكرة ، بما استجد في اوضاعه وبنياته وعناصر تكوينه من مستجدات . وكانت الجماهير المغربية نفسها مؤهلة لخوض غمار معركة جديدة . هذا الى ان التفافها ـ وخصوصا في المدن ـ حول الحركة الوطنية البورجوازية كان باديا للعيان . الامر الذي كان يلقي بثقله في صفوفها ويحملها على اتباع سياسة في مستوى أهدافها وتطلعاتها . اما اذا قرنا طبيعة القوى الجديدة التي التحقت بمراكز النضال الوطني ، مهجرة من البوادي او مهمشة في المدن (واقلها من الفلاحين المعدمين والصغار ، واغلبها تنتمي الى مختلف فئات البورجوازية الصغيرة المدينية وبعض العمال) فأغنت النضال الوطني الديمقراطي وأثرت مضمونه ، امكننا ان

نستخلص بكل يسر المشترطات التي طرحت نفسها للتفكير ، بل وكانت في إساس الاهتمام الجديد لقادة (الحزب الوطني) أو لمن نجا منهم من القمع بعد 1937 . وهكذا صار من المعتقد أن الخروج بخطة جديدة ، لمواجهة ذلك ، هو في حد ذاته خروج من الجمود الذي ميز العمل الوطني بعد ان أعمل القمع يده القوية في الحركة سنة 1937 ، وهو في ذات الآن خروج بالتفكير البورجوازي الوطني من وهم الاصلاح ـ من الداخل ـ الى حقيقة المواجهة ، من الخارج . وفي التحليل الاخير ، ففي الخروج أيضا طريقة لتحديد مصالح القوى البورجوازية الناهضة ، والبورجوازية المتوسطة أساسا . وقد ظهر ذلك جليا، كما سنرى ، بل واطارا لمعارضة مختلف المشاريع التي اقترحتها سلطات الاقامة لادخال بعض الاصلاحات على بنيتها ، اما ضمانا لاستمرارها او طمعا في احتواء القوى البورجوازية الجديدة .

بهذا التحليل اذن ، يبدو لنا أن فكرة الاستقلال وظهور حزب الاستقلال معها ، هما معا لتصعيد النضال الوطني وليس لتغيير مجراه أو لتجذيره بأي مقياس . وهما معا بتطعيم الحركة العامة على صعيد المجتمع ، وبصورة أساسية في صفوف الطبقات والفئات الوطنية التي كان يعنيها امر ذلك ، بما كانت تحتاج اليه من دفع وقوة . وما كان لتفكير « النخبة » ان يتفتق وحده ، تلقائيا ، عن فكرة الهمت فئات عريضة من الشعب واستقطبت فكرها ووجدانها، لو لم يكن في الواقع ما يمركزها في الوعي .

فماذا نجد في وثيقة الاستقلال (11 يناير 1944) ؟

I ـ انها تسطر الحيثيات التالية :

ـ الدولة المغربية تمتعت دائما بحريتها وسيادتها وحافظت على استقلالها 13 قرنا .

ـ الغاية من نظام الحماية هو ادخال الاصلاحات دون أن يمس ذلك بسيادة الشعب ونفوذ الملك .

ـ الحماية اقامت نظاما مبنيا على الحكم المباشر والاستبداد ولم توفق بين مصالح مختلف العناصر في البلاد .

ـ الجالية الفرنسية توصلت بنظام الحماية الى الاستحواذ على مقاليد الحكم وخيرات البلاد .

ـ نظام الحماية حاول تحطيم الوحدة المغربية ومنع المغاربة من المشاركة الفعلية في تسيير شؤون بلادهم .

ـ الظروف التي يجتازها العالم هي غير الظروف التي اسست فيها الحماية .

ـ المغرب شارك مشاركة فعالة في الحروب العالمية بجانب الحلفاء .

ـ الحلفاء اعترفوا في وثيقة الاطلسي بحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها .

ـ الحلفاء أظهروا عطفهم على الشعوب الاسلامية ومنحـوا الاستقـلال لشعوب غيرها ، فيها من دون الشعب المغربي في ماضيه وحاضره .

ـ الامة المغربية تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخـل البـلاد وخارجها برعاية الملك ، وهي تقدر الحريات الديمقراطية الموافقـة لمبادىء الـدين الحنيف .

ب ـ كما انها تطرح المقررات التالية :

ـ أن يسعى الملك لدى الدول التي يهمها الامر الاعتراف بهذا الاستقلال

ـ انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الاطلسي والمشاركة في مؤتمـر الصلـح .

ـ رعاية حركة الاصلاح واحداث نظام سياسي شوري .

انها وثيقة قررت بالاول ، مجموعة من الحيثيات كانت اغلبها عبارة عن مستجدات ظرفية ، وبعضها ما أظهرت حقيقة الواقع بطلان طروحات الحركة حوله . ومع ذلك فالذي يغلب على تلك الحيثيات هو رصدها للواقع الذي آلت اليه الامور : الحكم المباشر ، الاستحواذ على مقاليد الحكم وعلى خيـرات البلاد ، تحطيم الوحدة المغربية .. الى آخره . الرصد الذي يجب ان نقـول عنه : جاء متأخرا عما أظهره مجرى تطور الاحداث في المجتمع المغربي بأزيد من ربع قرن تقريبا ، اي منذ حلت الحماية في البلاد وقامت ضد وجودها هبات (بفتح الهاء وتشديد الباء) وطنية مختلفة ، على الاقل الى حدود 1934 .

ثم ان الوثيقة لم تهتم بتسطير برنامج محدد ، يعبـر عن طموحـات الحزب أو الحركة الاجتماعية التي تقف وراءه . فاكتفت بتقرير ما كان يبدو على الصعيد الجماهيري مقررا : المطالبة بالاستقلال ، والالحاح على الوحـدة ، واحداث نظام سياسي شوري ، ولم تكن هذه وحدها هي المطالب الرئيسية . هذا اذا تجاوزنا ما في معناها ومبناها من غموض (11) .

والواقع انه لا يمكننا تجاهل ما أحدثه هذا الغموض من بلبلة ، خصوصا بعد انطلاق المظاهرات التي أيدت تلك المطالب ، وبالاخص بعد نزول قوات البوليس والجيش الى الشوارع لقمع المتظاهرين . فهل يعني هذا ان الغموض كان مقصودا للتعامل بحرية ومرونة أيضا مع النتائج التي يمكن ان تترتب عنه ؟ . فنحن نذكر مثلا ان الحزب في شخص كاتبه العـام الحـاج احمـد بلافريج بعث يوم 18 يناير برسالة الى السلطان يقول فيها : « ان التعاون مع الفرنسيين وحماية مصالحهم ممكنان في اطار الاستقلال ولا يتعارضـان معه .. » (12) . كما نذكر أن الحزب اصدر في 19 يناير بيانا ـ لا يندد فيـه بالمظاهرات حقا ـ يعلن فيه عن حسن نيته في عدم « عرقلة مجهود الحرب » بوسائل العنف . (13) . والذي نرجحه ان الغموض لم يكن « بريئا » وقد يعني :

أ ـ ان الحزب (ومعه الحركة) لم يكن يملك برنامجا مفصلا في خطوطه العريضة لاقرار مطلب الاستقلال والاقناع بمحتواه واهدافه . ولا يمكن تعليل هذه القضية ، كما فعل عبد الكريم غلاب بقوله : ان المطالب « لم تتجاوز الهدف الى ما وراء الهدف » (14) . فالتعليل هذا لا يتناسب وحجم المطالب ، ولا مع طبيعة الحركة أو الحزب الذي اعلنها . واغلب الظن ان حزب الاستقلال لم يكن مستعدا ، لظروف تكوينه ولمرحلة الجمود السابقة عن وجوده وكذا لخط الاصلاح المنتهج خلال مرحلة مديدة من عمر كتلة العمل الوطني والحزب الوطني ـ والذي اعماه عن تكوين البرنامج الوطني واعلانه في ساحة النضال كاختيار مؤثر في الاوضاع ـ فيبقى ان المطالبة بالاستقلال كانت استعدادا عفويا للخروج من عهد الوصاية والحجر الى عهد الحرية والديمقراطية .

ب ـ او أن الحزب (والحركة معه) ترك كل شيء في الغموض لاعتبارات تخص أهدافه المؤجلة في التفاوض والمناورة وكسب الوقت ، وما الى ذلك .

اننا نرجح الاحتمال الاول ، وذلك اعتمادا على ما استخلصه علال الفاسي بعد ذلك (اي في 1948) في كتابه (الحركات الاستقلالية) (15) عندما قال ناقدا ظروف العمل الوطني بأن أول مواطن النقص « في نظرنا هو ما يرجع لتكوين النظرية ، واعني به ما يتعلق بخلق برنامج مفصل للنظام السياسي والاقتصادي .. » فهذا القول يبين أن التجريبية كانت هي قاعدة العمل البورجوازي الوطني بدون ريب .

لقد جاءت وثيقة الاستقلال ، على هذا الاساس ، لاعلان رغبة عارمة ، وكذا لتكوين راي عام يناسب المرحلة الجديدة التي دخلت فيها البلاد قبل الحرب بقليل وبعدها بصورة واضحة . فبناء حزب الاستقلال من هذه الناحية كان في محله من تطور موقف القوى البورجوازية الوطنية الناهضة ذاتها من سلطة الحماية . وهذا ما يفسر لماذا اكتسب الحزب في ظرف وجيز شهرة واسعة ، بل وأصبحت له سلطة معنوية ، سياسية وايديولوجية ، على جماهير المدن الكبرى ، وخاصة في الرباط وفاس وسلا ، التي كانت بحق مركز الوطنية المغربية ومهدها الشرعي من قبل ايضا .

ان الوصول الى هذه النقطة ، يفرض علينا تقديم بعض العناصر الجديدة التي عملت على تقوية الحزب ، وبالتالي على دفع وتيرة النضال الوطني .

1 ـ لقد ظلت (مطالب الشعب المغربي) لسنة 1934 بدون جواب يذكر . وقد ظهر منذ البداية أن تطبيق المطالب جميعها امر غير ممكن لاعتبارات مختلفة . وهناك حسب علال الفاسي من قبل مبدئيا بتطبيق بعضها والتفكير في البعض الآخر واستحالة تطبيق غير ذلك . وهو ما كان يعرقل جهود كتلة العمل الوطني ، ولم تكن بعد قد مدت جسورها الى الواقع ، لاقناع سلطات الحماية بحسن طويتها واستعدادها للتعامل معها في دائرة قانونية ـ دولية ،

كما هو الشان بالنسبة لمعاهدة الحماية (1912) . ولعل الانطلاق الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة ، وتمركز المصالح الامبريالية في البلاد بالعموم ، بما يعنيه هذا التمركز من استحواذ المعمرين على اجود الاراضي الفلاحيـة وطرد الفلاحين منها ، وانطلاق الاستثمار المعدني .. الخ قـد زاد من تعنت السلطات الاستعمارية وجعلها ترتاب من فتح باب التفاوض حول الاصلاحات المنشـودة .

وبذلك تقدمت الكتلة من جديد سنة 1936 بدفتر مستعجـل للمطالب ، تيمنا بالتغيير الجديد الذي حصل في ميزان القوى على الصعيد الفرنسي بميلاد الجبهة الشعبية ووصولها الى الحكم . غير ان القضية لم تكن ترتبط بوصول هذا الطرف او ذاك الى السلطة ، بل بتوجيه استعماري أظهرته البورجوازية الاحتكارية الفرنسية ولم تحد عنه الا بشروطها فيما بعد . لان مصلحتها في غرس جذور الراسمالية التبعية في البلاد ، كانت تفرض عليها خطة معينة في التعامل وطريقة معينة في التصرف . وهو ما كانت تعبر عنه بنهجها للاصلاح في مختلف مراحل وجودها بالبلاد . وبالاخص في عهد « اريك لابون » الـذي ترجم ذلك ـ وقت الشدة ـ بطريقة ليبرالية واضحة .

والحال ان التناقض بين الخيار الوطني البورجوازي والخيار الاستعماري، ظل متحكما في شؤون العلاقة بينهما ، وكان يزداد استحكاما تبعا لتشدد هذه وتطور تلك ، وهو ما كان يفضي في مختلف المراحل الى انكشاف الصراع على حدته القوية والعنيفة .

ومعنى هذا أن خط النضال الوطني البورجوازي وصل الى مازق حاد .

ا ـ بسبب منطقه السياسي والايديولوجي ، الاصلاحي ـ السلمي ، الداعي الى تغيير واقع الحماية من الداخل .

ب ـ بوجود قوة استعمارية ترفض هذا المنطق أساسا ، وترفض معه كل محاولة للحد من تطور مصالحها .

ج ـ لعجز الحركة ، اعتبارا لتكوينها الطبقي ، عن تجذير مواقفهـا ، وتعثرها في استنباط المشروع السياسي القادر على تاطير غالبية الجماهير ذات المصلحة الفعلية في التغلب على الواقع المفروض عليها .

2 ـ لقد الح المارشال « ليوطي » منذ مجيئه الى المغرب ، على ضرورة اعتبار العنصر المغربي في كل شيء ، وحذر من تطبيق الادارة المباشرة عليه قبل الاوان ، بل واستمال بعض القوى البورجوازية المحلية ، حين أظهر لها عطفه على تقاليدها واعتباره لدينها .. الخ . وكان هذا يعني ان في مشـروع الحماية ضرورة موضوعية لادماج القوى البورجوازية المحلية على بنيتهـا الكولونيالية ، باشراكها في كل ما يمكن ان يعود على هذا المشروع بالنفع . وقد ساعدت ظروف الازمة الاقتصادية (1929) على هذا التوجه فيما بعد ، بيد

ان التطور اللاحق لم يسهل ذلك ولم يمهد له أيضا الا في حدود ضيقة ، الشيء الذي ساهم موضوعيا في اذكاء حمية البورجوازية المحلية وبعض فئاتها الدنيا بالخصوص ، إزاء التدهور العام الذي يصيب حياتها ووجودها ومراكز نشاطها التجاري بالذات .

وبالعموم فقد سهل المشروع الاستعماري في البلاد ، بتنوع مستوياته ، ظهور بعض الفئات البورجوازية بمظهر الحامي الوطني ، لما يصيب العلاقات الاجتماعية من تفكك والاقتصاد المغربي التقليدي من تدمير والبنيات الفكرية والسياسية من تحول واصطراع . وكان هذا أيضا في صالح تطور وعيها بوجودها الذاتي ومصالحها .

ونحن نعتبر ، على هذا ، ان مختلف « البرامج » التي قدمتها هذه القوى في شمال البلاد وجنوبه ، منذ 1931 الى حدود 1944 ، بمثابة صياغة نظرية ـ سياسية ايديولوجية للوعي المذكور .

3 ـ لقد أشار R. REZETTE (16) الى ان فروع الحزب الوطني في 1937 (نوفمبر) كانت منتشرة في مختلف مناطق المغرب : وجدة ، فاس ، سيدي قاسم ، سلا ، مراكش ، الصويرة ، واد زم ، بركان ، مكناس ، سوق الاربعاء ، الرباط ، مولاي بوشعيب ، بوجعد ، تازة ، وزان ، القنيطرة ، الدار البيضاء ، آسفي ، سطات .. وهذا بعد تكوينه بمدة وجيزة فقط . ونحن نسوق هذا للقول بأن التوسع الذي شهدته الحركة في هذه الفترة ، ولو انه بقي مدينيا في العموم ، أبان عن ظهور طرف وطني مؤثر ، لا يمكن الاستهانة بما يمثله من طموح وما يقوم به من دور . وربما كان ذلك وراء الضربة التي وجهت له في نفس الفترة .

لقد انتشرت الفكرة الوطنية ، وصار معلوما لدى الراي العام وجود بدائل أخرى لما تقترحه عليه الحماية الفرنسية . بدائل وطنية ، عامة وسطحية ، ولكنها ذات جاذبية خاصة . وصار من المالوف ان تكتب الجرائد الوطنية (العلنية) في تلك المرحلة متسائلة : « ما العمل المغربي ؟ انه أكثر من حزب ، انه حركة وطنية عميقة وهي تترجم تطلعات شعب بكامله الى تطوير ماضيه وحضارته .. » (العمل الشعبي ـ بالفرنسية) .

ولهذا يصح ان نقول مع « لوتورنو » (17) من أن القمع كان يزيد من انتشار الفكر الوطني ، أي يلعب دورا عكسيا . على أن نضيف الى ذلك : بالخسائر الضرورية والتضحيات المفروضة . فهذا ، اذن ، هو الذي يحملنا على القول بأن الفترة التي أعقبت سنة 1937 ، اظهرت ذلك بما فيه الكفاية ، وكانت من الفترات الحاسمة التي حشدت لظهور حزب الاستقلال ما لا يحصى من المبررات الموضوعية والذاتية .

4 ـ فاذا اضفنا الى هذه العناصر (1 ، 2 ، 3) ظروف ما قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها ، وهي معروفة ، وكذا طبيعة الاوضاع المستجدة في البلاد ، وقد اشرنا اليها من قبل ، أمكننا ان نصل الى استنتاج واضح ومعقول في رأينا يقول : ان الظروف التاريخية لتكون حزب الاستقلال ، ظروف تعود الى طبيعة الصراع الداخلي في البلاد والى جوهر التناقض فيه بين الاستعمار والوطنية . وهو تناقض قديم ولكنه لم يتوضح الا بانجلاء اوهام الاصلاح الخادعة ولو بوهم اصلاحي خادع آخر ، كما ستتبين الاحداث ، ونعني وثيقة الاستقلال .

3 ـ حزب الاستقلال والنضال الوطني البورجوازي :

وبمعنى ما فقد كان ظهور حزب الاستقلال ، علامة بارزة في انطلاق العمل الوطني البورجوازي على قاعدة أخرى ، هي المطالبة بالاستقلال كشرط مسبق لكل مفاوضة او اصلاح . فهل كان الامر يتعلق باختيار حاسم ونهائي ؟

اذا أخذنا الامور في ظاهرها ، فذلك ما يبدو ، للوهلة الاولى ، مؤشرا بالغ الدلالة ، على السياسة التي قادها الحزب في مواجهة « الاصلاحات » التي كانت تقترحها الاقامة العامة للتخفيف من حدة الوضع ، على جميع المستويات ، وخاصة في عهد « اريك لابون » الذي اظهر بعض اللين وجنح للتفاوض مع الاطراف التي كان يعتبرها مؤثرة في الاوضاع . ولذلك وجدنا آشفورد (18) يأخذ على الحزب ، انطلاقا مما أسلفنا ذكره ، تضييعه « الفرص السانحة لتنظيم حزبهم وللتقدم التربوي الذي سيصاحب مثل هذا البرنامج . »

اننا نريد القول بهذا ان الحزب الوليد اتخذ لنفسه وفي النضال أيضا ، قرارا واضحا (الاستقلال) لم يكن قادرا على حمايته الا بتوجيه جديد ، يستجيب في حدود معينة لمظاهر الرفض التي كانت تبديها جماهير غفيرة من سكان المدن والبوادي .

وعلينا أن نؤكد ان هذا التوجيه الجديد ظهر في مستويين :

المستوى الاول ـ توسيع مجال الدعاية الخارجية للمطلب الجديد وخصوصا بعد نهاية الحرب وانفراج الوضوح السياسي الداخلي (تحرير الزعماء المنفيين والمعتقلين والموقوفين ، السماح بظهور الصحافة الوطنية ، وتكوين احزاب جديدة ..) فانتقل مركز الثقل بذلك الى الخارج ، وبصورة رئيسية الى الشرق العربي (مصر) ثم الى فرنسا وأمريكا فيما بعد .

المستوى الثاني ـ تمتين الارتباط بالجماهير المستعدة على ضوء الهدف الجديد ، وحصر نشاطها في دائرة الحزب . وبهذا اصبح يتشالف كحزب جماهيري ، رغم المنافسة ، فبرز داعيا للعمل النقابي في صفوف العمال المغاربة ، واهتم بتكوين خلاياه على اسس سياسية وتربوية جديدة . وفي 1948 وجدناه يساهم في الانتخابات « التي كانت ستجري لاختيار الممثلين المغاربة في المجلس الحكومي» (19) اختبارا منه لقوته وتجذره» الى غير ذلك .

ا ـ الحـزب في مـواجهـة السيـاسـة الاستعمـاريـة :

لقد أطلقت وثيقة الاستقلال ، بصورة تلقائية ، عنان النضال الشعبي ـ المديني على نحو لم يسبق له مثيل . ولعب فيه الحزب ، على الاقل في المناطق التي كان متغلغلا فيها ، دورا سياسيا موجها . غير ان توالي المظاهرات واعمال العنف ، وخصوصا في ظروف الحرب ، اوجدت وضعية حرجة ، لم يكن الحزب قادرا على التحكم فيها ، ولم يستطع الحد من تفاقمها مـع ذلك . وعلى هـذا الاساس جرت عدة محاولات جانبية ، اظهرت بجانب الموقف الرسمي ، نزعة ترمي الى تلطيف الجو السياسي بتعهدات في صالح ظروف الحرب والالتزام الفرنسي بها (بيان 19 يناير 1944 ـ المفـاوضات بشـان حـذف كلـمـة الاستقلال .. وغير ذلك) ، وهو ما كان يقوي الممارسة الاستعمارية ويزيد من سعارها القمعي ، كما ظهر ذلك جليا في حينه .

ومع ذلك فقد تمسك الحزب بمطلبه الرئيسي ، الامر الذي ـ كما قدمنا ـ كان وراء مختلف مواقفه ازاء الاصلاحات التي كانت تراها الاقامـة ضروريـة لاستتباب الاوضاع . ويكاد أن يكون موقف الحزب ، بهذا الصدد ، موقفـا اراديا ومتشددا في نفس الوقت ، ويعود ذلك في راينا الى شيئين اثنين :

1 ـ ان الاصلاحات المقترحة ، حتى الليبرالية منها ، كانت في الاتجاه العام ، موسمية ومن املاء ظروف النضال وتصاعده ، ورغبة في لجمه أيضا . فلقد ظلت الاقامة على عهدها السابق ، ماضية في تطبيق اسلوب تحكمها فـي اقتصاد وسياسة البلاد بأشكال متنوعة . وخصوصا بعد نهاية الحرب واعادة تقسيم مناطق مختلفة من العالم ، ومنها المغرب ، وفق السياسة الامبريالية الجديدة . وفرنسا في هذا المجال بالنسبة للمغرب ، لم تكن تخضع لأي منافسة تذكر في هذه الفتـرة بالـذات .

2 ـ أما البورجوازية المتوسطة ، التي كانت تقود النضال وتوجهـه بدون منازع ، فقد كانت تطورات الحرب ونتائجها عليهـا ايضـا ، في غيـر مستوى طموحها ، واقصى ما وصلت اليه الفئات التي اغتنت منهـا ، هـو مطالبتها باعادة اقامة نظام الباب المفتوح لكسر الاحتكار الفرنسي وفتـح باب الانماء امام مشاريعها التجارية والاقتصادية . على انها واجهت مقاومة شديدة على هذا المستوى ، وكان ذلك سببا وجيها في سعيها لكسر الطـوق المفروض عليها بالنضال الدؤوب .

اننا نستدل على رجحان هذا الخيار ، بالبيان الهام الذي أصدره الحزب في شأن معارضة البرنامج الاصلاحي الذي تقدم به « اريك لابون » ، وكذا في المحاولة التي قام بها الحزب رسميا للعناصر « المعتدلة » (في حزب الشورى والاستقلال) التي رات في البرنامج المذكور طريقا يمكن القبول به لتجـاوز الازمة الاقتصادية والسياسية المطروحة (20) . وسنعود الى ذلك فيما بعد .

وعلى هذا الاساس كانت التطورات السياسية اللاحقة ، بمثابة اختبار حقيقي لقدرة الحزب على المواجهة . ففي أواخر 1952 شنت سلطات الاقامة حملة منظمة للقضاء على وجوده السياسي ، جعلت الجنرال « غيوم » يصرح في (7 فبراير 1953) باعتقال 400 شخصا ، من بينهم 112 مناضلا « يكونون النواة القائدة للحزب » (21) . وفي ذلك ما كان يعني ان الحزب قد تلقى ضربة قوية واصيب على الاقل في احسن منشطي سياسته الجماهيرية (محمد اليزيدي ، احمد اليزيدي ، محمد غازي ، أحمد الشرقاوي ، عبد الرحيم بوعبيد ، عبد الكريم بن جلون ، عبد الكريم حجي ، قاسم الزهيري .. الى آخره . ، ولم يتوقف هذا القمع مع بروز المقاومة الحضرية المسلحة ، الا بعد ان بدأت فرنسا تمهد بطريقة مدروسة اما سيعرف فيما بعد بمفاوضات ايكس ـ ليبان .

لقد انطلق حزب الاستقلال في مواجهة السياسة الاستعمارية ، في خط متصل من النضال اذن . ورغم ان السمات الرئيسية لمضمونه السياسي والايديولوجي ، ظلت مرتبطة بفكرة الاصلاح ، الا ان الخيار الوطني البورجوازي ، والخيار الاستعماري ـ الاحتكاري ، يعمل في اتجاه تنمية روح المبادرة الجماهيرية وتقوية الحماس الوطني . وستظهر هذه الحقيقة في مداها الاوضح بانفتاح عهد المقاومة الحضرية المسلحة ، ولو بعمليات معزولة . وفيها من الارتباك ما يشي بغموض الاهداف .

ب ـ الحزب في مواجهة تطور النضال الجماهيري :

لقد تعرض الحزب الوطني (لتحقيق المطالب) ومعه الحركة بشكل عام ـ ولم يكن قد مضى على تكوينه الا فترة قصيرة في 1937 ـ لضربة قوية ، أبانت مع ذلك عن الدور القيادي الذي يلعبه والحجم الجماهيري الذي يسنده . ومنذ البدايات الاولى لاعلان وثيقة الاستقلال ، اصيب حزب الاستقلال ، لاعتبارات شرحناها فيما سبق ، لما يشبه الضربة السابقة . بيد أن الاختلاف ، مع ذلك ، كان واضحا ، وهو ما يعكس العمل الذي تولاه الحزب الجديد بين جماهير المدن اساسا ، لاعطاء مطلبه الاستراتيجي الاعتبار الذي توليه اياه جموع المعبرين عنه .

وقد ظهر هذا العمل جليا في سنة 1945 عند ما اقبل الحزب على تنظيم خلاياه وتوسيعها ، وترتيب هيئاته القيادية . ومنذ هذه الفترة ايضا بدا الحزب يهتم بالنضال العمالي ، الذي كان تاثير الشيوعيين المغاربة والاجانب فيه نشيطا على هذا العهد . ورغم ان الحزب كما يروي علال الفاسي (22) عمل بقرارين متناقضين في هذا المجال ، الا أن استعداده لتاطير الحركة العمالية ، لوجود اطر فعالة من بين صفوفه ، وضمان ارتباطها به في معركة النضال الوطني كذلك ، جعلاه ينخرط سريعا ، وخصوصا بعد المعارك النضالية المشهودة في 47 ـ 1948 لعمال السكك والميناء والمناجم ، في عملية البناء

النقابي السري والعلني ، معززا ذلك بمطالبته المستمرة في تمكين المغاربة من حرية التنظيم والدفاع عن حقوقهم .

واذا كنا لا نستطيع الوقوف على طبيعة ومستوى النشاط الملموس الذي قام به الحزب على هذا الصعيد ، فاننا لا نعدم من الشواهد ما يدل على أنه ، في هذه الفترة ، قام بمجهود كبير لربط صلات وثقى ، منظمة ، ببعض القطاعات الاساسية في الانتاج وكان هذا هو مفتاح الضغط الذي التجا اليه ، لارغام الحماية ــ بدون جدوى حقا ــ على قبول مطالبه في الحوار بشروطه . الا ان المحاولة هذه لم تكن كافية ، بل ولم يكن أسلوبها ممكنا بالنظر لظروف الواقع العمالي وقتها وتنازع الاختيارات التي كانت تتجاذبه ، رغم وجود بعض الموالين له في المراكز القيادية لبعض النقابات .

اما عمل الحزب في البادية فقد ظل محدودا ، أو لا يعتد به . وذلك رغم وجود بعض خلاياه في بعض المراكز الحضرية القريبة من المناطق الفلاحية (بني ملال ، الخميسات ، القنيطرة ..) ، ورغم ايضا ثبوت بعض المطالب الفلاحية في برامجه ومن بين أهدافه (23) .

وهذا يعني بكلام آخر ان الحزب لم يواجه أوضاع النضال الجماهيري ببرنامج متكامل ، يمكنه من التاثير الفعلي ــ وهو الحزب الوطني الاول بامتياز ــ في قضاياه وسيرورته وتطوره أيضا . ولا يمكن ان نجعل من (ميثاق حزب الاستقلال) الذي صدر غداة تأسيس الحزب ، البرنامج المطلوب ، لانه كالوثيقة أيضا ــ وكما سنرى فيما بعد ــ أعاد صياغة المطالب العامة ، الرئيسية بصورة خاصة والمعروفة الى ذلك ، تحت عنوان جديد هو المطالبة بالاستقلال لا غير ، بعد أن كانت تحت عنوان آخر اقل منه شأنا هو الاصلاح .

ونحن نعزو التوسع الذي اشرنا اليه أعلاه ، وخصوصا في الفترة الممتدة بين 1945 و 1952 الى أوضاع الصراع الاجتماعي ذاتها ، كما الى الحرية النسبية في التنظيم والعمل التي اتاحت له فرصة مجددة للارتباط بجماهيره .

وعند ما أعلن الجنرال « غيوم » حملة القمع في وجهه (ديسمبر 1952) تهدد وجوده بقوة حتى بلغ « عدد المقبوض عليهم ثلاثين الفا » واجمع زعماؤه « على انه منذ هذا الوقت وحتى عودة الملك كان حزبهم مكبوتا كبتا تاما » (24). وهذا وحده كاف ، في رأينا ، لتوضيح النواقص التي كان يعاني منها في ميدان العمل الجماهيري (رغم المحاولة الجبهوية التي اقدم عليها مع حزب الشورى والاستقلال وحزب الاصلاح والوحدة في سنة 1951 بدعم من الجامعة العربية والاخوان المسلمين أيضا او من بعض زعمائهم في مصر .) . وهو ما سيظهر اكثر بانطلاق أعمال المقاومة في المدن ، ونجده ايضا في التصريح الذي ادلى به المقاوم الراشيدي لهيئة المحكمة العسكرية التي كانت تحاكمه بالبيضاء عام 1954 (25) .

والواقع أن الحزب ، اذا كان قد انطلق كما قلنا من قبل ، في خط متصل من النضال لمعارضة اصلاحات الحماية ، لم يتمكن لاعتبارات تتعلق بغياب البرنامج الذي يرسم له خطوات العمل ، من « تنظيم » عفوية النضال الجماهيري ، ولم يتحكم فيه بالنتيجة . والتوسع الافقي الذي اقر به بعض الملاحظين ، لا يجب أن يحجب عنا ميوعته . فحملات القمع ، بعبارة اخرى ، كانت تعرضه في كل مرحلة للتشتت والانفلات .

ولهذا الامر لا يبدو ، بالنسبة لنا ، مستغربا ان تنطلق أعمال المقاومة الحضرية المسلحة ، في بدايتها على الاقل ، من خارج التنظيم الحزبي ، لانها كانت من أعمال فئات جماهيرية غير واقعة تحت سلطة الحزب بصورة منظمة على الاقل .

ومع ذلك فهناك نقطة لا بد من سرد عناصرها :

ان الذين يتكلمون عن دور حزب الاستقلال بعد 1947 ، يركزون بصورة خاصة على توجه نشاطه الدعائي والاعلامي الى الخارج ، والى الشرق العربي وفرنسا وامريكا . فيوحي كلامهم بالمعركة الكبرى التي قام بها رجال متمرسون ، سواء بخطبهم وجولاتهم وعرائضهم ، أو بمكاتبهم واتصالاتهم ، لارغام سلطات الحكومة الفرنسية على تغيير سياستها في المغرب والاقرار له بالاستقلال اسوة بغيره من الدول ، وهم يعددون في هذا المجال انتقال علال الفاسي الى القاهرة (1947) ثم ذهاب وفده الى نيويورك في بداية الخمسينات والاتصالات التي تمت مع وفود الحركات الوطنية في الشمال الافريقي بالقاهرة وتكوين مكتب المغرب العربي قبل ذلك ، وصدور نشرات متنوعة عن مكتبه بنيويورك ، والجولة الواسعة التي قام بها علال أيضا الى اوربا وامريكا الجنوبية ، ودور مكتب الحزب بباريز ، ولجان المساندة التي آزرته هنا بمبادرة من الفرنسيين ... يعددون ذلك وغيره على اساس نتائجه المباشرة والفعلية في التعجيل بتسريع وتيرة المقاومة من جهة ، وعودة محمد الخامس من المنفى من جهة ثانية ، ورضوخ فرنسا للمفاوضات ثالثا . وربما كان هذا التعداد في محله من اظهار النشاط البارز الذي قام به الحزب ـ الى جانب أحزاب اخرى وان كان دورها ثانويا فيه ـ في هذه المرحلة . غير انه يظهر بالمقابل ظروف العمل التي كان عليها نشاط الحزب في الداخل ، وخصوصا بعد مرحلة قاسية من القمع فرضت عليه السرية ، وبالتالي تقلص نشاطه وصعوبة تحكمه في مجمل التطورات السياسية او في ابرزها ، أضف الى ذلك مختلف المناورات التي حبكتها سلطات الاقامة ، بدعم من بعض المتعاونين المحليين (قواد ، وجهاء ، رجال الدين ..) لتأليب الرأي العام الوطني والدولي ضده .

ومعنى هذا بالاجمال ان حزب الاستقلال اصبح منذ 1952 في مواجهة تطور النضال الجماهيري ، يواجه صعوبات جمة في الحفاظ على امتيازه

الوطني ، الذي تمتع به من قبل . وهو ما عجل بانتقال سياسته الى مجال آخر ، كانت أوضاعه ـ اوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية وصعود المد التحرري في العالم على وجه العموم ـ مهياة لاستقبالها .. واللافت للنظر هنا ان هـذه السياسة تحولت الى سياسة اعلامية ودبلوماسية ، وعملت في ثلاثة محاور متقـاربـة :

أ ـ التاثير في الراي العام الديمقراطي والليبرالي الفرنسي . وقد لعب مكتب الحزب بباريز الى جانب هيآت اخرى ، دورا مرموقا في هذا المجال ، على الاقل في اظهار عدالة المطلب المغربي (الاستقلال) وفي الرد على الحملات المغرضة التي كانت تهدف الى تشويه سمعة الحزب وأهدافه (مواقف الحكومة الفرنسية والاقامة العامة بالرباط واوساط البورجوازية الاحتكارية الفرنسية..)

ب ـ تمتين عرى التضامن مع الحركات التحريرية في المغـرب العربـي والعالم الاسلامي على العموم . وقد وجد الحزب على هذا الصعيد تعاطفا خاصا من لدن بعض الحركات الدينية (كالاخوان المسلمين في مصر) ، وكان مركز هذا العمل هو مصر بالذات في العهد الملكي كما في العهد الجمهوري .

ج ـ التنشيط الدبلوماسي للقضية المغربية في الولايات المتحدة ، وفي نيويورك بخاصة ، وقد انشا الحزب في هذه الديار مكتبا اعلاميا قاد حملات اعلامية مثمـرة .

يضاف الى هذا وذاك انفتاح عهد جديد بالمنطقة الخليفيـة ، شمـال المغرب (تطوان) عمل الحزب فيها ، بجانب الاحزاب الوطنية الموجودة هناك ، على استغلال الموقف الاسباني الرسمي المعارض للسياسة الفرنسية ، وذلك على الاقل الى حدود 1955 .

ان هذا التحول (من الداخل الى الخارج) هو بمعانيه المختلفة ، وليـد الازمة الذاتية التي كانت تهدد الحزب بالتقوقع والتعطـل وفقدان الارتبـاط بالجماهير الاساسية التي تتبعه في اطار استراتيجية ثابتة (تعلن الاستقلال كمبدأ) لا يسندها برنامج محدد في الممارسة الاجتماعية وغيرها . وكان من الطبيعي لذلك ان يختار الحزب أنجع الحلول الممكنة ، في ظل تصوره لحركة النضال الوطني ، وهو ما حدث بالعمل الدبلوماسي المشار اليه من قبل . ثم أن ينقاد ، في المرحلة الثانية ، بدءا من 1954 وراء اعمال المقاومة الحضريـة بدون تخطيط واضح ، او لاعتبارات وقتية وحسابات ضيقة . بل ولما تمركز عمله كله ـ حتى في المجال الاعلامي ـ حول شخص الملك المنفي (في صورة الاستقلال ايضا) اصبح هذا الانقياد بالذات دالا على اختيار واضح المرامي والغـايـات كمـا سنـرى .

ج ـ الحزب والمقاومة الحضرية المسلحة :

انطلقت اعمال المقاومة الحضرية المسلحة في ديسمبر 1953 بعمليات فدائية ، انتقامية لا ترتبط في حقيقة الامر بأي اختيار سياسي ـ ايديولوجي ، ما خلا توقها الذاتي لتفجير الوضع الامني واقلاق سلطات الاقامة العامة ، ومن وراء كل ذلك اعلامها بالمطلب الغائم الذي كانت تعلنه دون أن تقوله ، نقصد : عودة الملك المنفي حديثا والتسليم بالاستقلال . والمقاومة الحضرية المسلحة من هذه الناحية كانت تستوحي شعاراتها من فكر الحركة الوطنية ، دون أن يكون الافراد الذين فجروا عملياتها ، وربما بدون تنسيق مسبق ، على ارتباط منظم بالاحزاب الوطنية الموجودة في الساحة وقتذاك (بما في ذلك الحزب الشيوعي المغربي وقتها) . وفي هذا ما يعني أن ظرف الحماس الوطني الذي بلورته الحركة الوطنيةبجميع فصائلها وبقيادة حزب الاستقلال ، هو الذي كان يفيد التحاق عدد متزايد من الفلاحين المهجرين بالمدن ، واكتظاظ هذه نفسها بالفئات البروليتارية والمبلترة واشباهها ، وصعود الفئات الدنيا والمتوسطة من البورجوازية الصغيرة الى حلبة الصراع مدفوعة باوضاعها الخاصة والعامة (السياسية والاقتصادية والفكرية) . واستمرار البورجوازية المتوسطة في الصراع الوطني ، واظهر ـ تبعا لذلك ـ عدة مواقف كما أبان عن تصورات جديدة للعمل لم تألفها الحركة الوطنية البورجوازية ، المرتبطة بالاصلاح جوهريا ، ولم تكن قادرة على الانسجام معها في ظل تحول نوعي يلزمها بذلك في دائرة المصالح التي تنشدها . وهو عينه ما حصل لحزب الاستقلال الذي يعنينا هنا .

لقد انطلقت المقاومة الحضرية المسلحة من خارج الحزب اذن ، وهو ما يؤكده معظم المؤرخين الاجانب وكذا الصحافيين والمهتمين والمتصارعين على ميراث المقاومة في مغرب اليوم ايضا . (على سبيل المزايدة وضدا على حزب الاستقلال كما يجب ان نفهم .) . والتوكيد هذا في الحقيقة ، يعبر عن ظاهرة موضوعية تتجاوز النظرة الاستعمارية والغربية التي تعرضت للموضوع ، كما تتجاوز النظرة الحزبية ، وأحيانا الفئوية ـ الشكلية التي اهتمت به وادعت لنفسها عملا معينا فيه . ونحن نقول هذا انسجاما مع تحليلنا السابق ، الذي اظهرنا به وجود حزب الاستقلال ، عمليا ، في وضع مزدوج ـ الحرج (القمع ، وغياب البرنامج النضالي) ، ولكنه بالقطع في غير الوضع الذي يؤهله لاطلاق شرارة المقاومة الحضرية المسلحة ، دون ان يعني هذا انه لم يبشر بها او لم يسارع لاحتوائها والمساهمة فيها بدور لا ينكر ، ودون ان يعني في نفس الوقت ان المقاومة المسلحة (على نواقصها) كانت كطريق من ابتداع الجماهير الحضرية بالمدن حصرا . فالحق ان وراءها كان يقف رجال متعلمون ، على وعي وطني حاد بالاستبداد الذي كانت تمارسه

السلطات القائمة ، وهم في الغالب من فئات اجتماعية دنيا استفادوا من خبرة النضال الوطني البورجوازي ، بل وتسلحوا به في المواجهة .

وبصورة اجمالية فقد التقط الحزب اعمال المقاومة الحضرية في بدايتها وحاول التكيف معها في الاتجاه العام ، دون أن يتخلى عن أساليبه النضالية السابقة . وهو ما اوحى لبعض قياداته المحلية (الدار البيضاء ، مراكش ، القنيطرة) ، بالسهر فيما بعد على بعض العمليات الجريئة .

ويمكن رصد هذا الواقع ابتداء من 16 غشت 1953 على اثر حوادث وجدة وقبل الاقدام على نفي السلطان محمد بن يوسف بأيام ، وهو المبرر الذي سمحت به سلطات الاقامة لاعتقال بعض اعضاء الحزب بتلك الناحية . وفي 24 غشت 1953 قامت باعتقال مجموعة أخرى بالرباط ومكناس وفاس وطنجة (26) .

وفي اكتوبر 1953 صرح علال الفاسي (المقيم بالقاهرة) لمجلة « روزاليوسف » (بأن على الدول العربية أن تقاطع المواد الفرنسية وتمنع نزول الطائرات وارساء البواخر الفرنسية في المراسي العربية) ، بل واعطى بعض الارقام عن ضحايا المقاومة لم يصدقها أحد . ناهيك عن البيانات التي كان يصدع بها من « صوت العرب » بالقاهرة لفائدة ذلك . وقد وقف حزب الاستقلال ، او بعض أعضائه او مناصريه ، وراء عمليات قوية على صعيد المقاومة الحضرية ، وخصوصا في الدار البيضاء ، وخلال سنتي 1954 و 1955 بالذات ، دون ان يعني هذا أنه لم يقف ضدها في بعض الاحيان (قنبلة المارشي) .

ان الذي يهمنا من هذا كله ، وهناك غيره ، هو ان الحزب أصبح يعمل (على ضوء الملاحظات السابقة) ـ ومن أجل هدفين متداخلين بفعل تسارع الاحداث ، ونعني المطالبة بالاستقلال وعودة السلطان المنفي ، في الاتجاهات التالية :

أ ـ تطوير العمل الدبلوماسي ـ الاعلامي على الصعيد الخارجي ـ الدولي .

ب ـ المعارضة الرسمية لنشاط الحماية .

ج ـ تاطير المقاومة الحضرية المسلحة وتنظيم أهدافها السياسية .

وهي اتجاهات متداخلة ، كانت في الحق مرتبطة باتجاه رابع غير معلوم ، ونقصد بذلك طبيعة الممارسة السياسية التي قام بها الحزب في تصريف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي ينطق باسمها ويعارض بمصالحها في واقع الحال : التعاون مع بعض الليبراليين الفرنسيين وبعض البورجوازيين المغاربة الكبار في تسيير بعض الاعمال الاقتصادية ـ التجارية ، والمشاركة في بعض الاجهزة الادارية وغيرها .

وعلى هذا الاساس اصبح الحزب بين 1952 و 1955 ـ في نظر الحكومة الفرنسية وسلطات الاقامة ـ وكأنه المحاور الوحيد المقبول والمرفوض في ذات الآن ـ وهو ما يكشف عن طبيعة الحزب وعن الدور الذي يمكن أن يلعبه استقبالاً في المفاوضات المحتملة

ومع ذلك فالفكرة التي نود اثارتها ، على نحو مختصر ، هي ان الحزب بنفي السلطان محمد بن يوسف وبدء أعمال المقاومة الحضرية ، وجد ارضية ، تكاد تكون صلبة ، لنشاطه وعمله ، وبالتالي لبلورة الشعار المركزي الذي دخل به الى مفاوضات ايكس ـ ليبان . لقد تناسى الحزب في حمى المواجهة المتواصلة (ودوره فيها كان دور توجيه وقيادة كما أسلفنا) ما انتبه اليه علال الفاسي في 1948 ، اي « تكوين النظرية » ، أو بعبارة اخرى ما كان ينبغي له أن يحكم نشاطه الوطني .

والقول بانه انساق وراء الاحداث ـ التي تجاوزته الى حد ما ـ ليس فيه اي مبالغة ، كما والتذكير بأن الحزب كان في 1952 مشلولا ، وجاء حادث نفي السلطان وهو لا يتحكم ، من حوله ، في الجماهير المتعلقة بـه ، لا يجانب الصواب أيضا . ولذلك كانت قيادة ألحزب بصورة اساسية ، على استعداد كبير لدعم كل مبادرة تهدف في اتجاهها العام الى تذكير الحماية بالمطلب الدائم ـ اذا لم تكن قادرة على فرضه ـ . وهو ما كان مع المقاومة الحضرية المسلحة اساسا (وسيختلف فيما بعد مع جيش التحرير) . بيد أن قولنا هذا لا يجب أن ينسينا ، هنا بالذات ، ما لضرورة السيطرة على الحركة الجماهيرية في المدن ـ في نظر الحزب ـ من اهمية قصوى في توجيهها وجهة تخدم أهدافه الوطنية . ومعنى هذا على وجه التحديد أن الحزب ارتمى في اتون المقاومة الحضرية المسلحة ، لمنع خروجها عن دائرة توجيهه ايضا ، وكذا للتحكم في أبعادها ورسم حدودها ومستقبل تطورها ، في هذا الطريق او ذاك ، تبعا لتطور الاحداث وتغير الظروف .

4 ـ الطريق الى « ايكس ـ ليبان » :

احست فرنسا مع تنامي مفعول المقاومة الحضرية المسلحة ودخول حزب الاستقلال (بجانب قوى سياسية أخرى) كطرف هام في ادارة عملياتها الضاربة ، وكذا بالتفاف عموم الجماهير حول طلب الاستقلال وعودة الملك المنفي ، بالاضافة الى بروز اشكال أخرى من المواجهة ، بأن الوقت قد حان لتحقيق جملة أهداف لا تقبل التاجيل ، بل وفي تاجيلها ما سوف يقضي على استقرارها في المغرب ، او يخلق لها وضعا صعبا بالاقل ، لم تكن على استعداد كاف لمواجهته ، خصوصا بعد انطلاق المقاومة المسلحة في الجزائر وتصفية القضية التونسية بما سمي (بالاستقلال الداخلي) (31 يوليوز 1954) ، مضافا الى فشلها في الهند الصينية وهزيمة « ديان بيان فو » .

وقد أظهر السيد P. July في كتابه الموسوم (جمهورية لملك) ، من موقع المسؤولية الادارية والسياسية ، جميع المراحل التي خططت لها فرنسا على هذا المستوى ، وابرز الحلول التي فرضتها مراحل الازمة التي بدأت في صيف 1953 (27) .

وسنكتفي هنا بتحديد العناصر التي توخاها الاستعمار الفرنسي من تنظيم مشاورات ايكس ـ ليبان ، تمهيدا لاظهار موقف حزب الاستقلال منها .

أ ـ ايكس ـ ليبان ، او مشروع الاستعمار الجديد :

والواقع ان الاستعمار الفرنسي ، والبورجوازية الاحتكارية الفرنسية أساسا بتحالفاتها المتشابكة في الداخل والخارج ، بعد ان تشددت لزمن طويل في اتاحة الفرصة امام بعض الفئات البورجوازية الوطنية للاعتناء والتطور ، ولو من موقع الشريك الصغير ، سارعت ـ بعد تغير واضح في موازين القوى الدولية وبصورة خاصة بعد الحرب الثانية ـ لاحتواء النزاع الوطني نحو التحرر بجميع الامكانيات المتاحة لها ، بحثا عن « تسوية » جديدة ، ترضي الاطراف المعتدلة في الصراع ، وقد شهدنا مثالا على ذلك في سوريا ولبنان ، ثم جاءت التجربة التونسية لتظهر بما لا يدع مجالا للشك أن السيطرة الاستعمارية تقبل التمديد وتحسن الاستمرار ، بطرق اخرى .

وبهذا المعنى صار الاهتمام في أوساط البورجوازية الاحتكارية بضرورة تعزيز الصداقة المغربية ـ الفرنسية ، والتشديد على اهمية الاستقلال الداخلي في اطار المصالح المتبادلة ، وغير ذلك ، من العناصر التي سهلت الاقدام على سن سياسة ليبرالية كانت مرفوضة من قبل ، ذكية ومرنة ، تقوم بتجميل أساليب السيطرة الاقتصادية والسياسية وغيرها (28) .

واذا كانت السياسة الاستعمارية الجديدة لفرنسا قد لاقت بعض الرفض من قبل اركان الوجود الاستعماري الفرنسي في المغرب ، بل وعارضت في ذلك الى آخر رمق معارضة شديدة ، فقد توضح مع الوقت أن الاختيار الاسلم هو بناء تحالف مدروس مع القوى المحلية المرشحة للسيطرة ، وتحظى في نفس الوقت ـ لظروف الصراع الوطني ـ بشعبية ضرورية ، وتعلن بدون كلل ايضا متانة ارتباطها بفرنسا وصيانة حقوقها القانونية و « التاريخية » في البلاد . ولهذا الامر تمركز اهتمام فرنسا منذ نهاية 1954 بالذات على محور القصر ـ الحركة الوطنية ، في شخص الملك المنفي بكل ما يمثله ، وفي حزب الاستقلال (وغيره من الاحزاب الوطنية) بما يعمل من اجله . وكان ذلك في اساس التخطيط لمشاورات ايكس ـ ليبان ، ولما تمخض عنها من التزامات وتعهدات ستحدد مستقبل المغرب بعد 1956 .

ب ـ ايكس ـ ليبان ، لقطع الطريق على نمو المعارضة الراديكالية :

وقد ذكر P. Juiy ـ وهو يستند في ذلك الى التقارير التي كانت تصله من الاقامة العامة يوم كان وزيرا للشؤون التونسية والمغربية ـ بأن عدد عمليات المقاومة وصل بين 1954 و 1955 الى 119 عملية ، بلغ عدد قتلاها 22 . وبين 25 و 26 فبراير 1955 نظم المقاومون 80 عملية ، وفي ظرف خمسة عشر يوما ارتفع عدد القتلى الى 117

(و 38 جريحا) . ما قبل التاريخ المذكور ، فقد اورد عددا منها نجمله على النحو التالي :

- 14 علمية : 3 قتلى في سبتمبر 1953
- 20 محاولة ، 5 قتلى في اكتوبر 1953
- 18 محاولة ، 12 قتلى في نوفمبر 1953
- 28 محاولة ، 25 قتلى في ديسمبر 1953

وفي 20 فبراير 1954 نجا الكلاوي من المحاولة ، ونجا بن عرفة بدوره من محاولتين (11 سبتمبر 1953 و 5 مارس 1954) ، وفي 26 مارس 1954 نجا الجنرال غيوم نفسه . (29) . .

فهذا يظهر بالاقل أن المقاومة الحضرية المسلحة كانت في تصاعد ، بل وكان هدفها مدروسا ، بحيث اصبحت تهدد الوجود الاستعماري بصورة مباشرة . زد ، على ذلك أن امتدادها انتقل الى البوادي المغربية والى بعض المراكز الاساسية فيها (واد زم ، خنيفرة ، تادلة ، بني ملال ..) ، فلم يتمكن القمع الاستعماري من شل هذا التصاعد الا على نحو جزئي ولاوقات محدودة فقط . وهذا بدوره ما يفسر انطلاق عمليات الارهاب الفرنسي التي أودت بحياة العديد من المواطنين والشخصيات السياسية الفرنسية الليبرالية وبعض المواطنين . فاذا أضفنا الى هذا ما كانت تقوم به السلطات الاسبانية في المنطقة الشمالية من البلاد م ندور في « تصعيد » المقاومة بالمساندة الاعلامية طورا وبالرعاية الفعلية طورا آخر ، امكننا أن نحدد بدقة طبيعة التوجه الذي اختارته السياسة الاستعمارية للتخلص من الوضع القائم .

فقد كان المطروح بعبارة أخرى ايقاف مد الصراع الوطني واجهاض نزوعه الراديكالي الرامي الى اسقاط السلطة الاستعمارية بالقوة . وكان التناقض الحاد الذي خلفه نشاط المقاومة كافيا لاجبار السلطات الفرنسية - بالنظر الى المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها - على تناول الوضع المتفجر من زاوية السيطرة عليه بالمفاوضات ، وهو ما خططت له بمشاورات ايكس - ليبان ايضا .

غير أن الوصول الى هذه النقطة يلزمنا بالاشارة الى مسالتين :

أولاهما ان طبيعة التناقض السائد ، وهو تناقض مركب بين : 1 - الاستعمار الفرنسي المباشر من جهة ومجموع الطبقات والفئات الوطنية من جهة اخرى . 2 - وبين الحكومة الفرنسية من جهة والاقامة العامة والاوساط الصناعية والمالية والتجارية بالمغرب من جهة أخرى . 3 - وبين - في الاخير - الحكومة الفرنسية والحركة الوطنية والقصر من جهة وبين «الوجود الفرنسي» وعملائه المحليين (من القواد الكبار والاعيان وبعض رجال الدين ..) من جهة اخرى ... ان هذا التناقض المركب هو الذي صاغ بتعقيده الشديد

طبيعة السياسة ـ بما فيها من تحالفات ـ التي قادت الى مشاورات ايكس ـ ليبان ـ وكانت مصلحتها في ذلك قوية ، لانها كانت مصلحة البورجوازية الاحتكارية الفرنسية بدعم من الحكومة الفرنسية في استبدال الوضع القائم بوضع آخر ، تتحطم فيه المقاومة الحضرية المسلحة ، وتنصهر المصالح المشتركة في بوتقة جديدة على قاعدة مطلب الاستقلال وعودة الملك المنفي .

اما ثانيهما ، فهو أن الحركة البورجوازية ذاتها ، وعلى راسها حزب الاستقلال ، ساهمت بدورها في عرقلة نمو المقاومة الحضرية المسلحة ، ان لم يكن قد اطفأت جذوتها بعنف . والادهى من ذلك ان العناصر الوطنية التي كانت محسوبة على التيار الراديكالي فيها لعبت في ذلك دورا لا يستهان بـه ، على الاقل بمشاركتها في مشاورات ايكس ـ ليبان . وهو ما قال عنه محمد البصري (المعروف بالفقيه) بعد حوالي تسعة عشر سنة ـ في سياق نقده الذاتي ـ « لا بد لنا أن نعترف باعتبارنا ساهمنا في هذه المرحلة كأعضاء او كمسؤولين في حزب الاستقلال من ان عملية « ايكس ـ ليبان » كانت ضربة موجهة لوحدة النضال ، ونكسة لاستقلال المغرب » (30) . وما قال عنه أيضا بأن « الاستعمار عمل على حسم الموقف بتحويله الصراع معه الى صراع على السلطة وتجزئة الوحدة الوطنية التي خلقها النضال السياسي ، بتسليمه الحركة الوطنية هدية مسمومة سميت الاستقلال »

على هذا النحو اذن اصبح ما يمكن تسميته بالاستقلال في دائرة التبعية ، أمرا مفعولا . وصار من الواضح ان الاطراف التي عملت من اجل ذلك ـ في دائرة مصالحها الطبقية ـ بدات تتهيأ لجني ثمار معارضتها «البورجوازية الحكيمة».

ج ـ حزب الاستقلال ومشاورات ايكس ـ ليبان :

ظلت مشاورات ايكس ـ ليبان الى وقت قريب مما يستحب التكتم حول فصولها الهزلية . واذا كان المهدي بن بركة قد أشار في « الاختيار الثوري » واعتبرها من « الاخطاء القاتلة » ، وسبق لعلال الفاسي ان رفضها جملة وتفصيلا في ابانه دون تعليل واف ، فقد فضل أناس وطنيون آخرون ساهموا فيها بقسط (ومنهم عبد الرحيم بوعبيد وعمر بن عبد الجليل ..) الصمت ، ولم يدلوا باي شيء يستحق أن يكون عنوان مكاشفة صريحة لما قاموا به او اتفقوا عليه او تورطوا فيه أيضا . وهذا أمر سيء للغاية ، لانه يفرض علينا اولا باول ، اللجوء الى مصادر لا يمكن الاطمئنان الى صحة اقوالها الا للضرورة، بمثل ما يحجب عنا خطط (ان كانت ثمة خطط) الجانب الوطني في التعامل مع الاحداث والمواقف ، وخاصة لجهة حزب الاستقلال الذي يعنينا ، وكذا في معرفة الحقيقة كاملة حول « مفاوضات » قررت مصير المغرب بعد 1956 بصورة واضحة .

الا ان كتاب F. July ، المشار اليه آنفا ، وفيه من المعلومات عن

ذلك الشيء الكثير ، يحملنا على الاعتقاد بان التكتم حول مشاورات ايكس ـ ليبان هو في الواقع للتكتم على ظروف مرحلة تاريخية قلقة ومضطربة أولا ، وعلى « صفقة » خاسرة من الجانب الوطني البورجوازي ثانيا ، وعلى فصل من فصول الصياغة الرسمية ـ بمباركة من الطرف الوطني دائما ـ لقواعد الاستعمار الجديد في بلادنا . وهذا هو الواقع . وسنحاول ان نقدم بعض العناصر الضرورية الخاصة بموضوعنا في هذا الباب .

I ـ لقد كانت مشاورات ايكس ـ ليبان على ما يدعي P. July من اقتراحه الشخصي على رئيس الحكومة Faure . وكان ذلك بعد ان تعقدت الازمة المغربية أثناء مناقشتها من طرف الحكومة الفرنسية . وقد صادق Faure على المقترح وسارع الى تكوين لجنة للسهر على ذلك Pinay, R. Schuman الجنرال Koenig و July نفسه) « فاتفقت يوم 12 غشت 1955 على البرنامج الخاص بالمشاورات ، ثم قررت يوم 18 من نفس الشهر والسنة على ان تكون المشاورات يوم 22 غشت . واعدت لذلك (بمساعدة المقيم العام في المغرب) لائحة بالاعضاء المرشحين . وعلى هذا الاساس ، كما يقول July « استدعينا ممثلين عن مختلف الاتجاهات : 37 شخصية في المجموع : 18 من الاتجاه التقليدي ، عشرة منهم ينتمون الى اتجاه الكلاوي ، و 8 من الوطنيين المعتدلين و 9 من الوطنيين ، خمسة من أعضاء حزب الاستقلال ، واثنان من النقابيين .. الى آخره (31) .

وقد تدخل عبد الرحيم بوعبيد (عن حزب الاستقلال) يوم 25 غشت 1955 ، وطرح امام اللجنة عدة مواقف ، يمكن اجمالها على النحو التالي : (32).

ـ ان محمد بن يوسف هو الذي يمثل المغرب في أعين الشباب والشابات.

ـ حزب الاستقلال ضد مبدا تكوين مجلس التاج ، الا اذا صادق محمد بن يوسف على ذلك .

ـ المشكل الحقيقي الموضوع امام المشاورات هو العلاقات المغربية ـ الفرنسية .

ـ الاستعداد لاحترام المراحل التي تفرضها الظروف : « فالاستقلال ليس لهذا اليوم بدون شك وليس للغد . غير ان هدفنا النهائي هو الاستقلال .. واذا لم يكن في وسع فرنسا ان تمنحنا اياه ، فلا اقل من ان تعترف رسميا برغبتها في منح الاستقلال للمغرب .. »

وقد علق P. July على هذا بقوله : لقد اثر هذا الكلام الموزون في A. Pinay (وزير الخارجية) الذي كان يرفض أستقبال القتلة واعداء فرنسا (33) (ويعني حزب الاستقلال ومن يمثله) .

وفي يوم 27 غشت 1955 ، بعد الظهر ، تدخل كل من عمر بن عبد الجليل والمهدي بن بركة ، وطالب هذا ، بصورة خاصة ، بضرورة الحصول على

« تصريح يؤكد الوحدة والسيادة المغربية » وبضرورة البحث ، بالمفاوضات ، عن الاطار الجديد للعلاقات الفرنسية المغربية . فلم تمانع اللجنة في ذلك ، بل واعتبر July ، أحد افرادها ، ان مندوبي حزب الاستقلال عبروا عن احسن الاعتدال في ذلك كله . (34)

وانتهت المشاورات في اليوم الموالي (28 / 8 / 1955) ، في جو يحمل على التفاؤل . وهو ما قاد July الى استخلاص النتائج التي تم الوصول اليها (على اختلاف واضح في الاسبقيات) . وقد رتبها على نحو ما يلي : 1 ــ تنحية بن عرفة في شروط مشرفة وبدون تنازل . 2 ــ تكوين مجلس التاج . 3 ــ تكوين حكومة اتحاد وطني . 4 ــ حكومة ادارة وتفاوض مع فرنسا . 5 ــ ضرورة الحصول على موافقة بن يوسف وعودته الى فرنسا . ويضاف بشيء من الاستغراب : أن الحزبين الوطنيين (يعني حزب الاستقلال وحزب الشورى ..) لم يلحا على عودة محمد بن يوسف بسرعة ، واهتما أكثر باعلان الاستقلال وتحديد صلاحيات الحكومة وتوضيح مرامي التعاون بين فرنسا والمغرب . (35)

وقد سارت التطورات السياسية اللاحقة وفقا للبرنامج المسطر ، رغم بعض الصعوبات الظاهرة . وهكذا تم في 17 اكتوبر 1955 تكوين مجلس التاج بعد ان نجح المقيم B de la Tour في توسيعه . وفي 19 اكتوبر من نفس العام كلف الفاطمي بن سليمان (باشا فاس سابقا) بتكوين الحكومة . وفي 21 منه قبل حزب الشورى بالمشاركة فيها ، فيما رفض حزب الاستقلال ذلك (نظرا لطبيعة العناصر الموجودة في مجلس التاج) . وفي 25 منه أيضا صادق الكلاوي على عودة محمد بن يوسف وطالب بالعفو عنه . وفي 19 اكتوبر غادر الملك مدغشقر بالطائرة ، وهو اليوم الذي تنازل فيه بن عرفة عن العرش . وفي 6 نوفمبر 1955 تم الاتفاق الرسمي بين الحكومة الفرنسية والملك . وفي 16 منه وصل محمد بن يوسف الى المغرب .. الخ .

2 ــ فكيف تعامل حزب الاستقلال مع هذه التطورات ؟

نشير اولا الى ان الاعداد لتكوين جيش التحرير المغربي ، كان قد بدا منذ مارس 1955 ، بل وفي 5 مارس من العام المذكور تم انزال اول شحنة من السلاح قرب الناظور (بتعاون مع المقاومين الجزائريين) . وفي نفس الشهر تقريبا طار علال الفاسي من القاهرة الى تطوان للاجتماع بالجنرال « فالينو » (بترخيص من فرانكو) للتباحث في أمر جيش التحرير . وفي اكتوبر من نفس العام هاجمت عناصر مسلحة من الجيش مراكز ايموزار ومرموشة وبركين.. الخ فيما انبرى محمد اليزيدي (عن حزب الاستقلال) لادانتها والتنصل من التزامات علال الفاسي حيالها ..

فهذا يظهر بكل تأكيد ان الاحداث كانت متسارعة ومتقلبة . ويظهر

بصورة أكثر تعقيدا ان خروج حزب الاستقلال بموقف موحد ، تعترضه ـ بالاقل ـ صعوبات العهد الجديد او بداية العهد الجديد ، وهي على كل حال البداية الفعلية لاجراء التحالفات الطبقية والفئوية الممكنة على اساس تجربة الحقبة المنصرمة .

لم يكن الحزب موحدا ، وبالتالي فقد كان الظهور بموقف غير موحد من نتائج هذا الواقع بكل تحديد . فلا يجب ان نخفي موقفنا من أن الحزب قبل مشاورات ايكس ـ ليبان كان مشتتا بالمقاييس التنظيمية المضبوطة . وكانت سلطته على المقاومة والجماهير ، كما رأينا ، معنوية قبل ان تكون سياسية . اضف الى ذلك أن نفي الملك والدعاية التي قام بها الحزب لصالح عودته فاصبح بمثابة المركز من نشاطه الاعلامي والسياسي ، ضاعف من السلطة المذكورة ـ في دائرة من الحماس الوطني حقا ، العفوي والوهمي كذلك . وكان القبول بمشاورات ايكس ـ ليبان لذلك من قرار الافراد ـ القواد على أختلاف ميولهم وتفاوت مصالحهم وتقديرهم للوضع السياسي . وهذا ما يفسر بدوره لماذا جهر الصف الثاني منهم (اي القواد) ـ لغياب الوجوه التقليدية او بعضها ـ بقبول المشاورات والمشاركة فيها ، ولم يكن قد مضى على وجودهم في ميدان الصراع اكثر من عقد من الزمن . وهذا ما يفسر في التحليل الاخير لماذا قبل بلافريج بنتائج المشاورات من (جنيف) ولماذا رفضها علال من (القاهرة) .

ان العنصر المباشر في تناقض حزب الاستقلال حول مشاورات ايكس ـ ليبان ، يبدو لنا نابعا من تعارض بعض الاتجاهات المتداخلة في واقع الصراع، يمكن تمييزها على النحو التالي :

ـ اتجاه علال الفاسي الذي كان في هذا الوقت ـ من خلال نشاطه الدبلوماسي في القاهرة بصورة خاصة ـ قد نسج علاقات سياسية واضحة مع أركان التحرير الوطني بالمغرب العربي . وكان التصميم في هذه العلاقات واضحا على مواصلة طريق الكفاح الى ان يتحقق استقلال المغرب العربي باتمه . وربما كان تكوين جيش التحرير فيما بعد ، من حاصل هذا التصميم (36) . والحق أن علال ، بتعاونه مع عبد الكريم الخطابي في هذه الفترة ، اعطى لهذا التصميم قوة معنوية ـ تاريخية نافذة . ـ

ـ اتجاه الحاج أحمد بلافريج ، الذي تحمل بدوره مسؤولية كبيرة في تسيير شؤون الحزب وفي كتابته العامة ، بطريقة اظهرت عمله المتوثب لربط مصير الحزب باختيارات القصر ، تحديدا ، وكان على استعداد كبير للسير في هذا الاتجاه ، رغم المعارضة التي كانت تقف في وجهه ، وربما كانت من بين الاسباب التي عجلت باقصائه ، فيما بعد ـ عن قيادة الحزب .

ـ اما الاتجاه الثالث فكان اتجاها وسطا ، ظهر في الحزب بقوة الاحداث والتطورات ، والتفت حوله مجموعة من العناصر التي عركها النضال المتواصل ،

وكانت على صلة وثقى بمختلف مظاهر الوجود الحزبي ـ السياسي داخل البلاد ، وحاولت التحكم في توجيهه والسيطرة على مبادراته . وربما كان المهدي بن بركة ابرز من أعطى لهذا الاتجاه قوته وصلابته .

ومعنى هذا ان بروز علال بموقفه الرافض لما تمخض عن مشاورات أيكس ـ ليبان ، لم يكن حصريا ونهائيا ، ولم يكن في حد ذاته عنوانا على جذرية نضالية لا تلين في وجه الحيل الاستعمارية . كما لم يكن موقف بلافريج المناقض له ، بمثابة صك استسلام مشين في وجه التعقيدات الناجمة عن تسارع الاحداث وتقلب الموقف الفرنسي . ولا كان ـ أخيرا ـ في موقف المهدي (ومن معه) ما يعني ان الوسط خرج منتصرا أو منهزما من المشاورات .. فحقيقة الامر تبين لنا ان الحزب كاطار عام ، كان يجتاز مرحلة عصيبة من وجوده السياسي في الساحة ، من جراء الانجذابات القوية التي كانت تتنازعه ، خصوصا في ظروف غياب برنامج عملي ، سياسي وايديولوجي ، يتمثل ظروف الصراع الوطني ويعبر عنها في الشعارات الملائمة موحدا او منسجما . ولهذا الامر اصبح التناقض السياسي محسوبا على التناقض الايديولوجي ، وهذا بدوره على تنوع المصالح الطبقية (ذات المظهر الفئوي وحتى الشخصي أحيانا) الثاوية في بنية الحزب .

3 ـ غير ان هذا لا يمنعنا من القول بأن تداخل الاتجاهات المذكورة سابقا ، وكذا تعارض مواقفها من مشاورات ايكس ـ ليبان كما راينا ، كان مظهرا رئيسيا من مظاهر النضال الوطني البورجوازي ، بقيادة البورجوازية المتوسطة ذاتها ، وعلامة فارقة على طبيعة الصراع الصامت الذي كان يعيشه الحزب تحت تأثيرها وقوة سلطتها عليه . وهو ما سيظهر بجلاء بعد استقلال 1956 ، وفي 25 يناير 1959 مع الانشقاق على نحو لا يقبل الرد .

لم تكن مشاورات أيكس ـ ليبان من هذا المنظور اذن ، دعوة للتفاوض السياسي ، بما يعنيه التفاوض ، حول مستقبل البلاد ، ولم يشارك فيها حزب الاستقلال ، الذي يعنيا ، مشاركة كاملة ، اي على ضوء برنامج معروف بالاقل . ولذلك تمكنت السلطات الاستعمارية من تمرير أهدافها ، في جلسة تكاد تكون حبية وعادية بالتاكيد ، وخابت آمال حزب الاستقلال في الحصول على استقلال غير مشروط كما بشر بذلك منذ 1944 . وظهر جليا ان القصر وما يرمز اليه ، هو الذي جنى ثمار النضال الوطني البورجوازي في دائرة مرسومة ومتفق عليها من التبعية الاقتصادية والسياسية ، سميت تجاوزا بالاستقلال .

والواقع ان الصراع تحول ولم يحل ، وان حزب الاستقلال ـ مع ذلك ـ تطور ولم يفشل ، وأن التناقضات اكتسبت صفة جديدة ، يمكن الاعلان عن فحواها مسبقا بكونها تناقضات طبقية مكشوفة .

5 ـ معركة الاستقلال :

انعقد المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال في ديسمبر 1955 بالرباط ، وهو لذلك مؤتمر الشرعية (بعد سنوات من السرية والقمع) ومؤتمر فاتحة العهد الاستقلالي الجديد ، اذ لم يكن قد مضى على المشاورات التي اقرت بذلك ، على النحو الذي ذكرنا ، الا بضعة شهور . وهو في ذات الآن مؤتمر لم الصفوف وتوحيد الاتجاه ورسم الخطط وتحديد البرنامج . فكان من الطبيعي لذلك أن يكون بداية مرحلة ونهاية اخرى . وقد برز هذا بصورة خاصة في البنية الحزبية ذاتها : ارتفع عدد اعضاء الحزب (في منطقة واحدة بالجنوب انتقل الرقم من 12 الى (200) الف في ظرف شهر واحد، حسب «لاكوتير» (37)). وبرز الى الصفوف الاولى قواد من (الدرجة الثانية أو الثالثة) تاريخيا كالمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد (وهذا هو الذي قدم التقرير العام في المؤتمر .) ، بل وظهرت سلطتهم السياسية والمعنوية ، في صفوف الحزب وبين قواعده ، قوية ونافذة .

ومع ان هذه التطورات كانت أساسية في رسم الاهداف التي سار عليها الحزب خلال مرحلة قلقة بين (56 ـ 1959) ، الا أنها لم تتبلور اي اختيار حاسم بالمعنى السياسي والايديولوجي ، الا فيما يرجع للصراع الداخلي على صعيد الحزب وفي بعض القضايا الجزئية التي نجمت عن المرحلة الجديدة .

غير ان تناول وضعية الحزب بعد 1956 ، في بعض قضاياها الرئيسية ، تفرض علينا تقديم بعض الملاحظات الاولية :

الملاحظة الاولى ـ بمشاورات ايكس ـ ليبان تحول الصراع الوطني ، في أهدافه الرئيسية ، عن المحور الذي ارتكز عليه طوال مرحلة مديدة قاربت نصف قرن . فبعد ان كان الاستعمار الفرنسي ، بما يمثله ، هو العنصر المباشر في تحديد التناقضات ورسم المهمات ، وتوجيه النضال العام .. كشفت أوضاع التطور السياسي عن وجود قوى اجتماعية متناقضة ، بعضها هيا لها الاستعمار سبل الاستمرار وحيثيات الوجود لارتباطها به او لتعاملها معه ، والبعض الآخر وقف باستمرار الى جانب النضال الوطني أو قاده او وجهه او يريد الفوز بمكاسبه .. الخ .

معناه أن مركز التناقض انتقل الى صفوف القوى المحلية ، على اختلاف منازعها ، واصبح يحدد علاقاتها بالواقع والتطورات . وهو ما سيعطي للصراع بينها أبعاده الموضوعية ـ التاريخية . زد على ذلك ان الواقع الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد ، كان يمر بازمة خانقة وكانت مظاهر هذه الازمة تنذر بالتفجر في كل حين. لقد أصبح التناقض طبقيا ، بما له من أبعاد فئوية ـ حزبية ـ شللية ـ فردية ... أيضا ، وكان على جميع الطبقات ، او على ممثليها بالاحرى ، ان تتصارع على ضوء ما تفرضه عليها مصالحها الطبقية . وهو ما

أعطى التحالفات الاجتماعية (العشائرية ، القبلية ، الفئوية ..) في هذه المرحلة قوة فعلية نافذة في رسم الاختيار النهائي الذي سارت عليه البلاد بعد 1960 بوضوح كبير .

ان هذه الملاحظة تعني ايضا أن حزب الاستقلال وجد نفسه وجها لوجه أمام مرحلة جديدة ، لم يكن في تصوره عنها ما يوحي بانه على اتم استعداد لمواجهة تناقضاتها وتطوراتها المتسارعة .

الملاحظة الثانية ـ لقد خرج الحزب من المرحلة السابقة منهكا ، بل ومشتت القوى . وعقد مؤتمره الاستثنائي ، وهو يومئذ يبحث عن صيغة ملائمة لصهر المكونات الاجتماعية التي تكتلت في بنيته منذ فترة مبكرة من وجوده . واذا كان الحزب قد توسع في هذه الفترة ، لاعتبارات مختلفة اهمها ظروف الحماس الوطني والدور الذي لعبه الحزب من قبل وكذا لارتباطه التاريخي بالقصر ، فلم يعمل هذا التوسع الا علىتكثيف مبررات التناقض السياسي والايديولوجي في صفوفه . بل ولقد كان من المعلوم في هذه المرحلة بالذات أن الحزب يعاني ـ في الظاهر علىالاقل ـ من انقسام أفقي حاد (القاعدة ـ القيادة) ، ناهيك عن « التكتلات التاريخية » المعروفة على صعيده و «تجنح» كثير من مناضليه واطره الصغرى ، على أساس هذا الاختيار او ذاك من الاختيارات التي بلورتها شروط الوضع الجديد .

والواقع أن الحزب بمقدار ما كان يتطور في بنيته ، كان يزداد اختلافا في مواقفه ، ان لم يكن في اختياراته . وقد لعبت بعض العوامل الخارجية (سنذكرها لاحقا) دورا كبيرا وهاما ، بالاغراء تارة وبالمناورة والترغيب تارة اخرى ، في اذكاء نار التوتر السياسي داخل الحزب وارغامه على التفكك والانقسام ، درءا لخطورة معينة في سياسته المستقلة ، وتجنبا لمخاطر تحكمه المنفرد في الوضع . ولما تسارعت الوضعية السياسية في البلاد بوتائرها المعروفة خصوصا بين (56 و 59) ، وتبين بصورة خاصة أن ما سمي بالاستقلال كان في واقع الامر اجهاضا لمحتواه الوطني أو صارت مكاسبه حكرا على بعض الطبقات والفئات الاجتماعية ،، تحول الحزب الى مركز جاذب لتناقضات الواقع . وهو ما اجبر مختلف الفرقاء الذين تراصوا فيه لزمن تحت شعار الاستقلال على تنظيم أوجه الصراع بينهم على اساس ما في نزعاتهم السياسة من تناقض .

والحق ان الانشقاق الذي تم بعملية 25 يناير 1959 ، انما جاء ليتوج ، في محتواه وشعاراته والصراعات الدموية التي واكبته ، مسيرة طويلة قطعها الحزب في صراع صامت .

وهذه الملاحظة بدورها تعني أن الاحاطة بمواقف الحزب خلال مرحلة (56 ـ 1959) يجب ان يأخذ بعين الاعتبار أيضا وجود هذا الصراع الصامت

وتحكمه فيما لا يحصى من المواقف السياسية التي كانت وراء هذا التصرف أو ذاك .

الملاحظة الثالثة ـ اذاع الحزب عن نفسه في المرحلة السابقة للاستقلال، عدة تصورات ، جعلت منه في اعين مناضليه والعاطفين عليه ومناصري سياسته بالاجمال ، مركز النضال الوطني وقائده ، بل والطرف الاقوى فيه . وكان في ممارسته السياسية والدبلوماسية ، وفي توسعه ـ في بعض المراحل ـ وفي دعمه للمقاومة الحضرية المسلحة وارتباط بعض أطره وقياداته بجيش التحرير .. الى غير ذلك ، ما يزكي تلك التصورات ، بل ويقولبها في صيغ ايديولوجية مناسبة . ففرض بذلك كله سلطة معنوية ـ تاريخية لا تنكر ، بل ولا يمكن الطعن فيها بسهولة . وإذا كانت هذه الحالة قد إفادت الحزب بعد استقلال 1956 في تكوين منزلة اجتماعية وسياسية بارزة في ادارة الصراع وتوجيهه ، وفي حسم بعض مواقفه ، فانها لم تكن دائما بمثل هذه الصورة ، ولا على تلك الشاكلة من الفعالية ، فوقع الحز ب في منزلقين : منزلق لجم الصراع الداخي بوسائل ادارية واجراءات تقنية ، أطاحت بالحياة الديموقراطية داخل الحزب ، وحرفت الصراع عن طبيعته (كصراع بين تصورات ومصالح واهدافه (تطوير الحزب) ، وجعلته يدور بين أفراد يحتكمون الى الشرعية التاريخية ، أو الاهداف السياسية ، او المركز الاجتماعي ـ الطبقي .. على ان هذا المنزلق كان في حقيقة الامر من صميم التصور البورجوازي لظروف الصراع وكان بالتالي يحكم ذا لكمنهج في الممارسة والعمل ، وهو ما دفع بالاطراف المعارضة الى التشديد على اهمية العمل المنظم في صفوف الحزب ، بل وقادت على أساسه معركة فاصلة ضد الاجهزة التقليدية في الحزب (اللجنة التنفيذية ـ جهاز المفتشين ..) . اما المنزلق الثاني ، فقد حصد الحزب نتائجه على مستويات متعددة في العلاقة بالقصر ، كما سنرى ، وفي الصراع ضد القوى الاخرى ، الرجعية منها والتقدمية وفيما اصبحت عليه سمعة الحزب في مناطق هامة من البادية المغربية (الاطلس ، الريف ..) بفضل الدعاية المغرضة التي نظمتها القوى الرجعية ، وعبأتها القوى الاستعمارية ضده . وهذا أيضا من حاصل تصور لا ديمقراطي في ميدان العمل السياسي ، عرض الحزب لضربة قوية اجهزت على مجده الوطني وأوهامه التاريخية عنه كذلك .

أ ـ بحثا عن الملكية الدستورية :

لقد محور الحزب ، بعد 1953 (لاعتبارات اشرنا اليها سابقا) سياسته العامة على شعارين متداخلين : المطالبة بالاستقلال التام ، وعودة الملك المنفي . بل واقام على ذلك بعضا من خططه في المقاومة مثلا . وهو ما فرض جوا من التعتيم على المطلب الاصلي في وضوحه السياسي كما طرح به سنة 1944 تحديدا ، واظهر الحزب تبعا لذلك كرديف للقصر والرموز المعبرة عنه ،

والى حد ما متماثلا ـ في الاهداف ـ مع تصوراته عن مستقبل تطور البلاد .
واذا كان القصر خلال هذه المرحلة (53 ـ 1956) قد تخلى عن موقعه المؤثر ـ بالصيغ المعروفة ـ في التطورات السياسية ، فقد ترك في الميدان ـ لما سلف ذكره ـ مناصرا قويا ومخلصا عنيدا . وهو الذي قاد بالنيابة عنه ـ الى جانب قوى أخرى التحقت بالركب تمشيا مع الفرز الذي سارع الاستعمار وأعوانه بفرضه بناء على خططه ـ معظم المعارك التي طالبت بشرعيته وبعودته وبدوره الاساسي في صياغة الوجدان الوطني ، كما كان يعبر علال الفاسي باستمرار على سبيل المثال . والعلاقة بالقصر من هذه الناحية كانت موضوعية لدوره ذاته في الصراع الوطني وان على نحو جزئي ومساير في التحليل الاخير .

الا ان مجيء استقلال 1956 أظهر الواقع بمظهر آخر : لقد برز القصر كقوة جديدة في الصراع . وبرزت معه قوى اجتماعية أخرى ربطت مصلحتها بمصلحته وخصوصا في البوادي . واصبح من الضروري على حزب الاستقلال ـ لما حمله في مشروعه الاجتماعي والسياسي من أماني وطنية ـ ان يأخذ بعين الاعتبار ما فرضه الاستعمار الفرنسي القديم باسلوب الاستعمار الجديد . لقد كان عليه بعبارة اخرى ان يفهم المرحلة في ضوء التحول المحسوس لموازين القوى ، وعلى اساس اصطفاف ظاهر لقوى اجتماعية محددة من جانب ، ووقوفه هو في جانب آخر . فكان المؤتمر الاستثنائي مناسبة هامة لطرح هذه القضية ، ولو بعبارات غامضة وباحساس مبهم ، وهو ما صيغ الى جانب قضايا اخرى في شعار الملكية الدستورية بالمعنى الذي يحمل في ذاته :

1 ـ اجبار مؤسسة « الملكية » على الوقوف عند دورها كحكم بين الاطراف المتصارعة ، واقتصارها على صياغة الحلول الوطنية التي يمكن أن ترضي جميع الاطراف ، على اساس الوزن المؤثر لكل طرف (تاريخيا واجتماعيا وسياسيا) . وكانت هذه صيغة سياسية مباشرة ، فيها اعتراف صريح بالنظام وطبيعته وكيانه وضرورة استمراره أيضا ، ولكنها صيغة لتحييد الملكية والهائها ـ كما يبدو ـ برقابة شكلية لا تضمن لها اية سلطة . وهو ما عبر عنه الحزب في تقرير عبد الرحيم بوعبيد « بتصميم الحزب على أن يرى حكما ديمقراطيا يكفل دور المواطن والحريات الفردية في البلاد . » (38) كما بالمصادقة على خطاب العرش قبل ذلك .

2 ـ بلورة مفهوم حقوقي يقدم للملكية الدستورية حدودها ويرسم لها عملها ويشرع لها ـ في اطار مضبوط ـ سلطتها ، لكي تصبح بالتالي مقيدة « بأوفاق » ديمقراطية تتصرف فيها وبها بمثل ما تتصرف فيها وبها باقي القوى السياسية الاخرى . وهذا ما يفهم ايضا من الحاح الحزب على تمكين البلاد من الدستور وتوقه الى ايجاد القوانين المنظمة للحريات العامة ، واجراء الانتخابات القروية والبلدية وغيرها .

ومن سوء المفارقات أن العلاقة بالقصر ـ رغم كل هذا ـ تطورت في اتجاه آخر ، بل وتبين منذ الشهور الاولى ان هناك خطة مبيتة ـ ظهرت معالمها في الصراع حول التحكم في الادارة والجيش والبوليس ـ أولا للايقاع بالحزب ، وثانيا لاحداث الوقيعة في صفوفه . وهناك عدة مؤشرات .

ا ـ لم يشارك الحزب في حكومة البكاي الاولى الا بتسعة وزراء (أحمد بلافريج في الخارجية ، عبد الكريم بن جلون في العدل ، وأحمد منصور النجاعي في الزراعة ، واحمد اليزيدي في التجارة والصناعة ، ومحمد الدويري في الاشغال العمومية ، ومحمد الفاسي في التعليم ، وعبد الله ابراهيم في الانباء والسياحة ، والمختار السوسي في الاحباس ، وفي وزارة الدولة ادريس المحمدي وعبد الرحيم بوعبيد .) ، فظلت المناصب الحساسة كالدفاع والداخلية بين أيدي القصر في شخص أحمد رضا اكديرة والحسن اليوسي . وهو ما ترتب عنه حدوث عدة مشاكل في العلاقة بجيش التحرير مثلا، وكذا في علاقة الحزب بالبادية عموما ، أرغمته على قبول الامر الواقع ، بل وافقدته لذلك جزءا من سيطرته على الجماهير المرتبطة به .

ب ـ لجوء بعض القوى الرجعية والاقليمية ، بتحالف مع الدوائر الاستعمارية والقصر ، الى افتعال حوادث مقلقة للضغط عليه من الخارج وتحجيم قوته الموضوعية ، وزرع الفوضى في صفوفه ، دون ان يعني هذا أن حزب الاستقلال كان عاجزا عن رد بعض أو مختلف حملات هذا التطويق . ونحن نشير بصفة خاصة الى موقفه في الصراع الدموي ضد خصومه من حزب الشورى (اساسا حوادث سوق الاربعاء 28 يناير 1956) ، وضد خصومه الاقليميين (الحسن اليوسي وأتباعه بدعم من رئيس الحكومة البكاي نفسه) وضد « الحركة الشعبية » الوليدة ، وكذا محاولة القصر لفك ارتباطه بجيش التحرير والتنصل أساسا مما كان يقوم به زعيمه التاريخي علال الفاسي في ذلك من نشاط ، سواء بوجوده في القاهرة أو في طنجة ، قبل دخوله الى المغرب او بعد استقراره النهائي فيه .

لقد ظهرت هذه المؤشرات في وقت كان الحزب منشغلا فيه ـ بدون وحدة حقيقية فعلا ـ بمعاركه على الواجهة الوطنية ، سواء تلك التي فجرها علال الفاسي واستطاع اقناع الحزب بها (قضية الصحراء وموريطانيا ..) أو تلك التي كانت من صميم توجيهاته الوطنية في بداية الامر : وحدة المغرب العربي ، ومتابعة تنفيذ بنود الاستقلال كما صودق عليها ـ مشوهة ـ في مشاورات ايكس ـ ليبان ، ونعني اجلاء القوات الفرنسية والتفاوض حول مستقبل العلاقة السياسية بين فرنسا واسبانيا والمغرب ، الى جانب ما كانت تعرفه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من تدهور واضطراب ، دون ان ننسى أيضا طبيعة الخلافات الصامتة في الاجهزة القيادية للحزب ، حول ذلك كله .

لقد كانت المؤشرات التي أسلفنا ذكرها عنوان سياسة عامة ينتهجها القصر بتعاون وثيق مع حلفائه ، لارغام الحزب على التسليم بسلطة الملكية دون ابطاء ، بل وحتى دون تمكينه من الوقت الكافي لاستجماع قوته المعنوية والسياسية للتحاور معه في شأن مستقبل البلاد كما كانت تقتضي اصول العمل الديمقراطي التي نادى بها حزب الاستقلال في مؤتمره الاستثنائي .

وهكذا عندما عقد المجلس الوطني للحزب أولى دوراته في العهد الاستقلالي (18 / 9 / 1956) ، وجد نفسه امام صعوبات الوضع الداخلي ، وهي على ما هي عليه من بلبلة وتضعضع ، سواء بالاقبال الكثيف على الانخراط في صفوفه ولو بدون هدف محدد (39) أو بالصعوبات الناجمة عن وجود جماعات منظمة ، شبه مستقلة وقوية تتجاذب اطرافه بعنف (جيش التحرير ، المركزية العمالية ..) وكان المهدي بن بركة على حق عند ما صرح باسم اللجنة التنفيذية (غشت 1956) بأن « حزب الاستقلال ليس بمقدوره أن يتابع سياسة لا تمت اليه بصلة » مشيرا بذلك الى جانب من جوانب الواقع المعاش .

ومع ذلك فقد تسبب حزب الاستقلال في الازمة الحكومية الاولى ، وابان في حدود معينة ، عن قدرته على مجابهة التحالف ـ الرجعي ـ الاقليمي ، بل وفرض عدة اجراءات كانت تستجيب غاية الاستجابة الى بعض أهدافه المعلنة (الموقف الرسمي من الصحراء وموريتانيا ـ تصفية الادارة من الخونة ـ ندوة طنجة حول وحدة المغرب العربي والموقف المساند لثورة الجزائر ـ اثارة ملف الكلاوي والتحقيق فيه ـ حصوله على اغلبية ساحقة في الجمعية الاستشارية ..) غير أن ذلك لم يكن دليلا على قوة منظمة في الواقع ، لان الاجراءات المنفذة ـ وقد التزمت بها وتجاوبت معها معظم القوى المتصارعة ـ كانت من مستلزمات السيطرة على الوضع الاجتماعي والسياسي ، وكمحاولة لامتصاص الاماني الوطنية المعلقة على العهد الاستقلالي : وهذا حدسه القصر بكل تأكيد وتفنن في الايحاء به طوال هذه المرحلة . وهو بالتالي كان يمهد الطريق ـ موضوعيا مع تبدلات جزئية في التاكتيك ـ لاضعاف حزب الاستقلال وانضاج التناقضات السياسية الموضوعية والذاتية في صفوفه . وقد اظهرت التطورات أن ذلك كان في اصل المشروع السياسي لترويض الحزب وجره شيئا فشيئا الى حيث يفقد زمام السيطرة على اوضاعه ومن حوله .

والحال أن ما ذكره « د. آشفورد » من ان حزب الاستقلال « كان من بعض الوجوه ضحية للنظام السياسي الذي بذل الكثير من اجل تحقيقه » (40) ، ليدل بحق على طبيعة العلاقة السياسية التي كانت بين القصر (بصورة رئيسية) وبين الحزب ، أو بين السلطة السياسية الجديدة الرامية الى احكام سيطرتها على المجتمع بجميع الوسائل المتاحة ، بما في ذلك وسائل الترغيب

المعنوي ، وبين الحزب الساعي الى السلطة في ظل الملكية الدستورية . وكان التناقض هنا معبرا ولو ان تعبيره هذا لم يظهر للمعنيين بالامر الا بعد ذلك بوقت متأخر .

واذا كان الحزب قد دخل الى الحكومة الثانية (28 اكتوبر 56 ـ 11 ماي 1958) بثمانية وزراء (بلافريج في الخارجية ، وبنجلون في العدل ، والمحمدي في الداخلية ، وبن عبد الجليل في الزراعة ، وبوعبيد في التجارة والصناعة ، والدويري في التعمير والسكنى ، ومحمد الفاسي في الشبيبة والرياضة ، وعبد الله ابراهيم في العمل والشؤون الاجتماعية) ، فلم يكن ذلك ـ اخذا بعين الاعتبار ما قام به الحزب للحصول على ذلك في جو من الغموض والتوتر والعداء أيضا ـ سوى خطوة تالية للتخلص من المشاكل التي كان يثيرها الحزب حول المسؤوليات الادارية ومطالبه الخاصة بحقه في مراقبة السلط ذات التأثير النافذ في الدولة (الداخلية والدفاع) ، وفي حدود معينة ، لاحتواء نداءاته المتكررة حول القضية الصحراوية والموريطانية . وقد تمكن القصر في ظرف وجيز من تعديل كفة الصراع داخل الحزب لصالحه . وهذا ما ظهر في ابريل 1958 بصورة خاصة عندما اتصل ببعض مسؤوليه وأقنعهم بأهمية اسكات المعارضة الحزبية الواسعة بين مناضلي القاعدة ، او تليين ارادتها السياسية ودفعها للمساومة تحت ستار المصلحة الوطنية المشتركة . وربما كان الصراع الذي دار في الاجهزة القيادية للحزب ، في ماي من نفس العام ، حول صلاحية الحزب في تعيين بعض افراده في المسؤوليات الادارية للدولة (يتعلق الامر بوزارة الداخلية ..) ، وخضوع المسألة داخل الحزب للتصويت « مع او ضد الارادة الملكية » (41) ، خير دليل على دور القصر في استغلال التناقضات الداخلية لصالح تقوية نفوذه الضارب في الدولة وعلى صعيد المنظمات السياسية ذاتها ، في استعداء طرف ضد الآخر . وقد نجح القصر في ذلك بصورة واضحة . وبهذا النجاح بدأ المسلسل العلني لانهيار الحزب من الداخل على اوضح صوره ، وهو ما سيقود في المرحلة الاولى الى تكوين لجنة سياسية (25 سبتمبر 1958) مؤلفة من أربعة اعضاء يمثلون الاتجاهات الرئيسية داخل الحزب ، وانكبابها على دراسة المشاكل المترتبة عن اوضاع الصراع الداخلي ، في القضية المذكورة اعلاه كنقطة ، وفي غيرها من قضايا الصراع (اعادة تنظيم الحزب ـ الحياة الديمقراطية داخله ـ عقد المؤتمر ..) .

وبعبارة اخرى ، فاذا كان الحزب قد نجح في الاسبوع الثاني من أبريل 1958 في اجبار حكومة البكاي على الاستقالة بفضل تشكيكه في صلاحيتها وقدرتها على مجابهة المشاكل المترتبة عن تفاقم الوضع السياسي ، (تمتين الاستقلال ـ واجلاء القوات الاجنبية ، وتقوية العلاقات مع دول المغرب العربي ، واقامة مؤسسات ديمقراطية ، واعلان الضمانات العامة لاقرار الحريات ،

وتحديد برنامج للانتخابات البلدية ، واقامة ملكية دستورية .. وهي مطالب عامة كان من السهل على الحزب وعلى لجنته السياسية ان تصل الى اتفاق حولها بالرغم من ظروف التناقض والصراع الداخلي ، بل وقاده كل ذلك الى تكوين حكومة له فيها كل مقومات التاثير والادارة والتسيير العام (1 ماي 1958) وهي الحكومة الثالثة في العهد الاستقلالي برئاسة الحاج أحمد بلافريج ..) فانه لم ينجح في حماية بنيانه الداخلي من التصدع ، ولم يتمكن تبعا لذلك ، من راب الصدع الذي اصاب أركان قيادته . وعلى أساس ذلك بدأ القصر يتأهب لتصفية حسابه الخاص مع القوة المؤثرة ، الى ذلك الوقت في انسجام ظاهر ، في تطور الاحداث .

ولعل من الدلالات القوية على ذلك ـ ونحن نقول ذلك باستنتاج سريع ـ ان الحكومتين السابقتين عن تولية بلافريج ، عاشتا في أصعب ظروف العمل السياسي أزيد من سنتين ، في حين لم يتمكن الحزب من صيانة وجود حكومتين من صنعه (بلافريج ـ عبد الله ابراهيم) اكثر من عام وبضعة شهور . والظاهر ، في الحالة الاولى ، أنه كان يواجه الاحداث والتطورات من حوله ، بما في ذلك شؤون العلاقة بالقصر ، منسجما موحدا ، ظاهريا على الاقل ، وكان فوق ذلك يبحث عن الشرعية التي تمكنه من فرض اختياراته ، ولو انها لم تكن واضحة الا في الشعارات العامة ، فتمكن من اسقاط الحكومتين ، بينما انقلبت الاحوال ، في الحالة الثانية ، رأسا على عقب . لقد سقطت حكومة بلافريج ، ولم يكن قد مضى على وجودها سوى ثمانية اشهر ، بفعل الضربات التي تلقتها (اضرابات عامة ، دعاية وتحريض ..) على أيدي عناصر تنتمي بالولاء الى حزب الاستقلال (المهدي بن بركة ، المحجوب بن الصديق ، الفقيه البصري ...) اي من طرف الممثلين السياسيين للتيار الراديكالي البورجوازي الصغير والمتحالفين معه داخل الحزب . ثم سقطت حكومة عبد الله ابراهيم ، وهي الحكومة الرابعة في العهد الاستقلالي ، هذه المرة ، بسبب دعاية قوية قام بها التيار البورجوازي المحافظ داخل حزب الاستقلال نفسه ، ولم يكن قد مضى على وجودها ايضا سوى ثمانية أشهر ، عانت فيها من الصعوبات السياسية الشيء الكثير ، وبخاصة الصراع الدموي بين أنصار الفرقاء المتصارعة داخل الحزب في مناطق مختلفة من البلاد . (وجدة ، نواحي مراكش ..) .

فهذا الاستنتاج السريع يعني ايضا أن القصر كان يتحين الفرصة وهو يعمل لاضعاف الحزب واستغلال ضعفه في نفس الوقت ، للخروج بموقف نهائي في مسألة السلطة السياسية ولوازم التحكم في الوضع بصورة لا تقبل المنافسة. والامر هذا في راينا لا يحتاج لكي نقول بان ذلك تم نهائيا في شهر ماي من العام 1960 ، بعد الانشقاق الذي اعلن ميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وقبل

المؤتمر الوطني الخامس الذي عقد بالدار البيضاء بين 8 و 10 يناير 1960 .

لقد مرت علاقة حزب الاستقلال بالقصر باطوار ثلاثة ، يحسن أن نجملها على النحو التالي :

الطور الاول – وهو الذي قال عنه Waterbury بأن حزب الاستقلال كان في 1956 قوة سياسية هامة جدا ، التي كان على محمد الخامس ان يأخذها بعين الاعتبار (42)، وكان الحزب، يضم بدون منازع جميع الوطنيين المغاربة . ورغم ما في هذا القول من مبالغة (لاحظ : جميع الوطنيين المغاربة !) فقد كان حزب الاستقلال ، اعتبارا لكفاحيته في المرحلة السابقة ، يريد ان يجعل من شعار الملكية الدستورية اطارا لاحتواء مؤسسة الملكية والنيابة عنها دستوريا في الحكم الفعلي . والواقع ان الاعلاء من شان الملكية الدستورية كان بمثابة مخرج سياسي (وفيه أيضا معنى تصريف الازمة السياسية الداخلية) من ورطة التنازع على السلطة ، الذي فرضه تسليم فرنسا للقوى الرجعية بالبلاد ما كان يتوجب لحزب الاستقلال ان يتسلمه باحقية نضالية ومسيرة تاريخية اصلاحية ، راهنت على ذلك قرابة عقد من الزمن او يزيد . والملكية الدستورية ، رغم طابعها الايديولوجي الراسخ في صفوف الحزب ، كانت على هذا ، صيغة الامر الواقع .

الطور الثاني – وهو الطور الذي بدات فيه صيغة الامر الواقع تأخذ منحى آخر ، اي صيغة ما يمكن تسميته بالامر الفعلي . وقد ترافق ذلك مع استبداد القصر بالوظائف الرئيسية لتسيير شؤون البلاد والمجتمع ، والتماطل في اعداد الشرائع المحددة للحكم الديمقراطي الذي راهن عليه الاستقلاليون ، هذا مع ظهور بوادر الخلاف السري (الى هذا الوقت) وارتباطه بعجز الحزب عن التحكم في اطرافه (جيش التحرير ، النقابة ..) بصورة تضمن له الاستمرار موحدا أو منسجما في اسوا الاحوال . وهذا تحديدا ما عجل باندفاع القصر في تطبيق سياسته الرامية الى :

– تاطير تحالف سياسي – رجعي ضده ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة وقد حمل هذا التحالف في ايديولوجيته من الدعوات الاقليمية والعرقية، ما ورط الحزب في منازعات هامشية وغير مدروسة .

– ترسيخ التعارض الايديولوجي السياسي ، الذي كان واضحا في بنية حزب الاستقلال ، بطرق يجمعها الشعار التقليدي الذكي « فرق تسد » ، وهذا ، في واقع الحال ، مع وجود استعدادات طبقية وسياسية كافية لانقياد بعض اجنحة الحزب نحو القصر ، بل ووقوفها الى جانبه ضد الحزب نفسه .

اما الطور الثالث ، فكان ، من الناحية الموضوعية ، خاتمة تبلور مجموعة من التناقضات نركزها في :

أ ـ التناقض السياسي والايديولوجي داخل الحزب حول الديمقراطية وبرنامج العمل السياسي المرحلي ، وأشكال العلاقة مع الجماهير ، وبعض الاهداف الوطنية الاخرى ، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ب ـ التناقض مع القصر حول صيغ الحكم وادارة المؤسسات ، والسياسة الاقتصادية العامة بالبلاد ، بدءا من جلاء القوات الاجنبية (الذي لم يتم الا في ماي 1959) الى اقامة الملكية الدستورية (التي لم تتحقق بتعريف الحزب لها الا في 1963 ، وانتهى بتعريفه لها أيضا في 1965) .

فهل تعني هذه الاطوار جميعها أن الحزب كان يبحث عن ملكية دستورية مستحيلة؟. وهل في الجوابـبالايجابـما يعني أن الحزبـكان يحضر،بأيديولوجيته البورجوازية ، وبطريقته الخاصة كذلك ، الشروط الموضوعية لسيادة ملكية مطلقة (43) ؟ والجواب هنا بالايجاب يمثل في راي أسطع برهان على ان الحزب كان واهما عن نفسه وعن قوته وعن ايديولوجيته البورجوازية الوطنية ايضا . وكان يمهد لنفسه ـ بتخلصه من مناضليه الراديكاليين ـ مرحلة الدخول في معارضة بورجوازية طويلة النفس ، وكان عليه ـ في الاخير ـ ان يستخلص برنامجه النضالي ـ هذه المرة ـ من مصالحه الطبقية ، وليس من اي شيء آخر ، ربما من اوهامه الوطنية حول مصالح « الامة » .

ب ـ بحثا عن الانسجام (أو انشقاق 1959) .

اجملنا في النقطة السابقة ، كما هو ظاهر ، عملية تاريخية معقدة ، لم تجر بأي حال في أطر مغلقة ، وانما جرت في المجتمع وبين فرقاء متنابذين متميزين ومتمايزين ، وفي اطار الصراع الطبقي نفسه ، اي خضوعا للتناقضات التي تمليها مصالح التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وتكلمنا عن القصر بالتعميم ، وكنا نقصد في الواقع التحالف الكومبرادوري ـ الملاك ـ عقاري وبعض الفئات العليا من البورجوازية المتوسطة التي قفزت من النضال الاصلاحي الى السلطة بسهولة ويسر ، وبتفويض من الاستعمار الفرنسي نفسه . كما اننا تكلمنا عن حزب الاستقلال بالتعميم نفسه ، واما الاشارات التي أبرزنا بها بعض صعوبات التطور الداخلي وتاثيرها على العلاقة السياسية بالقصر، فلم تكن الا من باب الايحاء مسبقا بوجود صراع سياسي ـ ايديولوجي ذي طابع تناحري مؤجل ، لم تعمل التطورات اللاحقة ، بسرعتها المعروفة وعنفها الظاهر ، الا على تأجيجه وتقريب اجله .

هناك نقطة لا بد من طرحها : لم يكن الاتفاق في حزب الاستقلال منذ تكوينه في أواخر العام 1943 الا على الشعار . غير ان الخلاف لم يكن معروفا ايضا . بينما كان وجوده طبيعيا ومنطقيا ، و لايمكن للتحليل الموضوعي أن يتلافى الاشارة ـ على الاقل ـ اليه . والظاهرة هذه نشأت عن :

طبيعة التناقض الرئيسي في المرحلة وظروف العمل الوطني بالاجمال . وقد شرحنا ذلك من قبل .

ـ وكذا عن طبيعة تكون الحزب ، والفئات والاتجاهات التي تكتلت في صفوفه ، كما أشار الى ذلك ميثاقه نفسه ، وبالتحديد عن اختياراتها المتفاوتة ، ان لم يكن المتناقضة ، وغياب البرنامج القادر على مركزتها .

ـ واخيرا عن ظروف المرحلة التي تميزت بقمع منظم ، اصاب الحزب اصابات متفاوتة ، ولكنها اعاقت تطوره في كل حال ، وأملت عليه ان يعمل في السرية او ما يشبهها ، بتضامن وانسجام .

ولم يكد يهل العهد الاستقلالي ويعمد الحزب الى تنظيم صفوفه ، كما فعل خلال المؤتمر الاستثنائي وبعده (تنظيم شروط العضوية ـ تنظيم جهاز المفتشين ـ التوسع في البادية ـ توسع الاجهزة القيادية ...) حتى زالت مبررات الوحدة الوطنية والانسجام السياسي ، واطلت التناقضات الداخلية برؤوسها معلنة ميلاد مظهر جديد للوجود يتناسب مع المظهر الجديد الذي انتهت اليه البلاد ككل .

وسنحاول الاشارة الى هذه التناقضات ، في المجال الذي يهمنا هنا ، بالعناصر التاليـة :

ا ـ قدمنا ان علال الفاسي (من القاهرة) لم يرض عن النتائج التي خرجت بها مشاورات ايكس ـ ليبان . وابرزنا في معرض ذلك أن الحاج احمد بلافريج ـ باسم الحزب ـ صادق عليها من جنيف (وكان هو الكاتب العام) . ولما غالى علال الفاسي ـ من وجهة نظر منافسيه ـ في دعم نشاط المقاومة وجيش التحرير ، واطلق العنان لتصريحاته النارية ، قام محمد اليزيدي (وهو من قدماء رفقاء علال) بالتحفظ عليها ، وادعى ان الحزب لا يتبنى مواقف علال ... الخ ، ولم تكن هذه الاختلافات مجرد تاكتيك مناور يسعى لكسب ود فرنسا واظهار ارادة الحزب في تطبيق الالتزامات التي صادق عليها ، بل ولم تكن مجرد مشاحنات عابرة أملتها التطورات .. انها ـ اذا شئنا التحديد ـ بوادر خلاف سياسي ترتب عن وجود تعارضات جمة في فهم متطلبات اقرار السيادة بعد ايكس ـ ليبان، وفي فهم أسبقيات التحرير والبناء . وعلال الفاسي هنا ، بحكم توجهه العربي ـ الاسلامي الصريح ، وكذا بنظرة شمولية للدور الاستعماري في افريقيا الشمالية بخاصة ، كان يشايع الخط الجذري ـ التحرري الذي انبثق عن تصاعد معارك النضال الجماهيري على صعيد المنطقة بكاملها ، ووجد تعبيراته الكفاحية المناسبة في الحركات المسلحة التي هبت لمقاومة الاستعمار (1953 و 1955 في المغرب ـ 1954 في الجزائر .. مثلا) ، فيما كان الحزب ، لوجوده بالداخل ، ولتاثير قيادة محلية في صوغ اهدافه المرحلية ولاماها في بناء الاستقلال باقل الخسائر الممكنة ـ وهي في ذلك كانت تترجم الموقف المحافظ الذي انتهت اليه الفئات البورجوازية داخل الحزب ـ تراهن على التعاون السياسي ، وتأمل المشاركة في تسيير دفة الحكم اعتبارا لدورها التاريخي ، وتحبذ الاستفادة

السريعة من الفراغ الاداري والاقتصادي والسياسي الذي تولـد عن الانسحاب الفرنسي المشروط . فكانت بذلك تنتهج خطة محكمة لضبط اهداف الحزب ولجم المعارضة في صفوفه ، وتعمل في نفس الوقت على التقرب من القصر ما امكـن والارتباط بأهدافه بأسرع وقت ممكـن .

بيد أن خلافات من هذا النوع ، وغيرها كثير ، كانت مرحلية وعرضية ايضا . ولا يجب أن نفاجأ من مواقف علال الفاسي بالذات ، ولا من انقلابه السريع على التزاماته السابقة . فهو ، بدخوله النهائي الى المغرب ، عاين واقع الحال ، داخل الحزب وخارجه ، على الطبيعة ، ولمس بصورة خاصـة أن الاستمـرار السياسي في دعم خط لا يتبناه بالكامل ، سيجعل منه جسرا موضوعيا لتطورات غير محتملة . وهذا ما ظهر في علاقة علال الفاسي بجيش التحرير مثلا ، وظهر اكثر في الترددات التي لازمته حيال الصراع الداخلي في الحزب طوال مدة (ولا يجب أن نعزو ذلك كما فعل « آشفورد » وتبعه في ذلك Waterbury مثلا ، الى دوره الهامشي بين 1956 و 1959 في توجيه الحزب والسيطرة عليه .) .

ومعنى هذا ان ظهور ما يمكن تسميته بالتناقض البنيوي ـ وهو قديم ـ في صفوف حزب الاستقلال ، بين قيادة تقليدية بورجوازية محافظة ، تربت على مبدأ الاصلاح وناضلت في اطاره ، ولها سياسة محددة للاستفادة من الوضـع الجديد على اساس المصالح المعلقة منذ مدة ، وبين « كادر » واسع من المناضلين والمشايعين والانصار ، يجمعون في وعيهم ما يمكن اختصاره في مشروع التطور الجديد ، جعل الصراع في صفوف الحزب يتجه وجهة أخرى ، واحـدث بيـن المتصارعين أصطفافا من نوع جديد .

ب ـ لقد تركز الصراع في صفوف حزب الاستقلال بعد المؤتمر الاستثنائي مباشرة حول قضايا متعددة ، اهمها وابرزها القضية التنظيميـة بمـا كـانت تعنيه ـ اعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة (آخر تنظيم كان في 1945) ـ العلاقة بجيش التحرير ، او بقسم منه على الاقل ـ العلاقة بنقابة الاتحاد المغربي للشغل ـ والى جانب ذلك قضية سياسية متشعبة ترتبط بسياسة الحزب تجاه القصر ، ومنها تحديدا مواقفه تجاه الحكومات المتعاقبة والمسؤوليات الادارية التي كان عليه أن يتولاها ، والخطط التي كان يجب عليه ان يساهم في اقامتها ، ومـا شابـه ذلـك .

والصراع على هذا المستوى ، كما على المستوى السابق ، كان يستند الى اختلاف بين (بتشديد الياء وكسرها) في تقدير ظروف المرحلة الاستقلالية ، والتعامل السياسي والايديولوجي مع متطلباتها ، بما يعنيه ذلك من مجابهـة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية البارزة والملحة ، وكانت كثيرة . غيـر ان ما يقوله Waterbury من أن « ايا من فرقاء الاستقلال لم يكن يملك برنامجـا محددا بدقة ، وانه من الصحيح الحديث بهذا الصدد عن توجيهات سياسيـة

مختلفة » (44) ، يصلح أيضا للتأكيد على ان الصراع ، حول ما سلف ذكره ، كان في حقيقة الامر بين اطر سياسية ممثلة (بتشديد التاء وكسرها) اذا جاز القول ، وفي الهيئات القيادية أساسا ، وليس فيها وحدها بالطبع . (فقد لاحظ « لاكوتير » وجود وعي متقدم على صعيد القواعد (45) . ولذلك اكتسى طابع المعارضة الشخصية والذاتية العنيفة . وذلك على الاقل لغياب عناصر الاختلاف الواضح حول البرنامج السياسي والايديولوجي المفروض أن يكون قاعدة عامة لتحديد جوانب الصراع .

وهذا أيضا ما اعطى للصراع في المرحلة الاولى خصوصيته التنظيمية . وآية ذلك ان المظهر التنظيمي كان هو المظهر الرئيسي ومفتاح السيطرة على الحزب ايضا . ولذلك فلم يكن من الغريب ان تحتد المعارك بين الاطراف المتناقضة على هذه الواجهة . وعند ما تالفت اللجنة السياسية المكلفة بالاعداد للمؤتمر في (25 سبتمبر 1958) بعد محاولات سابقة للمصالحة واعادة بناء وحدة الحزب ـ وكانت تتالف من ممثلي أطراف الصراع (قاسم الزهيري ـ محمد بناني ـ محمد عبد الرزاق ـ ومحمد منصور) ـ أصبح من الواضح ان ما يؤلف الوحدة الحزبية ـ رغم شكليتها ـ لن يدوم طويلا . وان استمرار حكومة بلافريج ، كمظهر شكلي ـ خارجي لهذه الوحدة ، على الاقل في بداية عهدها ، لم يعد ممكنا . وهذا ما يفسر استقالة عبد الرحيم بوعبيد (وزير الاقتصاد) من جهة ـ رغم انه فسر بموقف الحكومة من احداث الريف وآزمور ـ ودخول الاطراف المعارضة لها في سلسلة من العمليات النضالية والدعائية ، اجبرتها على السقوط من جهة أخرى . اما تكوين حكومة عبد الله ابراهيم (وهي لم تضم من الاستقلاليين سوى خمسة وزراء زيادة على الرئيس : المحمدي في الداخلية ، محمد عواد في الدفاع ، التهامي عمار في الزراعة ، وعبد الكريم بن جلون في الشبيبة ، وبوعبيد في المالية زيادة على النيابة ..) فكانت في الواقع بمثابة اعلان رسمي للانفصال عن الحزب تحت ضغط الجناح الراديكالي العريض .

ج ـ ومن هنا بدا مسلسل انعقاد المؤتمرات الجهوية للحزب (25 يناير 1959) التي كانت مؤشرا بالغ الدلالة على الميل الانفصالي ، وانتهى بعد حملة من الاتهامات والاتهامات المضادة ـ بدوافع ايديولوجية لا تخلو من اثارة ـ الى اعلان حزب جديد ـ قديم (« انطلاقا من القمة وفي شروط كان يظهر انها قادرة على ضمان النجاح الكامل للعملية » (46) ، واصبح الطريق مفتوحا امام حزب الاستقلال لجمع اعضائه وأطره ، او ما تبقى من ذلك ، في مؤتمر عام عقد بين 8 و 10 يناير 1960 ، وتوج علال الفاسي فيه رئيسا فعليا للحزب ، بينما انسحب الحاج أحمد بلافريج بهدوء .

على هذا النحو اذن تطور الصراع وانتهى كذلك . ورغم أننا لم نذكر من

احداثه ومواقفه والقضايا التي ارتبطت به الا ما له صلة مباشرة بموضوعنا (وهي معروفة ومتداولة (47)) ، فان العناصر السالفة تسمح في رأينا بالوصول الى النتائج التالية :

ـ ان مرحلة ما بعد 1956 ، نقلت مركز التناقض الى بنية الحزب . ولما كان في نسيج هذه البنية من التعارضات المطموسة الشيء الكثير ، انفجر الخلاف على النحو الذي ذكرنا ، وتمركز ـ وهذا هو الاساس ـ حول قضايا كانت من صميم التوجه السياسي للاطراف المتصارعة .

لقد كانت القيادة الوطنية ـ التقليدية لحزب الاستقلال ، وهي التي كونت الحزب وطورته وحافظت له على وحدته أو انسجامه مدة من الزمن ، تريد الاحتفاظ بمركزها القيادي ، وتريد فوق ذلك تسخير الحزب ، في ظل المتغيرات الجديدة ، لاهدافها السياسية المباشرة دون اعتبارها لما في البنية الحزبية من تناقض ، وما في مطامح الفئات الاجتماعية المنصهرة فيها من تباين . وقد شجعها على ذلك ميلها الوطني للاصلاح واهتمامها الطبقي بجني ثمار الاستقلال في دائرة من المشروعية ، ولو اقتضى الامر منها أن تعمل ضد مصلحة الحزب موحدا كما بينت التجربة . وهذا يعني ان القيادة التقليدية كانت مصممة على فرض ايديولوجيتها البورجوازية الوطنية بهيمنة مكشوفة لمنع كل تحول راديكالي محتمل في صفوف الحزب .

ـ لقد كان الصراع في صفوف حزب الاستقلال متعدد الابعاد ، متغير المواقف ، وله أكثر من صفة . فقد مس في الحالة الاولى القضايا الساخنة التي كانت تتطلب المعالجة الفورية (جيش التحرير ، الثورة الجزائرية ، الجلاء ، القضايا التنظيمية ..) . وكان يكتسي في كل مرحلة ـ اذا تكلمنا عن الحالة الثانية ـ كسوة خاصة . (حكومة بلافريج ، وعبد الله ابراهيم ، ومن قبلهما حكومة البكاي ، التصفيفات السياسية ..) . اما صفاته فكانت طبقية واضحة (عند ما كان يتعلق الصراع بالمشاكل الخاصة بالاقتصاد الوطني والمشاكل الاجتماعية) وشخصية واضحة أيضا (دون ان يعني هذا انها ليست طبقية في التحليل الاخير) في العلاقة بالقصر . وفي احيان كثيرة كان يبرز الصراع وكأنه بين جيلين ، دون أن نستبعد وجود بعض الصفات الاقليمية والثقافية .. (48) . والتفسير المحتمل لكل هذا قد يعود الى غياب البرنامج السياسي والايديولوجي كقاعدة للصراع المنظم ، كما الى ظروف النشأة التاريخية واوضاع الصراع الوطني التي جابهها الحزب في السابق .

ـ ومع ذلك فقد كان الصراع بمظاهره المختلفة بين جبهتين واضحتين، دون أن نعدم وجود بعض التداخل بينهما . لكل واحدة منهما امتداداتها السياسية ، ولها تحالفاتها المرحلية . ونعني بين ممثلي الفئات العليا والوسطى من البورجوازية المتوسطة . وهذه هي التي توارثت قيادة الحزب

من الناحية العملية والسياسية مدة طويلة . وبين ممثلي معظم فئات البورجوازية الصغيرة المدينية والقروية ، التي التحقت بالعمل السياسي والكفاحي واظهرت فيه نشاطها الملموس قبل الخمسينات وبعدها بكثير . والصراع بين الجبهتين كان بالحق صراعا تقوده المصالح الوطنية العامة ، وكان مشحونا بكثير من الاوهام حول مستقبل البلاد في ظل الاستقلال : وكان من الضروري لذلك ان يختار حزب الاستقلال طريق البحث عن الانسجام الذاتي . وكان استمراره كحزب للبورجوازية الوطنية يقتضي ذلك بكل تاكيد . ولذلك فالانشقاق (1959) من هذه الناحية لم يكن سوى محصلة لهذا البحث .

6 ـ الحزب في المعارضة الوطنية البورجوازية :

لا غرو في ان الانشقاق كان حدثا بارزا في حياة حزب الاستقلال على عدة مستويات أهمها المستوى السياسي بالذات . فقد تخلص الحزب من التعارض الداخلي الذي اصاب مساره العام بالتعثر والتردد ، وسارع الى عقد مؤتمره الوطني (يناير 1960) لترتيب الوضعية على أكثر من صعيد ، ثم لفرز اختياره السياسي ـ الايديولوجي الواضح والمنسجم ما امكن . ولهذا السبب بالذات يجب ان نعتبر المؤتمر الوطني الخامس حدا فاصلا في حياة الحزب بين عهدين متمايزين في فترة ما بعد 1956 ، وهو في ذات الآن بداية مرحلة جديدة ، اقبل فيها على وضع اللبنات الاولى لموقفه من السلطة ومن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تقرير أوضاعها ورسم مستقبلها .

ولقد كان من المتوقع ، بعد الانشقاق ، ان ينخرط الحزب في ركب السلطة ويندمج في بنياتها ، لما كان واضحا في مواقفه السياسية وغيرها من عناصر اللقاء ونقط التشابه ، سيما وأن المعارضة التي قادها الحزب قبل 1960 وقبل انشقاقه بالذات ، كانت في ابرز نقطها من صنع جناحه الراديكالي ومن التزامه واحساسه ايضا بمطالب الفئات الدنيا من جماهير المدن والقرى ، ولم يكن للقيادة الرسمية فيه (اي الحزب) سوى دور جزئي في صنع القرار الخاص بهذه القضية أو تلك من قضايا الصراع والتناقض .. غير ان شيئا من ذلك لم يحصل على الوجه التام ، رغم ان الحزب عانى في حقيقة الامر من الضغوط التي مورست عليه لكي يشكل مع السلطة القائمة جبهة متحدة (أو منسجمة) للخروج بالبلاد من التوترات الداخلية التي مرت بها طوال مدة .

وقد جاء تكوين الحكومة الخامسة برئاسة الملك نفسه(24 / 5 / 1960) ووجود حزب الاستقلال فيها بستة وزراء فقط (المحمدي في الخارجية ، الطريس في العدل ، الدويري في التجارة ، عبد الكريم بن جلون في التعليم والشبيبة ، محمد الشرقاوي في البريد ، محمد بوستة في الوظيفة العمومية ..) ، لاجلاء حقيقة مفادها أن حزب الاستقلال يبحث عن طريق مستقل لخوض الصراع الاجتماعي والسياسي على أساس ما قرره مؤتمره الوطني من توجهات :

أ ـ الادارة والوظيفة العمومية = تمكينها من نظام موحد ـ احترام فصل السلط وتحديد صلاحيات مختلف الادارات ـ البنية الادارية المغربية ثقيلة جدا وتعرقل تطور البلاد ، وهي تحتاج الى أطر ادارية واقتصادية ـ (وخصوصا في الداخلية) ـ معربة ـ تمكين الادارة من جهاز مراقبة عادل .. ب ـ السياسة الاقتصادية = توسيع صادرات الانتاج المغربي ليشمل جميع الاسواق الخارجية ـ تحديد الواردات من المنتوجات الاساسية ـ ايجاد بحرية تجارية وطنية ـ تأميم وسائل الانتاج هو السبيل الى مغربة جميع القطاعات ـ تنظيم الافراد في خلايا اجتماعية بمسؤوليات محددة ، وذلك من أجل دفع الاقتصاد المغربي الى الاستقلال ـ تدخل الدولة لصالح التخطيط العام .. ج ـ الصناعة والتجارة = رفع العائد الوطني لضمان الشغل ـ ضمان التطور العادي للبلاد والحل الوحيد لذلك هو التصنيع ـ تسهيل الرواج التجاري على صعيد التجارة الداخلية ـ مراقبة الاثمان وتشجيع تكوين التعاونيات الاستهلاكية ـ حماية التجارة الخارجية بمعاهدات تجارية طويلة الامد وقروض التجهيز .. الى آخره .

هذا بالاضافة الى مطالب أخرى تتعلق بالوضعية المالية والنقدية ومشاكل الميزانية والوضعية الاجتماعية بعامة ، وبصورة خاصة اقامة الحياة الدستورية والاسراع بتمكين البلاد من المؤسسات التمثيلية .. فهذه التوجيهات ، وهناك أخرى ، كانت بمثابة اعلان ذكي عن شروط الحزب ، موحدا ، للقبول بالتحولات الجارية . وكانت بالمثل نقدا مباشرا للاوضاع كما تطورت بعد استقلال 1956 في غير ما مجال . بل ويجب أن تفهم كذلك ، لانها أظهرت مقدار التبرم الذي اضحت تعاني منه الفئات الاستقلالية لم يعمل لاحقا وخصوصا في مؤتمره الوطني السادس (1962) والسابع (1965) ، وأساسا ببيانه الشهير عن التعادلية (11 يناير 1963) الا على اعادة صياغة التوجهات المذكورة ، وفقا للظروف المستجدة ، وعلى ضوء النهج الذي اختطه لنفسه وكانت فيه آفاق المعارضة واضحة وبوادر الاستقلال محتملة .

والواقع أن هذه التوجهات كانت نقطة من نقط التحول العام الذي اصاب حزب الاستقلال بالانشقاق . فقد قام الحزب في يناير 1960 أيضا بتكوين مركزية عمالية مستقلة أطلق عليها (وفي ذلك ما لا يحصى من الدلالات) : الاتحاد العام للشغالين بالمغرب . (وفعل مثل ذلك في القطاع الطلابي) . وبالجملة فقد كان يبحث عن سند جماهيري يعطي لتوجهاته المذكورة أهمية خاصة ، تعيد له مجده السابق كحزب وطني عريض يمثل « الامة » ويقودها كما كان يصرح بذلك معظم قواده (49) ، فيما كان هو في الحقيقة يمثل ويقود طبقته (بدعم جماهيري) ، لا غير . وبعد وفاة محمد الخامس قبل الحزب بالدخول في الحكومة الجديدة بأربعة وزراء من أقطاب الحزب (يونيه 1961)

وأصبح علال الفاسي فيها بصورة خاصة وزيرا مكلفا بالشؤون الاسلامية ، لان الحزب كان يأمل من وراء ذلك ـ اعتمادا على نهجه الوطني البورجوازي في الاصلاح السياسي والاجتماعي ـ المساعدة في انجاز التحولات التي تفرضها وضعية الازمة العامة التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة . خاصة وأن التصميم الخماسي الذي أعده الفريق الوطني قبل هذه الفترة بقليل ، كان يقترح لذلك اهدافا تقدمية طموحة ، وكان من المفروض أن يخفف من عبئها الثقيل ويشعر الجماهير المنتجة بقدرتها على المساهمة في اقتصاد البلاد وتحريره من التبعية ، ويعطيها دورا في بناء الاستقلال الوطني بناء وطنيا راسخا . غير أن وصول حزب الاستقلال الى الحكومة ومساهمته في أعمالها ـ كان لسوء المفارقات ـ محطة أظهرت للحزب عمق الهوة التي تفصل بين توجهاته وبين الاختيارات التي أعلنت عنها السلطة السياسية القائمة . ولم يكن في مستطاع الاعلان عن الدستور (7 / 12 / 1963) ولا في الالتزام بفتح طريق التطور الديمقراطي أمام المجتمع تبعا لذلك (ومن خلال الانتخابات التي جرت في ماي 1963) ، التخفيف من شدة ارتباط حزب الاستقلال باختياراته ، ولا من حدة وقوفه ضد الاهداف الرأسمالية ـ التبعية . وقد تأكد ذلك بصورة واضحة ابان انعقاد المجلس الوطني السادس لحزب الاستقلال : (13 / 14 أبريل 1963) وخروجه بمجموعة من المقررات الاقتصادية ، زادت من توضيح البيان التاريخي المقتضب الذي أعلنه الحزب في 11 يناير 1963 ، وكان بمثابة اعلان لخروجه من الحكومة ، وفي ذات الآن ، بمثابة اعلانه للمعارضة .

على أن الوصول الى هذه النقطة يفرض علينا ان نبين مسبقا ان انطلاق الحزب في مسار جديد عزز به توقه التقليدي لانجاز الاستقلال الوطني على اساس ما يراه له من أهداف ، لم يكن بأي حال من الاحوال ، انطلاقا حاسما ولا دالا على تحول جذري . فالحزب في هذه المرحلة وخاصة بعد 1960 (رغم أنه اعاد تنظيم صفوفه وسلم قيادته بدون منافسة لزعمائه التقليديين وحاول تطبيق جانب من جوانب العمل الديمقراطي بين أعضائه ، خصوصا فيما يرجع للمشاكل المترتبة عن اندماج حزب الاصلاح بزعامة الطريس فيه ..) ، بقي مع ذلك وفيا لتراثه الاصلاحي القديم ، بل وجعل من وفائه هذا قاعدة من قواعد معارضته الحادة للمنشقين عنه من جهة (والذين تشكلوا بجميع المقاييس في اطار حزب تقدمي منافس له بقوة) وسياسة النظام فيما بعد ، وبصورة خاصة لتوجهاته الاقتصادية ، من جهة أخرى .

كما أن موقف الحزب من سياسة النظام لا يجب أن يفهم منه وقوفه ضد النظام برمته . فالمعروف تاريخيا أن حزب الاستقلال هو الذي اضفى على مؤسسة الملكية ذاتها ـ وهي النواة القائدة فيه ـ مسحة وطنية ، وارتبط معها في العمل الوطني منذ فترة أسبق عن وجوده كحزب بزمن طويل . وبعد

1956 أصبح الحزب مرتبطا اشد ما يكون عليه الارتباط بالنظام ، رغم ما أشرنا اليه من تناقضات ، وظل الحال عليه كذلك في الفترات اللاحقة . وآية ذلك أن الحزب كان يعتبر النظام ـ بمؤسسة الملكية ـ حجر الزاوية في حماية شخصية المغرب وضمان استقلاله وتطوير مستقبله . ومصدر خلافه معها كان حقوقيا ودستوريا ، ولا يتعدى الصلاحيات والوظائف ، وهو ما جعل الحزب من أشد المطالبين الحاحا في اقامة للحياة النيابية وبناء المؤسسات الديمقراطية . وصار ذلك 1960 من دواعي مساهمته في الحكومتين المتعاقبتين الى حدود 1963 . ولم يكن من الغريب لذلك أن يصبح حزب الاستقلال بعد اعلان حالة الاستثناء ، وابطال العمل بالدستور ، من أصلب الهيئات السياسية في المناداة بعودة الديمقراطية .. الخ .

نقول هذا على عموميته ، لكي نوضح أن خروج حزب الاستقلال من الحكومة في 1963 ، كان بكل معانيه خروجا عن سياسة النظام وليس عنه في ذاته . ومن ثم فوقوفه في المعارضة البرلمانية ، كان بما يعنيه هذا الوقوف من راديكالية ـ على علاته ـ محسوبا في عداد المواقف الوطنية التي واجهت التسلط الامبريالي على بلادنا ، وحاولت التصدي له بما في برنامج البورجوازية المتوسطة من طموح لاقرار رأسمالية الدولة الوطنية .

والحال أن العمل بالدستور ، وكذا حصول حزب الاستقلال في الانتخابات التي جرت في 1963 على 20 ٪ من أصوات الناخبين في البوادي و 35 ٪ في المدن (50) ، وعمله بالمقررات التي حددها مؤتمره الوطني السادس (يناير 1962) (51) ، وهي مقررات حاولت تسطير مجمل التعارضات التي أعلنها الحزب تجاه سياسة النظام (رغم مشاركته في الحكم وقتذاك) ، وكذا ببيان التعادلية الذي أعلن عنه قبل الانتخابات بوقت .. كل ذلك قدم مبررات موضوعية لانطلاق الحزب في خطة عملية ، لا يتقيد فيها الا بمواثيقه وأهدافه ، ومتحررا ـ بعد خروجه من الحكومة ـ مما كان يفرض على وجوده فيها (بعناصر أساسية من الحزب) من التزامات وتبعات لا تخلو من احراج .

وهذا يعني أن تجربة الحزب في المعارضة البرلمانية ، كانت بالنسبة اليه فرصة مثلى للتحرك في استقلال كبير عن المضايقات التي كانت تعترض السير في هذا السبيل . زد على ذلك أن الحزب وضع يده على بعض اللجان البرلمانية ذات التأثير الملموس في صياغة القوانين والمشاريع (52) (لجنة الشؤون الخارجية ـ الانعاش الوطني ـ الشؤون الاسلامية ـ المواصلات السلكية واللاسلكية ..) التي ترتبط بأهدافه من العمل البرلماني ، بل واستطاع الحزب ـ رغم الحساسيات السياسية والمفارقات الايديولوجية التي كانت تعترض ذلك ـ تحقيق تقارب تاكتيكي مع المعارضة الاتحادية . الامر الذي كان وراء عدة مشاريع ـ قوانين جعلت الاغلبية الحكومية (أخذا بعين الاعتبار انقساماتها وهشاشة تركيبها) في موقف ضعيف جداً . (53) .

ومع ذلك فقد كانت التجربة البرلمانية ، فترة عابرة ، لم تساعد الحزب الا في توضيح بعض جوانبه (المسألة الفلاحية ، البرنامج الاقتصادي ..) . غير أن الفائدة التي جناها الحزب من وجوده في البرلمان كمعارضة ، تمثلت بالخصوص في اقترابه من الفئات الاجتماعية التي كان يمثلها في المدن والبوادي، والاهتمام بقضاياها الحيوية . وهو ما أفاده كثيرا في توسيع قاعدته الاجتماعية ، جعلته اكثر تماسكا من غيره من الهيئات السياسية المنافسة له (كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية) أو المعارضة له أصلا (كالحركة الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ...) ، هذا من جانب . أما الجانب الآخر ، فقد ظهر مما مكن بعض الفئات البورجوازية في الحزب من تطوير مشروعاتها الاقتصادية والتجارية والعقارية ، رغم أنها ظلت تطالب باستمرار بتوفير أنسب الشروط لاستفادة اكثر معقولية .

وهذا ما يفسر في رأينا ، جانبا من جوانب الموقف الحازم الذي وقفه حزب الاستقلال من حل البرلمان وتعطيل العمل بالدستور بموجب الفصل 35 منه . وما الحاحه والحاح زعيمه علال الفاسي على المحاجة القانونية ، مع المراجع العليا في البلاد على هذا المستوى ، واستغلاله مختلف المناسبات للتشهير بلا شرعية اللجوء الى الفصل المذكور ـ لما في ذلك من خرق دستوري وقانوني ـ الا لاظهار الحاجة الاصلاحية ، السياسية بالذات ، لمتابعة النضال في اطار مضمون وشرعي ، ويتمتع فيه الحزب بامتيازات لا تحصى كمعارضة قوية وناجحة . بالرغم من أن « اساس السلطة بقي بين يدي الملك ، الذي لم ينظر بعين الامتنان لولادة روح برلمانية مستقلة . » (54) .

وهذا ما يفسر بدوره أيضا ، لماذا صرح علال الفاسي ـ قبل اعلان حالة الاستثناء ـ في المؤتمر السابع (فبراير 1965) بأن المجلس الوطني للحزب يرفض كل مشاركة في الحكومة ، منسجمة أو اتحادية ، ما لم يتم الاعلان عن اجراء انتخابات جديدة ، حرة ونزيهة ، في البلاد . وهو ما تكرر به القول في مارس 1965 بعد خطاب الملك الذي تضمن دعوة مفهومة « للوحدة الوطنية » . وأصبح بعد ماي 1965 (موعد اجتماع المجلس الوطني للحزب بعد انتفاضة الدار البيضاء) نداء للمطالبة بالعودة الى الشرعية . فالحزب كان يعمل بكل الوسائل لاشعار النظام بمزايا العمل الوطني المشترك في دائرة المشروعية الدستورية ؛ الامر الذي كان يعتبره النظام محاولة ـ غير ذكية ـ لتقييد حكمه المطلق وفرض الرقابة على أعماله وتوجيهاته . وبالجملة فقد كان التعارض هنا على حقيقته ، بين نزوع البورجوازية المتوسطة وفئاتها الدنيا بالاساس (مستندة في ذلك الى فئات عريضة من الجماهير الشعبية) لتنظيم الصراع الطبقي على أساس المصالح المتبادلة على صعيد المجتمع ، وذلك بالاحتكام الى ما يخوله القانون في هذا المجال للمتصارعين من أحكام وشرائع .. وبين

بورجوازية كومبرادورية (مدعومة بالملاكين العقاريين الكبار والبيروقراطية)، ربطت مصالحها استراتيجيا بالمصالح الامبريالية ، وشرعت في تحويل البلاد - اما يعود عليها بالفوائد الجمة - الى مستقر ثابت لنظام رأسمالي تبعي راسخ ، تطور تاريخيا في ارتباط مع تطور مصالح البورجوازية الاحتكارية الفرنسية في المغرب .

والحق أن الفترة التي اعقبت اعلان حالة الاستثناء ، كانت من هذه الناحية ، فترة اختبار حقيقي لدوافع التعارض المذكور . والذي يهمنا بالذات هو أن حزب الاستقلال وجد فيها فرصة ذا تأهمية كبرى لتجذير معارضته . ورغم ان المؤتمر السابع للحزب عقد قبل اعلان حالة الاستثناء بشهرين ، الا أن بوادر هذا التجذير كانت ظاهرة فيه . ومنها ان الحزب اعلن بصورة واضحة عن : عدم شرعية البنيات المتولدة عن تزييف الارادة الشعبيبة من جهة ، واغتصاب الاحكام القانونية للدستور من جهة أخرى - وعن يقينه في ان الديمقراطية السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، هي القادرة وحدها على تمكين الامة من سيادتها الكاملة وحقها في مراقبة السلطة التنفيذية واحترام استقلال السلطة القضائية .. الخ (55) .

لم نشر قبل هذا الى أن انتفاضة البيضاء (مارس 1965) كانت خير تعبير عن فشل السياسة المتبعة في ميدان التعليم بصورة أساسية ، وفي غيرها من الميادين بدون ريب . وقد وجدها حزب الاستقلال ، وهو في البرلمان وقتئذ ، مناسبة اخرى لاحراج النظام بما يدعو اليه من اصلاحات ، وموقفه من هذه الناحية كان اكثر تعبيرا من غيره فيما يرجع لدعم المطالب التي راجت وقت الانتفاضة ، ولو من باب احتوائها واحتواء المد النضالي الذي فجرته . وهو ما ظهر جليا في البيان الذي نشره حزب الاستقلال (9 أبريل 1965) عقب اعلان حالة الاستثناء ، بحيث طالب مرة أخرى بالعودة الى الشرعية والانتخاب الحر لبرلمان تمثيلي نابع من الارادة الشعبية وقادر على تنفيذ دوره التشريعي والدستوري ، وتشكيل حكومة نابعة من البرلمان وتدعمها أغلبية حقيقية.. الخ. بل وتطرفت منظمته الطلابية (10 أبريل 1965) وذهبت الى حد المطالبة بضرورة انتخاب جمعية تشريعية وتاسيسية ، للمزيد من تعميق هذا الاتجاه ، ومثله فعلت مركزيته النقابية بتاريخ 10 ابريل 1965 ايضا .

غير أن اعلان حالة الاستثناء ، كانت بمعنى آخر ، محاولة للضغط على المعارضة ومنها حزب الاستقلال ، والحد من نزوعها لتشكيل رأي عام وطني يساند مطالبها ويحتضن مشاريعها . فكان النظام أراد بذلك - انسجاما مع دوره السياسي في تصفية القوى السياسية المؤثرة في الصراع ولو كانت قوى بورجوازية - الحيلولة دون استفادة البورجوازية الوطنية ، وحزب الاستقلال على نحو

مؤكد ، من عناصر الأزمة الاجتماعية والسياسية التي فجرتها أحداث الدار البيضاء . فكان في مخططه أيضا ما يجعلها تقبل بدور الشريك التابع او مرغمة على القبول به . غير أن النظام لم يكن يريد قطع حبال التواصل مع اقرب القوى الوطنية اليه ، بل ومع جميع القوى السياسية الشرعية . وهو ما ترجمه في دعوته « للوحدة الوطنية » وفي شعارات أخرى ، بدون جدوى ، على الاقل فيما يرجع لموقف حزب الاستقلال الذي يعنينا أمره هنا .

وعن هذه المرحلة يمكن أن نتابع سياسة حزب الاستقلال ، انطلاقا من العناصر التالية :

أ ـ لقد ترافق دخول حزب الاستقلال في طور المعارضة الوطنية البورجوازية ، مع بلوغه كحزب سياسي ، مرحلة من النمو أظهرت لجميع الملاحظين انه أصبح يملك وجهة نظر محددة ، دقيقة ومفصلة ، وخالية ، بالمعنى الذي عرفه الحزب قبل سنة 1960 (تاريخ مؤتمره الوطني الخامس) أو تكاد من ضروب التناقضات التي فتتت وحدته . (56) ، اى ان الحزب تمكن عبر مؤتمراته المتتالية (1960 ـ 1962 ـ 1965 ثم فيما بعد 1967 ، أي المؤتمر الثامن) من بناء وحدته السياسية والايديولوجية على أساس خط سياسي نابع من قناعة البورجوازية المتوسطة ـ وهي العمود الفقري في الحزب ـ بضرورة متابعة خطوات بناء الاستقلال الوطني بالشروط التي كانت تطرحها. ولم يكن من الغريب أن يضع الحزب مختلف مؤتمراته السابقة تحت شعارات رنانة وذكية وتعكس ذلك في العمق (تصفية مخلفات الاستعمار ـ في جميع الميادين ـ الالحاح على الديمقراطية والحياة الدستورية ـ المطالبة بالشرعية ، هذا الى قضايا أخرى هامة كالمسألة الفلاحية والتعريب بوقضايا الادارة والاراضي المحتلة وشؤون الدين .. الخ) . وكان في هذه المتابعة ما يشعر خصومه بانه مقبل على مرحلة طويلة من المعارضة ، ولم يكن ذلك سرا على أحد في كل حال . وهو ما دخل فيه منذ 1963 مغتنما بذلك فرصة هامة لاظهار قوته من خلال برنامج مفصل ذي طابع استراتيجي حقا ، انتصر به على المعارضة الداخلية التي كان يلقاها جزئيا من بعض عناصر الفئات البورجوازية العليا ، وكذا على الواقع المتردي الذي ساهم في تشكيله بتعاونه الطويل مع النظام . وبكلمة واحدة ، فقد انتصر الحزب لقضية النضال الوطني وعزز بذلك الجبهة الشعبية .

ب ـ ان معارضة حزب الاستقلال لسياسة النظام كانت شاملة ، دستورية ، اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، فكرية أيضا ، وكان « وازعه » الاصلاحي يفرض عليه ، بناء على خطته في الاصلاح ، ان يعلن في وجه النظام بديلا متكاملا ، لاقناع الحركة الجماهيرية العريضة بجدواه ، ولاقناع النظام كذلك بوجاهته . وحزب الاستقلال ، في العموم ، كان يريد وضع حد للسيطرة

الاجنبية ، الاقتصادية والمالية ، على البلاد ، وهو ما صاغه في « تأميم » جميع المرافق الحيوية التي تتحكم في اقتصاد البلاد (مع ـ للمفارقة ـ تقديس واهم للملكية الفردية وما يرتبط بها من حرص على تشجيع المبادرة الاقتصادية الوطنية الفردية والراسمال الوطني الخاص ..) ، وكان يريد ان يجعل من شعار الارض (الارض لمن يحرثها) عنوانا لمكافحة تطور الرأسمالية الزراعية والحد من تسلط الملاكين العقاريين الكبار على أجود الاراضي المسترجعة ، وعلى المناطق ذات الاثر الفعال في تطور الفلاحة بالبادية . ثم كانت معركته من أجل تقريب الادارة والتعليم فرصة اخرى لاعلام البيروقراطية بوجاهة الشعار الذي لازم كفاحه الطويل وصار عقيدة راسخة في توجهه . اما دفاعه عن الديمقراطية (بما تعنيه من ديمقراطية اقتصادية واجتماعية) فقد أصبح للاثر الذي لاقاه هذا الدفاع في مرحلة ما بعد 1965 (57) خطة للحد من السلطات المطلقة التي كان يلجأ النظام اليها في كل حين لقمع مظاهر العمل الديمقراطي الوطني .. الخ .

فكان البرنامج الشامل اذن ، معلما لمعارضته ، الشيء الذي كسب به موقفا وطنيا هاما ، لم يكن بمستطاع القوى الوطنية الاخرى (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لصراعاته الداخلية والشلل الذي أصابه في هذه الفترة والضربات القمعية التي نزلت به ، والحزب الشيوعي نفسه لعزلته وضيق سبل العمل أمامه ..) الحصول عليه بسهولة .

وقد أدى هذا الكسب الى :

أ ـ تعميق صلاته بالجماهير المدينية والقروية التي كانت ترتبط به ، بل وتوسيع نشاطه الدعائي والاعلامي الى فئات اجتماعية ليست لها أية مصلحة فعلية في التعلق باهدافه ولا حتى في مشايعتها . ورغم المضايقات التي اصابت عمل حزب الاستقلال على هذا الصعيد ، وخصوصا في البوادي ، فقد ظهر بموقف المعارض الذي لا يكل ، واقنع الجماهير الملتفة حوله بجدوى معارضته .

ب ـ لجوء النظام بناء على ذلك ، الى التقليل من اهمية الدور الذي يقوم به ، وحرصه على تهميش قوته . وقد سلك النظام حيال الحزب في هذه الفترة مسلكين بارزين :

1 ـ تجاهل أهدافه ومطالبه ، والعمل على افراغها من محتواها ما امكن ، او الالتفاف عليها بسن جزء منها كمشاريع قوانين .. الخ (خصوصا فيما يرجع لتعريب الادارة وبعض قضايا المسألة الفلاحية ..) .

2 ـ والحيلولة دون تحول الحزب الى قوة ضاربة ، ولو في اطار المعارضة البورجوازية (المأمونة) . وقد تم ذلك بالتضييق على صحافته منعا ومصادرة ومحاكمة ، (محاكمة ادريس الفلاح وتوقيف جريدته « الامة الافريقية » لمدة .

الحجز الامتتالي لجريدة « العلم » و « الراي » (صدرت في 9 مارس 1965) .. الى غير ذلك ..) وبأشكال اخرى غير هذه لا موجب لذكرها هنا .

هناك اذن ، من خلال هذين العنصرين البارزين ، ما يحملنا على القول بأن الحزب استقل بسياسته الخاصة والعامة ، واستقر بتنظيمه المحكم في تربة الواقع ، وحدد علاقته بالنظام على أساس المعارضة ، وكون في اطار ذلك كله ، برنامجا منسجما وطموحا .

ولما انعقد مؤتمره الثامن (24 / 25 / 26 نوفمبر 1967) كان الحزب قد امتلك ، بدربة وعناية ، خطابا سياسيا وايديولوجيا محكم البناء والتصور ، يغطي مختلف القضايا التي كان يرى ضرورة تغطيتها بموقف او رأي ، بما في ذلك أعم القضايا الدولية في عدة مجالات ، واخصها على الصعيد العربي والافريقي . بل وكان الحزب قد عقد لذلك في سبتمبر 1965 مجلسا وطنيا خاصا تتل كل ذلك فيه بحثا ودراسة .

ويفهم من هذا القول أن انعقاد المؤتمر الثامن ، انما كان وقفة « منطقية » ـ قررها الحزب بمجموع أطره ـ لاعطاء نفس جديد لما اشرنا اليه في السابق . وهو ما يعني أيضا ان الحزب اعاد التذكير بجماع مطالبه ، بدءا من اقرار الديمقراطية (التي كانت بالذات شعار المؤتمر (58) وانتهاء بالتعليم والصحة والتقويم الخلقي .. ولم يكن هناك من جديد في انعقاد المؤتمر ، سوى وقوعه بعد هزيمة يونيه 1967 ، وبروز القضية الفلسطينية في جدول أعماله ، من خلال تحليل مفصل ، وصل فيه علا الفاسي الى اقتراح مفيد ومتميز . (59) ، حتى أصبحت القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت نقطة رئيسية في سياسته العربية ، وتحولت أيضا الى عنصر من عناصر تناقضه مع النظام .

بيد أن القول بأن المؤتمر الثامن (1967) لم يشكل حدثا رئيسيا متميزا في تطور سياسة الحزب ، ولا في حصوله على ما كان يترجاه من انخراطه في المعارضة البورجوازية .. لا يجب أن يفهم منه ركون الحزب الى مقتضيات « الامر الواقع » (الذي جعله النظام ديدنه في التعامل مع القوى السياسية الوطنية سواء بالتجاهل أو بالتهميش او بالقمع ، واساسا بتعنته المطلق في الاستجابة لمطالبها ..) بل ان طبيعة الصراع فرضت على الحزب اسلوبا متقدما في العمل ، تمثل اساسا في دعوته للوحدة الوطنية ، وحث الاحزاب والمنظمات الوطنية الاخرى على تكتيل جهودها ـ في دائرة المشروعية ـ لمجابهة مضاعفات الازمة الاقتصادية والسياسية المستمرة . وكان انعقاد المجلس الوطني للحزب مرتين متتاليتين في سنة واحدة (يونيه ـ ونوفمبر 1968) عنصرا مشجعا للسير في هذا الاتجاه . والواقع أن الحزب ـ خلافا لما كان يتوقعه الكثيرون ـ كان يتطور ـ من هذه الزاوية ـ بتطور عاملين هامين

في الوضع : أ ـ سياسة النظام نفسها ، وخاصة في المجالات ذات التأثير المباشر على اوضاع الجماهير . ب ـ تزايد النضال الجماهيري وتطور شعاراته النضالية . وكانت الحريات الديمقراطية الاساسية ، النقابية والسياسية ، وكذا قضية التعليم المزمنة في هذا المجال ، من أبرز القضايا التي اهتم بها الحزب .

وربما كان هذا التطور ـ والى حد ما الفشل الذي لقيه الحزب في الوصول الى أهدافه المطلبية ـ هو الذي اقنعه باعلان « ندائه التاريخي » الى جميع المنظمات الوطنية بتاريخ (26 ماي 1970) للالتفاف حول برنامج مستعجل ، يكون اطارا لتحقيق : ـ رفع حالة الاستثناء ـ انتخابات حرة ـ توزيع الاراضي على الفلاحين ـ تاميم بعض القطاعات الاساسية في الاقتصاد المغربي ـ مساهمة العمال في ادارة الشركات ـ تحرير الاراضي المحتلة .. . وكان علال الفاسي ، قد وجه نداء مماثلا قبل هذا التاريخ بأزيد من عام (20 يناير 1969)، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان وثيقة الاستقلال (1944) ، للعمل من أجل « عودة الديمقراطية » .. الخ .

ولم يكن يخفى أن اصرار حزب الاستقلال على المناداة بالديمقراطية يترجم في الواقع اصرار النظام ـ من الجانب الآخر ـ على المضي قدما في تنفيذ مشروعاته الاقتصادية والسياسية وغيرها، بغير رقابة أو استفادة تذكر، من طرف الاحزاب التي عملت بجانبه زمنا طويلاوكان من المفروض أن تلعب دورا مشاركا له على أساس تفاهم متفق عليه ، كما جرى العمل به في فترة مضطربة جدا ، أيام كان النظام يسعى الى الاستقرار ويحبذ الوفاق ، ويعمل مع الاطراف التي يهمها الامر ـ ومنها حزب الاستقلال كقوة رئيسية ـ على ارساء دعائم الديمقراطية . ولم يكن يخفى أيضا أن النظام ، لهذا الاعتبار وغيره، يستعد لاطلاق مبادرة « مستقلة » تضفي على وجوده في نظر الرأي العام المحلي والدولي لذلك بعض «الشرعية» ، وان المناخ الجماهيري يبدو حساسا تجاه كل بادرة تطلق عنان نضاله الوطني الديمقراطي ، زد على ذلك أن النضالات الاجتماعية ، النقابية والسياسية ، كانت متواصلة ، بل وانتقلت الى البادية .

واذا كان حزب الاستقلال قد خطط « للوحدة الوطنية » على الاقل مع الاحزاب التي كانت تقف في المعارضة البورجوازية مثله ، وتمكن من جذب حزب « الاتحاد الوطني للقوات الشعبية » مع المركزية العمالية (الاتحاد المغربي للشغل) للتحاور في أمرها على قاعدة برنامج مشترك ، وهو ما تم الاعلان عنه بتكوين « الكتلة الوطنية » في يوليوز 1970 ،، فقد عمد النظام بدوره ، امعانا في انفراده بالسلطة وبسلطة القرار النهائي أيضا ، الى اعلان الدستور (الثاني) في 8 يوليوز 1970 ، وعرضه على الاستفتاء بعد ذلك باسبوعين ، فيما رفضته « الكتلة » ودعت الى التصويت عليه بـ (لا) .

والواقع أن مرحلة الشد والجذب هذه لم تنته الا بوقوع الانقلاب العسكري الاول في صيف 1971 ، اعقبتها مرحلة جديدة في العمل السياسي سيأتي ذكرها فيما بعد .

هنا نتساءل : كيف تيسر لحزب الاستقلال أن يقود المعارضة البورجوازية الى هذا المنتهى ؟ . وما هي النتائج التي تمخضت عن معارضته ؟ .

1 ـ لقد عقد حزب الاستقلال بين 1963 و 1970 مؤتمرين وطنيين (1965 × 1967) ، أولهما قبل انتفاضة الدار البيضاء ، وثانيهما بعد هزيمة يونيه . كما اجتمع مجلسه الوطني (وهو أعلى سلطة بين المؤتمرين) لاجتماعات متكررة . ولم يصدر عن الحزب في هذه المرحلة ما يوحي بأنه يريد التعاون مع النظام (رغم أن الصلة بينهما لم تنقطع ابدا) ، او يصادق على سياسته (رغم ان المشاورات بينهما ظلت مستمرة) . واذا كان الحزب قد عارض بين 1963 و 1965 في اطار برلماني واضح ، فقد استمرت معارضته ، فيما بعد ، بل واحتدت ، تحت طائلة حكم حالة الاستثناء . ولما كان يطالب في المرحلة الاولى بالاصلاح ، أصبح يركز دعايته فيما بعد على الديمقراطية . ومعنى هذا أن قانون المعارضة البورجوازية عنده كان دستوريا ـ سياسيا ، واستمر كذلك فيما بعد .

فهل يعني هذا أن الحزب كان يعارض معارضة لا طبقية ؟ .

2 ـ ان جوابنا بلا سيكون بديهيا للغاية . ونحن نريد القول تحديدا أن حزب الاستقلال تطور في المعارضة بناء على المرتكزات الآتية :

ا ـ أن الحزب ، لاعتبارات تاريخية لا يمكن التفصيل فيها هنا ، كان يراهن بعد استقلال 1956 ، على مشاركة واسعة في الحكم ، على الاقل تضمن له حرية فعلية تمكنه من التحكم في اجراء الاصلاحات التي كان يراها ضرورية لاعطاء الاستقلال مضمونه الوطني . غير أن تجاربه المتكررة في الحكم اظهرت له ـ كما قدمنا ـ ان القيام بذلك متعذر لطبيعة السلطة السياسية القائمة في البلاد (أي انها ليست ملكية دستورية في اعتقاده) ، ولاختياراتها الراسمالية ـ التبعية بالنتيجة . والواقع أن هذا هو العنصر الايديولوجي الذي اقنعه ـ بعد تجارب مريرة لم يجن منها غير الاهمال ـ بالمرور الى المعارضة من باب تقويم السلطة القائمة .

فالمعارضة البورجوازية كانت هنا اذن للضغط وليس للتغيير ، للحوار الديمقراطي لا للصراع الطبقي ، وهذا ما يفسر لماذا ظل حزب الاستقلال ، رغم وجوده في المعارضة يعلي من شأن النظام ، ويدعو الى الاخاء الاجتماعي ، ويراهن كذلك على الاصلاح التربوي والاخلاقي ، وينفي ـ بالطبع ـ الصراع الطبقي .

ب ـ ان الفئات الدنيا والمتوسطة من البورجوازية التي كانت تقود الحزب وتوجهه ، بسند جماهيري ـ عمالي ـ فلاحي ظاهر ولا ينكر ، لم تر في الاجراءات

التي أقدم عليها الحكم بعد 1960 لترسيخ بنية النظام الراسمالي التبعي (مما لا يمكن التفصيل فيه هنا) ، ضربة موجهة ضد انتعاشها وتطورها ، والجماهير معها . وكانت القطاعات التي توجد فيها (وهي في الغالب قطاعات غير منتجة أولا تدر ارباحا كافية « للترسمل ») تحد من توقها المستمر للتحرر من سطوة الرأسمال الاجنبي الخاص والعام ، ومن تدخل الادارة والدولة نفسها في تقنين المشاريع الاقتصادية وتوجيهها بحسب الاختيارات الرأسمالية التي ارتضتها لها يمكن الاتفاق عليه مبدئيا بـ « تطوير التخلف » . ومعنى هذا أن الاحساس الاقتصادي بالتدهور المتنامي للفئات المذكورة اعلاه ولعموم الجماهير الكادحة على نفس المستوى ، كان يدفعها باستمرار للتعبير عن ضيقها الشديد والمطالبة باصلاح البنيات القائمة طمعا في التلاؤم معها والتطور الذاتي من داخلها . وكان هذا هو العنصر الاقتصادي – بعد العنصر الايديولوجي المذكور سابقا – الذي اعطى للمعارضة البورجوازية كما مارسها حزب الاستقلال ، وجاهة خاصة في الدفاع عن المصالح الوطنية بعامة ، التي كانت أحسن تعبير عن مصالح الرأسمال الوطني الخاص . وقد أحسن حزب الاستقلال بتطرفه على هذا المستوى ، لان ذلك ساهم في اظهار عمق الهوة بينه وبين الرأسمال « الكومبرادوري » – الامبريالي المتحكم في الاوضاع .

ج – ان حزب الاستقلال تمشيا مع قناعاته الوطنية – وهي قديمة – كان يريد الفوز بالمؤسسات الديمقراطية ، التمثيلية والتشريعية ، التي تعطي لمركزه الوطني في الصراع ، دورا شرعيا في صياغة الوجدان الشعبي . غير أن شيئا من ذلك لم يتم . وكان تكوين المجلس الوطني الاستشاري (بظهير 3 غشت 1956) – وكان حزب الاستقلال فيه بـ 10 ممثلين بما في ذلك رئيس المجلس المهدي بن بركة – مبادرة لاضفاء « الشرعية » على السلطة التشريعية والتنفيذية التي كانت بيد الملك . زد على ذلك ان « هذا المجلس بصنيعته (لم يكن) يحقق الفكرة الديمقراطية التي كان المواطنون يريدونها ، وهو بالتالي لا يستجيب للشق الثاني من وثيقة الاستقلال » كما يقول عبد الكريم غلاب (60). وكانت المحاولة الاولى لاعداد الدستور (وقد ترأس علال الفاسي مجلسه) فاشلة . حتى جاء دستور 1962 الذي قبله الحزب ،، وسارت التطورات على نحو ما هو معروف . ويعني هذا كما يقول غلاب « أن الحياة الدستورية في عهد الاستقلال لم تمارس الا مدة قليلة وهي : 18 شهرا و 19 يوما (من 18 نوفمبر 63 الى 7 يونيه 1965) في ظل الدستور الاول ، 17 شهرا و 6 أيام (من 9 أكتوبر 1970 الى منتصف مارس 1972 .. » (61) . كما يعني في ذات الآن – من وجهة نظرنا – أن حزب الاستقلال لم يتمتع بالحياة الديموقراطية الا 18 شهرا و 19 يوما ،، لانه لم يوافق على الدستور الثاني ، ولم يشارك بالتالي فيما تمخض عنه .

ولذلك فقد كانت مطالبة حزب الاستقلال باقرار الحياة الديمقراطية بالبلاد بمثابة ادانة صريحة لسيادة السلطة المطلقة، بالشرور والويلات المرتبطة بها. وذلك لان الحياة الديمقراطية ، هي بالضبط ، رئة الحزب ومتنفسه الوحيد . وكان الغاؤها بمثابة الغاء له، أو على الاقل لخط ثابت في ممارسته السياسية (62). فهذا اذن هو العنصر السياسي ـ الى جانب العنصرين السابقين ـ الذي أعطى لمعارضة حزب الاستقلال مضمونها البورجوازي الكامل وتميزت به فوق ذلك . وكانت في نفس الوقت ـ اعتبارا للتناقض الموجود في المجتمع وقتذاك ـ تعبيرا صريحا عن رفض الاستبداد والعمل بالاجراءات والاعراف (63). وما شابه .

يظهر هذا التحليل ، كما هو واضح ، أن معارضة حزب الاستقلال اذن ، كانت في حدود معينة استراتيجية ، ولكنها ليست (لم تكن) مطلقة ايضا . وهذا هو المعنى العميق لاستمرارها وتواصلها لانها من صنع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطبيعة التوجيه الطبقي ـ البورجوازي ـ الوطني الذي حددها . كما أن فيه معنى عميقا آخر لتحولها ، لانها لم تكن ضد النظام بل ضد سياسته كما قلنا في السابق . ويمكن التاكيد مسبقا ـ عند هذا الحد ـ أن التبدل التاكتيكي لسياسة النظام بعد الانقلابين العسكريين (71 و 1972) كان له مفعول واضح في تليين معارضة حزب الاستقلال ، بل ولعل تاثيره كان من دواعي التعديلات التي أدخلها الحزب على برنامجه العام في مؤتمره الوطني التاسع عام 1974 .

أما النتائج التي طرحنا حولها سؤالا محددا في السابق ، وهي من محصول سياسة المعارضة البورجوازية الاستقلالية تلك ، فيمكن اجمالها باختصار على النحو التالي :

1 ـ تطور البنية الايديولوجية للحزب ووضوح خطه السياسي ، بالاضافة الى انخراطه في النضال الوطني الديمقراطي في مرحلة تميزت بالاضطراب والصراع الحاد .

2 ـ توسع قاعدته الاجتماعية ، وازدياد قدرته على الاستقطاب الشعبي ، وخصوصا في المدن الكبرى . وقد ساهم في تكوين هذه الظاهرة ، وجود القوى السياسية الوطنية الاخرى في ظروف عصيبة بالاضافة الى الدور النشيط الذي لعبته المنظمات التابعة للحزب ، في الدعاية والتاثير . وكان ابرز مظهر لهذا الاستقطاب بعد 1970 بالخصوص هو انعقاد المؤتمر التاسع (1974) بمشاركة أزيد من 4000 عضو ، رغم المظاهر الاستعراضية التي اصطبغت بها هذه المشاركة .

3 ـ ولعل أهم نتيجة كانت هي تكوين « الكتلة الوطنية » في يوليوز 1970 ، وقيامها ، بانسجام ظاهر ، بعدة خطوات اجرائية للحيلولة دون تمرير مخطط

الدستور الثاني وما ترتب عنه ، وان يكن بدون جدوى . وقد أعاد تكوين « الكتلة الوطنية » الى الاذهان ماضي النضال الوطني الذي قاده حزب الاستقلال موحدا بين 1956 و 1959 ، على الاقل من الناحية الشكلية . ولكن المظهر الخارجي لم يكن كافيا للحكم بدقة وموضوعية ، على تجربة تحمل عدة مفارقات سياسية وايديولوجية . فقد كانت الكتلة مبادرة تاكتيكية مؤقتة أيضا لجمع قوة المعارضة البورجوازية في خندق واحد للضغط على الحكم من الخارج ، بعد أن فشلت بجميع محاولاتها الانفرادية ، في الوصول الى مبتغاها ، سواء بالصيغ التقليدية المعروفة (حكومة اتحاد وطني ـ حكومة منسجمة ـ حكومة منبثقة عن الشعب ...) أو بصيغ الحوار السري (الذي لا نعرف عنه ـ لسوء الحظ ـ اي شيء) . وقد بينت الاحداث ان هذه المبادرة (اى تكوين الكتلة ..) كانت ايضا لمنع خروج النضال الديمقراطي بمشروع جديد يتجاوز آفاق عملها وشعاراتها .

وقبل وقوع الانقلاب الثاني (16 غشت 1972) دخلت الكتلة موحدة في حوار يائس مع الحكم ، بعد تجاهل طويل . وقررت يوم 22 فبراير 1972 امتناعها عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور (الثالث) . وكان ذلك من آخر اعمالها ، اذ سرعان ما قاد الجناح الراديكالي في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عملية منظمة لفرز هويته المستقلة (قرارات 30 يوليوز 1972) فخرج المولود الجديد ـ القديم باسم مؤقت (الاتحاد الوطني ـ فرع الرباط) ، وانتهى بذلك مشروع التكتل .

●

يستفاد من كلامنا ان الحزب توصل الى كل ما ذكرنا ، اعتمادا على خطه الوطني في المعارضة البورجوازية . وهذا صحيح في رأينا ونحن نؤكده . غير ان الوقوف عند هذه النقطة لا يساعد على فهم حقيقة موضوعية لازمت حزب الاستقلال طوال عمله في الساحة المغربية ، ونعني بصورة خاصة ميله الوطني للاصلاح ، وانجراره في الغالب ـ بناء على ذلك ـ وراء مساومات ظرفية . واذا كان لنا أن نؤكد بأن هذا لا يمكن ان يفهم الا في اطار البنية الطبقية والسياسية والايديولوجية للحزب ، وهو ما لم نقم به لحد الآن الا أن هذا الفهم ـ اذا تم ـ لا يجب ان يغفل ، مع ذلك ، عنصرا تاريخيا في المشكل ، يرتبط أيضا بترسخ المفهوم الاصلاحي في أهدافه وشعاراته الخاصة والعامة ، التاكتيكية والاستراتيجية على السواء .

لقد ظل الحزب على استعداد كبير ، في مختلف الظروف والاوقات ـ بما في ذلك ابان المرحلة الاستعمارية ـ للمساومة ـ أحيانا بشروطه وهي حالات نادرة وفاشلة ، وغالبا بشروط النظام ـ على منطلقات ثابتة في برنامجه ، منذ زمن بعيد ، بل وسبق له أن اقام حولها ـ غير ما مرة ـ ضجيجا اعلاميا صاخبا ، كالقضية الموريطانية مثلا والاصلاح الزراعي والتعادلية نفسها والمسالة الديمقراطية وغيرها .

وعين ذلك ما وقع له بعد الانقلاب العسكري الثاني ، اذ عاد حزب الاستقلال مرة أخرى ، وفي ظروف كان النظام فيها ضعيفا ومعزولا، الى الحوار المفتوح ، وأعاد التذكير ببرنامجه ومتطلبات مساهمته في « حكومة اتحاد وطني » (بصورة خاصة في الجواب على الرسالة الملكية المؤرخة بـ 23 ديسمبر 1972) . ورغم أن الحوار لم ينته الى نتائج ايجابية بالنسبة للحزب ، فقد كان ، للظروف التي جرى فيها ، (تفجر مؤسسة الجيش - نضال جماهيري ديمقراطي متواصل - تدهور الاوضاع المعيشية ..) دالا ومؤشرا فيما تلاه من حوار.

وبعبارة أخرى فالتراكمات التي تطورت في بنية الحزب بسبب خطه الوطني في المعارضة البورجوازية من جهة ، وبوادر انفتاح الحكم على حلفائه التقليديين ومنهم حزب الاستقلال - ولو من باب الاستعانة بهم مرحليا على تجاوز أزمته الذاتية - ، بالاضافة الى بعض التغيرات الملموسة في الاوضاع الاقتصادية والسياسية وغيرها .. كل ذلك كان يمهد موضوعيا وذاتيا لآفاق المرحلة المقبلة من تطور حزب الاستقلال ، وخصوصا قبل المؤتمر الوطني التاسع في غشت 1974 ، وبعده بدون ريب . وهي مرحلة صادقت قيادة الحزب عن خوض غمارها في ظل مناخ سياسي جديد ، عادت للحزب فيه « شرعية » الحديث - كما فعل بضغط من علال الفاسي في أواخر الخمسينات - عن قضية الصحراء .

ومن المفارقات الكبرى في هذا الحديث، أن علال الفاسي ايضا - قبل وفاته بأيام فقط - هو الذي أعاد طرح القضية الصحراوية (ومعها القضية الفلسطينية) من الكويت . فهل نجد في قوله بأن « العبرة في الاعمال كلها بنقطة البداية التي تنطلق منها . والحق أن المستعمرين حينما رأوا الا مناص من استقلال المغرب حاولوا أن ينحرفوا به عن الطريق التي يجب عليه أن يسلكها . وانتم تعرفون رأيي في الاسلوب الذي اتبع في المفاوضات في ايكس - ليبان وما بعدها ، فقد استطاع الفرنسيون أن يجمعوا المغاربة في موائد صغيرة مستديرة وأن يجعلوا من الخونة والمذبذبين والاقطاعيين مخاطبين الى جانب رئيس الدولة وجانب المقاومين من الوطنيين . وهكذا تكونت الحكومة الاولى من ائتلاف مصطنع أملته توجيهات المفوضية السامية الفرنسية (...) ومن المعلوم أن هذه الحكومة اصبحت تمثل وضعا طبقيا لا يهتم بعدالة اجتماعية ولا باصلاح سياسي اهتمامه بتسيير الامور الجارية وحيازة السلطات (...) وطبعي أن يكون رأي حزب الاستقلال وموقفه فيها محدود النفوذ اذا لم نقل انه مكبوت .. » (64) ،، وهو قول قديم قيل في مرحلة المعارضة ، ما يدلنا - مع بعض أوجه التشابه - على سلوك حديث « يقال » الآن في مرحلة الائتلاف ؟؟ .

ان الموضوع هنا يفرض معالجة أخرى ، وهو ما سنقوم به في القسم الثاني من هذا البحث على ضوء وثائق الحزب وبرامج عمله .

هــوامــش :

(1) انظر : **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، نشر جسوس . بدون . ت. ص 127

(2) يعاد الى الذاكرة أن استصدار الظهير تم بترخيص من السلطات المخزنية وهي التي وقعت عليه . والتفسيرات التي يعطيها « الوطنيون » لذلك غير مقنعة ! .

(3) فسر علال الفاسي سياسة الظهير بكونها « ترمي لفرنسة المغرب لغويا وسياسيا وقضائيا . وتتخذ لذلك وسائل التفرقة بين عنصرين كبيرين في البلاد .. » انظر ذلك في : الحركات الاستقلالية . م . م ص 143 .

(4) انظر كتابه : — les partis Politiques Marocains éd. P.F.N.S.P. 1955 P. 17 et Suivi.

(5) انظر بعض التفاصيل الجديدة عن ذلك في الكتاب الوثائقي لاحد المساهمين في الاحداث : **الظهير البربري والحركة الوطنية** . ج حسن بوعياد ، دار الطباعة الحديثة 1979 ــ الدار البيضاء . المقدمة بصورة خاصة .

(6) انظر ذلك في الحركات الاستقلالية . م . م ص 146 .

(7) منها مثلا : مغرب (يوليوز 1932) ــ عمل الشعب ــ فرنسية (4 غشت 1933) السلام ، اسبوعية ــ عربية (1933) ــ الحياة ، عربية (1934) ــ الريف (1936) الحريــة (7 ديسمبر 1936) ــ الاطلس ، اسبوعية (1937) ــ العمــل الشعبــي . فــرنسيــة (فبراير 1937) .

(8) منها : جمعية طلبة شمال افريقيا (1927 باريز) ــ جمعية قدماء تلاميذ المعهد الاسلامي بفاس ــ جمعية قدماء ثانوية مولاي ادريس ...

(9) انظر كتابه : **الحركة الوطنية بالمغرب ج 1** 1976 . ص 137 .

(10) انظــر كتــاب : — Le Maroc : éd. Sociales 1956 P. 343 et Suivi.

(11) قــارن مــع — Le Maroc à l'épreuve J. et S. LACOUTURE éd. du Seuil 1958 - P. 131

(12) انظــر R. REZETTE . م . م ص 144

(13) نفس المصدر ص 144 ايضــا .

(14) انظر : الحركة الوطنية بالمغرب ، م ، ص 284 .

(15) مصدر مذكور ص 440 وما بعدها .

(16) م . م ص 271 .

(17) انظــر كتــابــه : — Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961 - éd. A. Colin 1962 P. 215 et Suiv.

(18) انظر كتابه : **التطورات السياسية في المملكة المغربية** (مترجم) دار الكتاب 1964 ص 83 وما بعدها . وجدير بالاشارة أن عبد الكريم غلاب (في المصدر المذكور آنفا) يرى عكس آشفورد (من الوجهة الوطنية) .

(19) نفــس المصــدر ص 91 .

(20) انظر ذلك في : الحركة الاستقلالية ، م. م . ص 289 . وما بعدها .

(21) حســب R. REZETTE م آ م ص 216 .

(22) انظر كتاب : **المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى** . نشر جسوس. بدون. ت. ص 159

(23) يشير LA COUTURE م. م ص 135 الى أن جريدة « العلم » (التــي صــدرت في يناير 1946) كانت توزع في بعض المراكز الفلاحية الصغيرة من طرف مندوبي الحزب .

(24) انظــر آشفــورد . م. م ص 136 وما بعدها .

(25) انظر فقرة منه في Lacouture . م. م ص 136 وما بعدها .

(26) انظر ذلك في : **المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952 ـ 1956** . عبد الرحيم الورديغي . مطبعة الانباء (بدون . ت) ص 39 وما بعدها .

(27) انظر كتابه : **— Une république pour un roi éd. Fayard 1974**

(28) وقد اورد P. July في المصدر المذكور قوله عن Faure (يوم كان هذا وزيرا للمالية في حكومة La niel) بانه : حول افريقيا الشمالية ستصبح مستقلة في ظرف عشر سنوات . انظر . م . م . ص 3 .

(29) الارقام كلها من P. July م . م . صفحات متفرقة : 24 ، 28 ، 29 ، 31 .

(30) انظر : **مذكرة القائد المغربي محمد البصري الى مؤتمر الحزب** (11 اكتوبر 1974) ص 4 .

(31) المصدر المذكور سابقا ص 154 ، 155 ، 158 و 185 .

(32) انقلا عن P. July م . م ص 189 .

(33) نفس المصدر ص 189 ايضا .

(34) نفس المصدر ص 193 .

(35) نفس المصدر . ص 194 .

(36) وقد اشاد محمد البصري في هذا المجال بمواقفه الشجاعة من المؤامرات التي كانت جارية لاجهاز عليه انظر : **الاختيار الثوري (مجلة) عدد 53 صيف 1981 . موضوع : تجربة الحركة الوطنية مع القصر ، ص 42 .**

(37) مصدر مذكور سابقا ص 143 .

(38) انظر . آشفورد . م . م ص 284 .

(39) يذكر آشفورد . م . م ص 314 أن « كثيرا من الاشخاص في غمرة الفرحة بعهد الاستقلال قد انضموا الى اي حزب سياسي او جماعة كانت تؤيد الملك . فبعضهم كانوا يحملون بطاقات حزب الاستقلال وحزب الشورى والحزب الشيوعي في نفس الوقت » .

(40) نفس المصدر ص 282 .

(41) راجع لمزيد من المعلومات : **— La commandeur des croyants : J. Waterbury P.U.F. 1975 P. 207 T. par C. AUBIN**

(42) مصدر مذكور ص 220 .

(43) لقد اجاب محمد البصري عن هذا السؤال بصيغة اخرى ، يحسن الرجوع اليها في : مذكرة القائد المغربي . م . م ص 4 .

(44) مصدر مذكور ص 203 .

(45) مصدر مذكور سابقا ص 145 .

(46) انظر : **— La mort lente du mouvement national : au Maroc C. PALAZZOLI P. 238, in A.A.N XI. 1972 éd. CNRS 1973.**

(47) ذكرها Waterbury (م. م ص 193 وما بعدها وآشفورد (م. م ص 298 وما بعدها) وانظر ايضا : **حول ظروف انشقاق حزب الاستقلال سنة 1959** . احمد الكوهن المغيلي . الاساس (مجلة) العدد 2 مارس 1978 ص 18 وما بعدها .

(48) نحيل القارىء هنا الى دراسة مهمة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن ذلك بعنوان : **— La formation des élites politiques Maghrebines. ouv. Coll. éd. L.G.D.J. 1973**

(49) وقد صرح علال الفاسي في تقريره المذهبي للمؤتمر السادس (1962) قائلا : « ومع ان هيئات عديدة تكونت لتزاحم حزبنا في الاسم والمسمى ، فان التاريخ يشهد انها لم تكن اكثر من مساعد لحزبنا على قيادة الامة .. » انظر ذلك في : **منهج الاستقلالية** ، مطبعة الرسالة ، الرباط . ص 8 .

(50) راجع لمزيد من التفاصيل Waterbury ، م. م. ص 19 2(في الهامش) .

(51) راجع ذلك في : منهج الاستقلالية ، م. م.

(52) من تلك المشاريع على سبيل المثال : استرجاع اراضي المعمرين وسن قانون يقضي بالا يملك الاراضي الفلاحية الا من له الجنسية المغربية ـ اقتراح قانون الاصلاح الزراعي ـ توحيد المحاكم ومغربة القضاء وتعريبه ـ تعريب الادارة ـ وضعيه الموظفين المدنيين ـ منع بيع الخمور وتوزيعها في الاماكن العامة ـ اقتراح قانون بتاميم معامل انتاج وتصنيع السكر وتاميم المعادن ـ اقتراح قانون بتعديل قانون الصحة ...

(53) انظر لمزيد من التفاصيل : — **Bilan de l'expérience parlementaire marocaine. P. CHAMBERGEANT P. 101 et Suiv. in; A.A.N. IV 1965, éd. CNRS 1975.**

(54) نفس المصدر ص 106 .

(55) يمكن الرجوع الى مقررات المؤتمر في **A,A,N,** م. م ص 680 وما بعدها .

(56) يعاد الى الذاكرة ان بعض اعضاء الحزب ، وهم من الاطر ، ساهموا بدور واضح في ذلك ، غلاب مثلا بكتابه : الاستقلالية .. وعبد الحميد عواد بـ الاستقلالية والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ... **الخ** .

(57) قبل انعقاد المؤتمر الوطني السابع (فبراير 1965) صرح علال الفاسي لـ « جون افريك » : بان المؤتمر سيذكر الراي العام بان حزب الاستقلال سيناضل الى ان يتحقق الاستقلال كاملا .. اي ما يعني الوصول الى تحقيق ديمقراطية أصيلة اقتصادية واجتماعية . وقد عدد مطالب الحزب فـي :

ـ اقامة مجتمع بدون طبقات تسودها العدالة الاجتماعية

ـ الاصـلاح الـزراعـي

ـ تاميم التجارة الخارجية والثروات المعدنية والطاقة

ـ سياسة ديناميكية في الشغـل

وقد طالب بانتخابات جديدة بشرط أن تمر في الحرية والوضوح المطلق وبدون تزييف . وصرح بأن دستور 1962 لم يكن مناسبا .

(58) وفيها قال علال الفاسي في التقرير المذهبي : « وها نحن أولا مجتمعون في هذا المؤتمر وشعارنا من اجل ديمقراطية حقة ، لان الديمقراطية الحق في نظرنا هي العلاج النافع لما اصاب العرب في المشرق والمغرب من نكبات .. »

انظر : **دائما مع الشعب** . مطبعة الرسالة . 1967 . ص 8

(59) وقد جاء فيه : 1 ـ تخلي اليهود عن الصبغة الدينية والسلالية التي اعطوها لدولتهم . 2 ـ تخلي العرب عن فكرة اجلاء اليهود الذين استوطنوا فلسطين ! 3 ـ جـلاء الجيوش الاسرائيلية عن الاراضي العربية التي احتلتها في الاردن وسورية وغزة وسيناء وارجاعها الى حكومتها . 4 ـ عودة اللاجئين العرب الى ديارهم وتعويض اليهود عما فقدوه من مال بسبب تشردهم. 5 ـ تاسيس دولة لادينية فلسطينية في الضفة التي تسمى اليوم باسرائيل واعطاؤها اسم الجمهورية الديمقراطية الفلسطينية . 6 ـ طبقا لما يقرره المؤتمر التاسيسي يوضع دستور الجمهورية على اساس وفاقي بين الديانات والطوائف ، بحيث توزع السلطة بصفة عادلة شبيهة بالصفة الجاري بها العمل في لبنان ، وتكون اللغتان العربية والعبرية رسميتين للدولة ...

انظر ذلك في المصدر السابق ص 33 وما بعدها .

(60) انظر كتابه : **التطور الدستوري والنيابي في المغرب 1908 ـ 1977** . شركـة الطبـع والنشر 1978 . الدار البيضاء ص 158 .

(61) نفـس المصـدر ص 231 .

(62) من الامور الدالة أن عبد الكريم غلاب ، وهو عضو قيادي في الحزب ، يشرح ركود النشاط السياسي بعد حالة الاستثناء وانتشار الفساد والـرشوة في أجهـزة الدولـة بغيـاب الديمقراطية . انظر ذلك في : التطور الدستوري والنيابي م. م. ص. 226 .

(63) يعاد الى الذاكرة ان رئيس تحرير « الامة الافريقية » (التابعة لحزب الاستقلال) حوكم في 1965 لنشره خطاب علال الفاسي الذي قال فيه (عن جمال الدين الافغاني) ما معناه : ان الشعب يمكن ان يحكم بدون ملك ، ولا يمكن للملك ان يحكم بدون شعب .

(64) من استجواب قديم اعادت جريدة « العلم » نشره بتاريخ 21 فبراير 1981 . الصفحـة الثامنة بعنوان : **سنوات الانطلاق الناقص** .

«كرونولوجي» ببعض التطورات العامة التي رافقت مسيرة حزب الاستقلال بين 1944 - 1974

ملاحظة :

أعد هذا «الكرونولوجي» اعتمادا على أغلب المصادر المذكورة في البحث . يضاف اليها :

1 - ALLAL EL FASSI ou l'histoide de l'Istiqlal
A. GAUDIO. éd. A. Moreau 1972

2 - Annuaire de l'Afrique du Nord
XIII 1974. éd C.N.R.S. 1975

نوفمبر 1942 : نزول قوات الحلفاء في شمال افريقيا

دسمبر 1943 : تأليف حزب الاستقلال .

---

11 يناير 1944 : وثيقة الاستقلال . وتشتمل على : « المطالبة بالاستقلال ـ اقرار الملكية الدستورية كنظام للمملكة ـ التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلاد وتحقيق الاصلاح المنشود بصفته أمرا داخليا لا حق للفرنسيين بالتدخل في أمره » علال الفاسي (المغرب العربي منذ الحرب العالمية الاولى ـ ص 40 1) .

مارس 1945 : حزب الاستقلال يعمل من أجل تدويل القضية المغربية .

---

14 يوليوز 1945 : تحرير عدد من المعتقلين السياسيين التابعين لحزب الاستقلال

اكتوبر 1945 : احداث تغييرات هامة في صفوف حزب الاستقلال : انشاء لجنة قيادية مؤلفة من 25 عضوا ، ومجلس تنفيذي مؤلف من 4 أعضاء .

ربيع 1946 : عودة علال الفاسي من منفاه بالغابون بعد 9 سنوات ، وأصبح مباشرة رئيسا للحزب ، فيما كانت الامانة العامة بيد الحاج أحمد بلافريج .

---

10 ابريل 1947 : محمد الخامس يلقي خطابه « التاريخي » بطنجة ، ويعلن فيه أمام ممثلي الدول الاجنبية عن « مطالب البلاد وعن رغبة الدولة الشريفة في المحافظة على علاقاتها التاريخية مع جميع الدول الاجنبية .. »

---

14 ماي 1947 : تعيين الجنرال « جوان » في المغرب .

---

25 ماي 1947 : علال الفاسي يصل الى القاهرة .

---

9 ديسمبر 1947 : انشاء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة .

---

5 يناير 1948 : عبد الكريم الخطابي ينشر بيانا وقع عليه ممثلوا أهم الاحزاب السياسية بشمال افريقيا ، والتزم الجميع بالنضال من أجل الاستقلال ورفض جميع المفاوضات مع السلطات الاستعمارية .

---

1 ماي 1949 : جريدة « العلم » تخصص عدة مقالات للنضال النقابي .

---

20 اكتوبر 1950 : علال الفاسي يصرح « لمنبر الامم » بأن حزب الاستقلال يدافع دائما عن أن التنظيم النقابي في المغرب ، يجب أن يكون للمغاربة وحدهم .

ابريل 1951 : قيام الجبهة الوطنية بين حزب الاستقلال وحزب الاصلاح وحزب الشورى . وقد تم الاعلان عن ذلك من طنجة .

سبتمبر 1951 : صدور العدد الاول من الاسبوعية « الاستقلال » بالفرنسية . وقد خصصت عدة مقالات لحق المغاربة في « التنقيب » .

---

4 أكتوبر 1951 : وزير خارجية مصر يطلب من الامين العام للامم المتحدة بوضع الشكوى المغربية ـ على جدول الاعمال ـ بخصوص « نقض فرنسا لشرعية (الامم المتحدة) وإعلان حقوق الانسان » . وقد أصدر الامين العام لحزب الاستقلال بعد فشل الطلب (19 أكتوبر) بيانا قال فيه : « ان الشعب المغربي يعرف معرفة أكيدة أن الامم المتحدة ليست محكمة لها وظائف تنفيذية ، وانما هي منبر ، أصبح العالم عن طريقه يعرف مطلبنا للاستقلال ويدرك ظلامات الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا .. »

فاتح ماي 1952 : « العلم » تخصص عدة مقالات (كتب بعضها زعماء نقابيون معروفون : الطيب بن بوعزة مثلا) لاطلاق حملة صحفية من أجل الحريات النقابية

---

8 ديسمبر 1952 : حزب الاستقلال يتلقى ضربة قمعية شديدة . فعلى اثر مقتل فرحات حشاد ، زعيم النقابات العمالية في تونس ، قرر حزب الاستقلال والاتحاد النقابي المغربي الاضراب العام . ولكن السلطة العسكرية الفرنسية « نفذت ما أمر به جلاد البيضاء « بونيفاس » فأرسلت جيوشها للقيام بمذبحة عشيمة في هذه المدينة ، كانت نتيجتها قتل زهاء الاربعة آلاف من الوطنيين المغاربة واعتقال زعماء حزب الاستقلال والاتحاد النقابي وآلاف الانصار ومنع حزب الاستقلال وتوقيف جميع الجرائد الوطنية »

---

16 غشت 1953 : حزب الاستقلال بوجدة (والناحية) يصدر تعليمات للمواطنين بالتظاهر احتجاجا على ما يحاك ضد السلطان محمد بن يوسف ، وذلك قبل أن يتعرض للنفي بأربعة أيام فقط .

---

24 غشت : 1953 : سلطات الحماية تعتقل عشرة أفراد من مسؤولي حزب الاستقلال وتبعدهم عن الرباط ، وهم : أبو بكر الشرقاوي ، عبد الرزاق القباج ، احمد الزموري ، العوني احميدة ، بن المهدي ، بن ابراهيم ، ابن سعيد ، العكاري ، العيساوي (الاب والابن ..) . وفي نفس اليوم بمكناس اعتقل أعضاء اللجنة المحلية للحزب ومنهم المحامي ادريس المحمدي ، ونفوا الى الصحراء .

سبتمبر 1953 : السلطان عرفة يقوم بتعديلات في صفوف الجهاز السياسي والاداري وبصفة خاصة كل من له علاقة بحزب الاستقلال : عمر القباج ، العربي السرايري ، ابو بكر الصبيحي ، الطاهر الشرقاوي الحفيان، مولاي الكبير بن زيدان (نقيب الشرفاء العلويين بمكناس). كما نفي الى تزنيت العلامة (وزير العدل السابق) الشيخ محمد بن العربي العلوي .

---

5 اكتوبر 1953 : علال الفاسي يصرح « لروز اليوسف » بأن على الدول العربية أن تقاطع المواد الفرنسية وأن تمنع نزول الطائرات وارساء البواخر في المراسي العربية ، وأن تؤمم المدارس والبعثات الثقافية

الفرنسية في بلدانها .. ثم قطع العلاقات الدبلوماسية .. وقد ساند التونسي صالح بن يوسف هذه الدعوة ، كما قام علماء الازهر بتوجيه نداء يندددون فيه بالمغاربة الذين يتعاونون مع الاستعمار .

---

24 دجنبر 1953 : قنبلة السوق المركزي : 20 قتيلا ، 28 جريحا . وقد أدان الحزب هذه العملية .

ديسمبر 1953 : انطلاق أعمال المقاومة الحضرية المسلحة بصورة منتظمة ..

يونيه 1954 : اعدام المقاوم الراشيدي ، بعد مثوله أمام المحكمة العسكرية بالدار البيضاء .

---

20 غشت 1954 بلافريج يصرح من « جنيف » بالشروط الاساسية الثلاثة لحل الازمة المغربية (بعد لقائه بعلال في اسبانيا لهذا الغرض) . وكانت الشروط هي :

- رجوع السلطان الشرعي (من مدغشقر الى فرنسا)
- تحرير المعتقلين السياسيين
- مراجعة التشريع الجاري به العمل منذ 20 غشت 1953 .

---

5 اكتوبر 1954 : المحكمة العسكرية الفرنسية (في عهد المقيم « لاكوسط ») تعلن قرارها بتسريح 51 مسيرا بارزا من حزب الاستقلال وبعض النقابيين : الفقيه محمد غازي ، أحمد اليزيدي ، عبد الرحيم بوعبيد، عبد الله ابراهيم ، أبو بكر القادري ، قاسم الزهيري ، ابو بكر حركات ، الهاشمي افيلال ، عمر بن عبد الجليل ، والطيب بن بوعزة والتباري وبلعيد والمحجوب بن الصديق ..

اكتوبر 1954 : اجراءات مماثلة بمكناس : 40 معتقلا يتم تحريرهم ، ومنهم ادريس المحمدي ، عمر بن شمسي ..

29/22 نوفمبر 1954 : علال الفاسي يجتمع بمحمد خيضر (الجزائر) وابراهيم طوبال (تونس) وكوان ضان (الفيتنام) لدراسة وسائل تنسيق عمل المنظمات التي يمثلونها لاجبار فرنسا على الاعتراف بمبدأ الاستقلال القادم .

---

5 مارس 1955 : انزال شحنة من السلاح من باخرة « دينا » في كبدانة (قرب الناظور) بحضور وفود عن الجزائر والمغرب .. تمثل جيش التحرير..

مارس 1955 : الجنرال «فالينو» (مندوب اسبانيا بتطوان) يتصل (بترخيص من فرانكو) بعلال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني بشأن تنظيم جيش التحرير ..

---

18 مايو 1955 : ادريس المحمدي (عن حزب الاستقلال) ، بعد خروجه من السجن يلتقي في باريز مع P. July وزير الشؤون التونسية والمغربية ، لاجراء مفاوضات أولية ، رسمية ، مباشرة .

---

18 غشت 1955 : حزب الاستقلال على لسان عبد الرحيم بوعبيد يرفض مشاركته في حكومة مغربية تحت سلطة مولاي عرفة « الذي يجهله الشعب المغربي » .

---

22 غشت 1955 : مجزرة وادي زم .

---

1 أكتوبر 1955 : عناصر مسلحة تنتمي لجيش التحرير تهاجم مراكز ايموزار مارموشة وبركين وابوزينب .. وتيزي اوزلي .

---

10 اكتوبر 1955 . محمد اليزيدي يصرح لجريدة « لوموند » (باسم فرع حزب الاستقلال بالرباط) قائلا : بان حزب الاستقلال لا علاقة له بحوادث الريف (التي قام بها جيش التحرير) ، ويضيف : اذا كان علال الفاسي هو الذي يشجع الحركة « الثورية بالريف » فان الرجل لا يتكلم الا باسمه (وليس باسم حزب الاستقلال) .

---

8 نوفمبر 1955 : الحزب يصادق على أن يكون محمد بن يوسف هو المخاطب الرئيسي للحكومة الفرنسية ، وذلك للتفاوض في شان المستقبل السياسي للمغرب .

---

16 نوفمبر 1955 : عودة محمد الخامس من المنفى .

---

26 نوفمبر 1955 : السلطان محمد الخامس يستدعي مسيري حزب الاستقلال لاقناعهم بالمشاركة في حكومة المفاوضات التي كان يرأسها امبارك البكاي . وقد قوبل اقتراحه بايعاز من المهدي بن بركة .

---

1 ديسمبر 1955 : المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال . وقد تغيب عنه علال الفاسي . عبد الرحيم بوعبيد هو الذي قدم التقرير السياسي العام .

يناير 1956 : علال الفاسي من القاهرة يصرح بأن جيش التحرير سوف لن ينهي المعركة الا اذا أصبحت الحكومة المغربية المسؤولة الوحيدة عن الامن والدفاع ، ويرفض مساندة حكومة البكاي (التي كان الحزب ممثلا فيها بعدة وزراء) اذا أدانت عمل المقاومة المسلحة في المدن والبوادي .

---

28 يناير 1956 : بعد الاقتتال الذي حدث بسوق الاربعاء بين أنصار حزب الاستقلال وأنصار حزب الشورى .. انشات لجنة لتوحيد الاحزاب السياسية المغربية (بمبادرة من الامين العام للمؤتمر الاسلامي) وتالفت من مندوبين عن حزب الاستقلال (بن بركة ـ القادري ..) حزب الشورى والاستقلال (معنينو) حزب الوحدة (الناصري) حزب الاصلاح الوطني (محمد الخطيب) ، ووقعت على تصريح مشترك ينهي النزاعات المحتملة بينها .

---

2 مارس 1956 : اعلان فرنسا لاستقلال المغرب .

8/4 ابريل 1956 : لقاء علال الفاسي ومحمد الخامس بالسفارة المصرية

(مدريد) للتباحث حول الحدود الحقيقية للمغرب . وقد توافق هذا اللقاء مع المفاوضات المغربية ـ الاسبانية الخاصة بتوقيع اعلان استقلال المنطقة الشمالية .

---

8 ابريل 1956 : البكاي ، رئيس الحكومة ، يوقع اتفاق استقلال المنطقة الشمالية من المغرب ، دون أن يتضمن الاتفاق تحرير سبتة ومليلية والجزر الجعفرية والصحراء .
علال الفاسي يوم 10 أبريل 1956 يطالب بالصحراء .

---

10 أبريل 1956 : علال الفاسي يصرح لجريدة (لومند) « بأن موريطانيا هي جزء من التراب المغربي » ويطالب باستشارة السكان في الامر . وقد عقب عبد الله ابراهيم (كاتب الدولة في الاعلام وقتذاك) بأن تصريح علال يلزمه وحده .

أبريل 1956 : قوات جيش التحرير تتمركز في سهل درعة .

ماي 1956 : عبد الكريم الخطابي يعلن من القاهرة معارضته لحل جيش التحرير ويصرح بأن الجيش لم ينشأ لتحرير المغرب وحده . وقد وزع بفاس منشور يحمل نفس التصريح : « ان الاستقلال الحقيقي للمغرب لا يمكن أن يكون ولن يكون الا استقلال افريقيا الشمالية بكاملها » . أما علال الفاسي (الموجود بالقاهرة أيضا) فقد عارض ذلك وصرح : بأن جيش التحرير سيظل تحت الامرة العليا للسلطان وسيطبق جميع الاوامر التي يصدرها اليه .

---

14 ماي 1956 : انشاء القوات المسلحة المغربية واستعراضها في شارع محمد الخامس بالرباط بحضور بعض عناصر جيش التحرير (من الشمال).

---

15 يونيه 1956 : بلافريج يعود من مدريد بعد المفاوضات الثانية مع اسبانيا حول مستقبل سبتة ومليلية والصحراء ... بدون نتائج .

---

18 يونيه 1956 : علال الفاسي في طنجة وتطوان يطالب بالجلاء عن المناطق المحتلة (سبتة ومليلية ...) بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة المقاوم محمد الزرقطوني .

---

5 يوليوز 1956 : علال الفاسي يعقد ندوة صحفية في القاهرة يعلن فيها ان الاتفاق الفرنسي ـ المغربي حول الاستقلال يتضمن اجراء مفاوضات حول مسألة حدود المغرب . ويعلن عن خريطته الشهيرة التي أعدها عبد الكبير الفاسي مدير مكتب الحزب بمدريد . وقد وزعت الخريطة في نفس اليوم بشوارع طنجة .

---

14 يوليوز 1956 : اغتيال القائد عباس المسعدي بعد اختطافه من منطقة تازة . وقد اعتقل على اثر ذلك قائد جيش التحرير بمنطقة تاونات السيد حجاج بأمر من قائد القوات المسلحة الملكية واتهم بتدبير محاولة الاغتيال بأمر من بعض القادة المعارضين لحل جيش التحرير ..

---

18 غشت 1956 : اجتماع المجلس الوطني للحزب (الاول من نوعه بعد الاستقلال) ووقوفه ضد « مؤامرة الاقطاع والاقليمية » ، وذلك على اثر الحملة التي قادتها القوى الرجعية في البلاد ضد الحزب .

غشت 1956 : انعقاد المجلس الوطني لحركة المقاومة وجيش التحرير (وكان يسيطر عليه المناضلون الاستقلاليون بقيادة عبد الرحمن اليوسفي .) وقد طالب المجلس بجعل الجيش (التحرير) تحت رقابة حزب الاستقلال . ولكنه يقبل فيما بعد بادماجه في القوات المسلحة الملكية . وكان هذا المجلس هو الذي اقترح على الملك محمد الخامس بجعل ذكرى 20 غشت 1953 عيدا وطنيا بدءا من 1956 .. وهو الذي أطلق أيضا على مولودة الملك في المنفى (امينة) لقب اميرة المقاومة.

غشت 1956 : المهدي بن بركة يعلن باسم اللجنة التنفيذية للحزب بأن « حزب الاستقلال ليس بمقدوره أن يتابع سياسة لا تمت اليه بصلة وذلك في تصريح صحافي . فكان ذلك في أساس الازمة الحكومية التي ظهرت فيما بعد ، بحيث استقال وزير الداخلية الحسن اليوسي) والتجا الى آيت يوسي معلنا رفضه لديكتاتورية حزب الاستقلال . وفي نفس الوقت بعث عبد الكريم الخطابي من القاهرة برسالة الى حكومة البكاي يعارض فيها « مناورات حزب الاستقلال الذي يريد الانفراد وحده بالسلطة » .

---

1 سبتمبر 1956 : الرئيس امبارك البكاي ، في خطاب عمومي ، يهاجم حزب الاستقلال ويدافع عن فعالية الحكومة التي يقودها رغم ظروف الازمة وهروب الرساميل . ويعلن أن البلاد اذا كانت تعيش مرحلة أزمة ، فهي أزمة نمو ويرفض دعوة حزب الاستقلال لتكوين حكومة منسجمة. وقد قوبل خطابه بالاستحسان من جميع الاطراف المناهضة لحزب الاستقلال .

وقد بعث عبد الكريم الخطابي من القاهرة برسالة الى الحسن اليوسي يقول فيها : ان الاحزاب السياسية تمثل عقبة كبرى في وجه اقامة الوحدة الوطنية .

---

21 سبتمبر 1956 : علال الفاسي يلقي خطابا بفاس (حضره ما يقرب من 50 ألف مواطن) يطالب فيه بمتابعة تحرير البلاد ، كما يطالب بضرورة تطهير الادارة من الخونة .

---

24 سبتمبر 1956 : علال الفاسي يتعرض لمحاولة اغتيال فاشلة عند مروره بالسيارة بين صفرو وبولمان (في قبيلة آيت يوسي) .

وفي حديث جرى له مع البكاي في نفس الفترة يعلن : أن حزب الاستقلال لا يريد سوى تطبيق برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمصلحة البلاد .

---

20 اكتوبر 1956 : الملك محمد الخامس يستقبل وفد قواد الثورة الجزائرية (بن بلة .. خيضر ..) . وقد تعرضت طائرة الوفد بعد ذلك للاختطاف من طرف السلطات الفرنسية .

26/27 اكتوبر 1956 : تكوين حكومة جديدة برئاسة البكاي ، وقد شارك فيها حزب الاستقلال بعدة وزراء . وكانت مهمتها العمل على استقرار الاوضاع ، بعد حوادث مكناس (على اثر اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين) وكذا اقامة الجمعية الاستشارية .

---

12 نوفمبر 1956 : افتتاح الدورة الاولى للجمعية الاستشارية . المهدي بن بركة (الذي أصبح رئيسا لها) يلقي خطابا يطالب فيه بالتفاف الشعب حول الملك . وتتخذ في نفس الوقت عدة تدابير اجتماعية واقتصادية .

---

23 نوفمبر 1956 : المغرب يطالب بقبوله عضوا في الامم المتحدة بمناسبة افتتاح دورة الخريف . وقد تناول بلافريج الكلمة أمام الجمعية ودافع عن حقوق الشعب الجزائري .

نوفمبر 1956 : ادريس المحمدي (وزير الداخلية عن حزب الاستقلال) يعين محكمة خاصة للنظر في حوادث مكناس وتازة التي ذهب ضحيتها عدد من الفرنسيين .

نوفمبر 1956 : حزب الاستقلال يعلن أن عدد المقاعد التي يشغلها في حكومة البكاي لا يتناسب وقوته الحقيقية .

---

6 مارس 1957 : علال الفاسي يصدر بالرباط أول جريدة أسبوعية بالعربية تعالج قضية الصراء وكان عنوانها (صحراء المغرب) .

أبريل 1957 : أمريكا توقع اتفاقية مع الحكومة المغربية (وهي الاولى من نوعها وحجمها) تتضمن : 1 ـ قروض ومنح بالنقد والسلع لدعم التنمية في الزراعة والاشغال العامة وانشاء المنازل الشعبية والطرق . 2 ـ تدريب المغاربة . 3 ـ معونة فنية . وقد بدأ القرض الامريكي بـ 20 مليون دولار . ووصل في 1962 الى 50 مليون سنويا .

---

24 نوفمبر 1957 : وزير الداخلية (المحمدي ـ الاستقلال) يمنع اجتماع المكتب الاداري « للحركة الشعبية » التي تاسست حديثا . وقد عقد أحرضان ندوة صحفية (وكان وقتذاك عاملا على الرباط) للاحتجاج على تصرف الوزير ، فاقصي من منصبه .

---

10 يناير 1958 : جيش التحرير يطوق مدينة افني والجيش الاسباني بها .

---

20 يناير 1958 : هجوم القوات الفرنسية ـ الاسبانية على جيش التحرير بالجنوب في العملية المعروفة بـ « أيكوفيون » : 5000 جندي فرنسي 600 سيارة عسكرية 70 طائرة بقيادة الجنرال و 10.000 من الاسبانيين وعدة أجهزة أخرى .

---

19 فبراير 1958 : محمد الخامس يزور « المحاميد » ويطالب أمام أعيان القبائل الصحراوية بالمناطق الواقعة جنوب وادي درعة . وكانت الزيارة بعد « مؤامرة « أيكوفيون » .

---

21 فبراير 1958 : بلافريج (وزير الخارجية ـ الاستقلال) يدين التحالف الاسباني الفرنسي في منطقة الصحراء ، وذلك بضغط من عناصر المقاومة والنقابة (الاتحاد المغربي للشغل) .

---

2 مارس 1958 : حزب الاستقلال يدين في اجتماعه بطنجة ـ بمناسبة ذكرى الاستقلال ـ المناورات العسكرية الاسبانية ـ الفرنسية في الصحراء ، ويعلن عن رفضه لتحول المغرب الى قاعدة لانطلاق الجيوش الاجنبية لتصفية الثورة الجزائرية .

---

6 مارس 1958 : الكاتب العام لحزب الاستقلال (بلافريج) يعقد ندوة صحفية يطالب فيها برسم الحدود في الجنوب المغربي ، واللجوء الى الامم المتحدة فيما يتعلق بسيدي افني . وفي نفس اليوم يقرر عمال السكك الحديدية التابعين للاتحاد المغربي للشغل مقاطعة القطارات التي تحمل الجنود الفرنسيين .

---

27 مارس 1958 : حزب الاستقلال يقرر انشاء لجنة للتحقيق في ثروات القواد القدامى الموالين للفرنسيين . وقد ترأسها المختار السوسي ، وسجلت اللجنة 170 قائدا .

---

2 ابريل 1958 : الحكومة تنشيء في اطار الجمعية الاستشارية لجنة خاصة بقضية موريطانيا برئاسة المهدي بن بركة والمحجوب بن الصديق ، والتحق بها علال الفاسي...

---

10 أبريل 1958 : وزير الخارجية (بلافريج ـ الاستقلال) يجتمع سريا بـ (وزير الخارجية الاسباني) ويتم الاتفاق بينهما على عودة منطقة طرفاية الى المغرب . وقد اشترطت اسبانيا تسليم هذه المنطقة للحكومة المغربية وليس لجيش التحرير .

---

14 أبريل 1958 : الدكتور الخطيب والمحجوبي أحرضان (عن الحركة الشعبيه) ورشيد ملين (عن الليبراليين المستقلين) وبلحسن الوزاني (عن حزب الشورى ..) والمكي الناصري (عن حزب الوحدة) يطالبون في مذكرة مرفوعة لرئاسة الحكومة باجراء انتخابات حرة بعيدا عن ضغوط حزب الاستقلال ..

---

26 أبريل 1958 : ندوة بين أحزاب شمال افريقيا تعقد بطنجة باشراف بلافريج وقد شارك فيها حزب الاستقلال وجبهة التحرير الجزائرية وحزب الدستور الجديد (تونس) . وقد طالبت الندوة بالاستقلال التام الجزائر ، وبتصفية مخلفات الاستعمار الفرنسي .

---

19 أبريل 1958 : اللجنة السياسية لحزب الاستقلال تنشر بيانا تحدد فيه شروط مساهمة الحزب في الحكومة : تمتين الاستقلال ـ اجلاء القوات الفرنسية ـ تقوية العلاقة مع دول المغرب العربي ـ اقامة مؤسسات ديمقراطية ـ حكومة منسجمة ـ الضمانات الدائمة للحريات العمومية ـ تحديد برنامج الانتخابات البلدية ـ اقامة ملكية دستورية .

---

1 مـاي 1958 : أحمد بلافريج (عن حزب الاستقلال) يتولى رئاسة الحكومة الثالثة في عهـد الاستقـلال .

---

20 غشـت 1958 : محمد الخامس بمناسبة ذكرى نفيه يوجه نداء الى الوحدة الوطنية . وفي نفس الوقت قامت اللجنة المكلفة بالتحقيق في أملاك القواد المتعاونين مع الاستعمار ، بنشر ملفها . ثروة القائد الحاج التهامي الجلاوي تحدد بـ 6 مليار فرنك فرنسي قديم .

غشـت 1958 : حوادث عنيفة بين أنصار المهدي بن بركـة وأنصـار عـلال الفاسي ، في بوعرفة ، وذلك بعد قيام عناصر تابعة للفقيه البصري باختطاف 15 فردا موالين لعلال . وقد هدد وزير الدفاع (اليزيدي - الاستقلال) باستعمال القـوة .

---

22 غشـت 1958 : المحجوب بن الصديق يستقيل من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بحجة تعارض التزاماته النقابية مع السياسية .

---

15 أكتوبر 1958 : ندوة بمقر حزب الاستقلال لاحزاب المغرب العربي (التي اجتمعت من قبل في طنجة) . في هذه الندوة تكونت سكرتارية دائمه للمغـرب العـربـي .

---

2 سبتمبر 1958 : ندوة حول الصحراء في الرباط بدعوة من بلافريج . ساهم فيها 150 مندوبا عن القبائل الصحراوية بموريطانيا ووادي الذهب وقد افتتحت الندوة من طرف ولي العهد ، وحضر فيها المهدي بـن بركة وأمير الترارزة فال ولد عمير وحرمة ولـد بابانا ، وبنحمـو المسفيوي (عن جيش التحرير في الجنوب) . وفيها تمت المصادقة على رفع ملف القضية الموريطانية الى الامم المتحدة .

---

23 أكتوبر 1958 : عبد الرحيم بوعبيد بوصفه نائب رئيس المجلس في حكومة بلافريج (وكذا وزير الاقتصاد) يصرح بعد الاحداث التي عرفتها منطقة ولماس (بن الميلودي) والناظور (عبد الله الصنهاجي ..) وبو ايلان (القائد موحا اوحدو) بان « حركات اقليم ولماس وتازة ... لها علاقة بالقوى الاجنبية .. ولا يجب أن ننسى قضية « عدو به » .. »

---

9 نوفمبـر 1958 : جريدة « العلم » لسان حال حزب الاستقلال تتعرض لهجوم بالقنابل . وقد اعتبر الحادث من ذيول وقائع الريف .

---

25 نوفمبر 1958 : سقوط حكومة بلافريج .

نوفمبر 1958 : المهدي بن بركة (عن الاستقلال) ينتخب مرة أخرى في الجمعية الاستشارية باغلبية 41 صوتا على 63 .

أواخر نوفمبر 1958 : الحزب الشيوعي يتعرض للمنع . بينما تتهمه « العلم » « بعلاقاته بالشيوعيين الاسرائيليين وغيرهم من شيوعيي البلـدان التي لا يعترف بهـا المغـرب .

---

22 ديسمبر 1958 : البدء بمحاكمة « عدو به » وقد اعترف بانه التقى ببعض

العسكريين الفرنسيين وتلقى منهم كمية هامة من الاسلحة . واتهم الحسن اليوسي بالتحريض . حكم على « عدو به » بالاعدام وظل في السجن 3 سنوات ، وتوفي في (ابن سينا) حسب بيان للحكومة في الموضوع .

---

26 ديسمبر 1958 : تكوين حكومة عبد الله ابراهيم ، والمصادقة عليها من طرف الملك بعد تعديل : الابقاء على مسعود الشيكر وعواد والاخوان ابا حنيني ـ التنصيص على اجراء الانتخابات مهنيا وقرويا وبلديا في وقت قريب .

---

24 يناير 1959 : المهدي بن بركة ينسحب من حزب الاستقلال ويدعو القواعد الحزبية للثورة ضد القيادة .

---

24 أبريل 1959 : اغتيال عبد العزيز بن ادريس (مفتش حزب الاستقلال بناحية مراكش ـ تحناوت) . وقد اصدر الملك أمره بتنحية قائد تاحناوت (بنعمر العلوي) واحالته على القضاء . وقد تم الحكم في هذه القضية على 21 منهما ، بينهم مقاومان : الحسن البشوش المدعو السيكليس . ومحمد بن الحسين .

---

1 ماي 1959 : علال الفاسي يطلب من الحكومة السماح للنقابات التابعة لحزب الاستقلال بالتظاهر بمناسبة اليوم العالمي للعمال .

---

18 يونيه 1958 : بمناسبة ذكرى المقاومة ، أنصار عبد الله ابراهيم والمهدي بن بركة ... المعارضين لحكومة بلافريج يقومون باستعراض كبير بمشاركة العمال والشباب والمقاومين . وفي اليوم الموالي (19 يونيه) يطالب بن بركة بانعقاد المؤتمر الاستثنائي للحزب ، لكن بدون جدوى .

---

6 سبتمبر 1959 : صدور الميثاق التاسيسي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

10/9/8 يناير 1960 : علال الفاسي يقدم للمؤتمر الوطني الخامس للحزب المنعقد بالدار البيضاء تقريرا تضمن عدة قضايا :
أ ـ الادارة والوظيفة العمومية : تمكينها من أنظمة موحدة ـ احترام فصل السلط وتحديد صلاحيات مختلف الادارات ـ تمكين الادارة من جهاز مراقبة فعال ..
ب ـ السياسة الاقتصادية = توسيع الانتاج المغربي الى جميع الاسواق الخارجية ـ تحديد الواردات من المنتوجات الاساسية ، وخلق بحرية تجارية وطنية ـ تاميم وسائل الانتاج ، وهو السبيل الى مغربة جميع القطاعات ...

يناير 1960 : حزب الاستقلال يؤسس مركزية عمالية : الاتحاد العام للشغالين بالمغرب . وقد عين السيد هاشم أمين كاتبا عاما للنقابة الجديدة .

---

13 فبراير 1960 : علال الفاسي يقدم للصحافة الاجنبية مذكرة حول مشاكل

التثقيف العمالي في المغرب وتكوين الاطر ، ويعلن في المذكـرة : ان العامل محروم ، من عدد من الضروريات الكفيلة بتحرير شخصه .

10 يوليوز 1960 : اجتماع عام للنقابة الجديدة (الاتحاد العام) حيث يعلـن علال الفاسي : « ان زمن الخطب ولى ، ونحن نعيش اليوم مرحلـة من أجل استكمال حريتنا النقابية ومن أجل ان يستطيع جميع عمال هذه البلاد التمتع بحقوقهم ، بما في ذلك حقهم في الاختيار النقابي .. » وقد حمل علال الفاسي المسؤولية في الوضع الانقسامي للعمال الى المحجوب بن الصديـق .

3 مـارس 1961 : تولية الملك الحسن الثاني على عرش المغرب .

يونيه 1961 : علال الفاسي يشارك في الحكومة (مع أعضاء آخرين من حزب الاستقلال) كوزير للدولة مكلف بالشؤون الاسلامية . وبقي في هذا المنصب الى يناير 196.3 .

14/13/12 ينـاير 1962 : انعقاد المؤتمر السادس لحزب الاستقلال .

28 نوفمبر 1952 : الاستفتاء حول الدستور الاول .

7 ديسمبر 1962 : المصادقة على الدستور .

11 يناير 1963 : بيان التعادلية الذي أعلن التوجه الجديد لحزب الاستقلال في الميدان الاقتصادي ، وكان بمثابة قطيعة مع سياسة النظام . وهو اعلان بالخروج من الحكومة التي كان يشارك فيها الاستقلاليون .

14 ينـاير 1963 : علال الفاسي يعقد بمقر الحزب ندوة صحفية يطلـع الـرأي العام فيها على قرارات المجلس الوطني للحزب الذي سبق له أن انعقد بتاريخ 5 و 6 يناير 1963 . وقد طلب علال في هذه الندوة من المغاربة « بالدفاع وحماية الدستور » وقد قدم في هذه الندوة بيان التعادلية أيضـا .

14/13 أبريل 1963 : انعقاد المجلس الوطني لحزب الاستقلال بالرباط . وقد خرج المجلس بقرارات ضد السياسة الاقتصادية المتبعة (تجـاه السوق المشتركة) .. كما ندد المجلس أيضا « بتفويت 400 ألف هكتار من أراضي المعمرين ، رغم الظهير الذي يمنع تفويتها » .

17 مـاي 1963 : حزب الاستقلال يحصل في اطار الانتخابات على ثلث مقاعد البرلمان . وقد انتخب علال الفاسي نائبا عن مدينة فاس .

اكتوبـر 1963 : الحرب بين الجزائر والمغرب .

18 فبراير 1964 : الفريق الاستقلالي في البرلمان يستجوب الحكومة في دواعي عدم منعها للصحف الاستعمارية التي استمرت في الصدور منذ كانت لسان الحماية . مع أن صدورها فيه مخالفة للقانـون الـذي يمنـع الاجانب من اصدار الصحف الا باذن مرسوم .

14/12 فبراير 1965 : افتتاح المؤتمر السابع لحزب الاستقلال (الدار البيضاء)، وقد حضر فيه : أحمد ابا حنيني الوزير الاول (عن الحزب الاشتراكي الدستوري) وعبد اللطيف بن جلون (عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) والدكتور مسواك (عن الحزب الشيوعي) وأحمد رضا اكديرة والدكتور الخطيب (عن الحركة الشعبية) .
وقد خطب علال في المؤتمر وصرح بالخصوص بأن المجلس الوطني للحزب قرر عدم المشاركة في الحكومة المنسجمة أو الانحادية قبل

اجراء الانتخابات . وذكر ببرنامج الحزب :
- اقامة مجتمع بدون طبقات تسوده العدالة الاجتماعية .
- الاصلاح الزراعي .
- تاميم التجارة الخارجية والثروات المعدنية والطاقة .
- اصلاح التعليم ...

---

14 فبراير 1965 : نهاية أشغال المؤتمر واعادة انتخاب علال الفاسي رئيسا للحزب .

---

17 فبراير 1965 : صدور ومنع (في نفس الوقت) لعدد خاص من جريدة (الاستقلال) التابعة للحزب (بالفرنسية) .

---

4 مارس 1965 : « العلم » ترد على الدعوة التي وجهها الملك بمناسبة خطاب العرش حول « الوحدة الوطنية » . وتقول بأن الطريق الذي يقود الى الوحدة الوطنية يقتضي العودة الى الامة من أجل اجراء انتخابات حرة ، صحيحة وغير ناقصة .

---

9 مارس 1965 : صدور جريدة « الرأي » بالفرنسية (تابعة لحزب الاستقلال) وذلك بعد أن منعت جريدة « الامة الافريقية » في فبراير وحكم على رئيس تحريرها بـ 10 شهور سجنا .

---

22 مارس 1965 : اضرابات التلاميذ في المؤسسات الثانوية بالدار البيضاء ، ومظاهرات عنيفة ضد المذكرة الوزارية المتعلقة بالتوجيه نحو التعليم التقني .

---

23 مارس 1965 اضرابات الدار البيضاء تتحول الى انتفاضة . تدخل البوليس والجيش . وقد كان المتظاهرون يرددون : كفى من المساجد اعطونا المدارس . عدد القتلى يصل الى 600 و 1000 جريح حسب مجلة L'experss الفرنسية .

---

24 مارس 1965 : « العلم » تتعرض للحجز ، ونفس الشيء بالنسبة « للرأي » على اثر احداث الدار البيضاء .

---

28 أبريل 1965 : حزب الاستقلال ينشر مذكرة جوابية على خطاب الملك بتاريخ 20 أبريل 1965 يطالب فيها : بانتخابات جديدة وبحكومة انتقالية للسهر على اجراء الانتخابات ، وتطالب باستقلال الادارة ، واصلاح التشريع ، سياسة تعليمية وطنية قارة ...

---

8 مـاي 1965 : اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال ، وقد تطرق علال الفاسي لمذكرة الملك وقال : ان جوابنا لم يكن شيئا آخر غير مـا صرحنا به لجلالة الملك بعد المؤتمر ، أعنـي ضرورة العـودة الـى الشرعية وتنفيذ برنامج بناء يقوم على الاصلاح الـزراعي والنمـو الاقتصادي والعدالة الاسلاميـة .

---

7 أبريل 1965 : الملك في خطاب له يعلن عن حالة الاستثناء « من أجل حمايـة المؤسسات الدستوريـة . »

---

8 أبريل 1965 : حزب الاستقلال يعلن في بيان له عن عدم موافقته على المبادرة الملكية ، ويقول بأن الشروط غير متوفرة لتطبيـق المـادة 35 مـن الدستور ، ويطالب بانتخابات جديدة .

---

9 أبريل 1965 : حزب الاستقلال يعلن في بيان آخر عن مطالبته :

- العودة الى الشرعية والانتخاب الحر لبرلمان تمثيلي نابـع مـن ارادة الشعب وقادر على تنفيذ دوره .
- تشكيل حكومة نابعة من البرلمان تدعمها أغلبية حقيقية .

---

10 أبريل 1965 : الاتحاد العام للشغالين ينشر في البيضاء بيانا يدين فيـه اللجوء الى حالة الاستثناء ويقترح انتخاب جمعية تشريعيه .
وقد أصدر الفريق البرلماني الاستقلالي بيانا في الموضوع طالب فيه بعودة الشرعية والعودة الى السير الطبيعي للبرلمان .

---

20 أبريل 1965 : علال الفاسي يرد على مذكرة الملك حول « الوحدة الوطنية » بعد انتفاضة مارس ، ويقول : « لقـد بلغت الوضعية الاقتصاديـة في المغرب بالفعل ، وضعية حرجة ، بسبب استمرارها في دائـرة التوجه الاقتصادي الموروث عن الحماية » .

---

11 سبتمبر 1965 : اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال لتحديد نظريته في السياسة الخارجية : القضية الفلسطينية ، القضية الموريطانيه مساندة الباكستـان .

---

17 اكتوبر 1965 : السيد هاشم أمين ، الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين يستقيل من منصبه خلال اجتماع استثنائي للجنة الادارية . فتكون مكتب جديد وأصبح عبد الرزاق افيلال كاتبا عاما مؤقتا للاتحاد .

---

13 ديسمبر 1965 : علال الفاسي يصرح لوكالة المغرب العربي للانبـاء عـن اتفاقه مع مشروع الملك حول : تخفيض ثمن السكر أو الحفاظ على ثمنه قصد افتتاح أشغال تجهيزية كبرى : سد واد زيز في تافيلالت

---

22 ديسمبر 1965 : جريدة « العلم » تصرح بأن حـزب الاستقـلال يطالـب بالتاميم السريع وبدون تعويض لجميع الاراضي التي يسيطر عليها الاجانب ، وبدون تمييز بين الاستعمار الرسمي والاستعمار الخاص.

بداية 1967 : علال الفاسي يتعرض لحادثة سير .

24/25/26 نوفمبر 1967 : انعقاد المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال (بعد تاخير) وكان شعار المؤتمر يدور حول الديمقراطية . وفي هذا المؤتمر قـام علال بتحليل مسهب حول القضية الفلسطينية ، وقدم لحلها بعض المقتـرحـات .

15/16 يونيه 1958 : اجتماع المجلس الوطني لحزب الاستقلال . علال الفاسي يلقي فيه خطابا ، يطالب فيه من جديد باقامة الحياة الدستوريـة . ويعارض الحكومة في توجهها التعليمي .

نوفمبر 1968 : الاجتماع الثاني للمجلس الوطني لحزب الاستقلال ، لتدارس المشاكل الدولية ، ويغتنمها مناسبة للمطالبة بانتخابات حرة والغاء حالة الاستثناء واقامة الدستور .

---

20 يناير 1969 : علال الفاسي بمناسبة الذكرى 25 لوثيقة الاستقلال يطالب بوحدة جميع القوى السياسية المغربية من أجـل فـرض « عـودة الديمقراطية ». ويعلن بنفس المناسبة مطالبة الحزب بعدالة مستقلة، وتحرير الاراضي التي تحتلها اسبانيـا ، والاصـلاح الـزراعـي « الحقيقي » واقامة التعادلية .

---

26 مـاي 1970 : حزب الاستقلال يوجه نداء الى جميـع المنظمات الوطنيـة لتحقيق برنامج مستعجل : رفع حالة الاستثناء ـ انتخابات حرة ـ توزيع الاراضي على الفلاحين ـ تأميم بعض القطاعات الاساسية في الاقتصاد الوطني ـ تحرير الاراضي المحتلة .

---

8 يوليوز 1970 : اعلان الدستور الثاني ، بعد أزيد من 5 سنوات في ظل حالة الاستثنـاء .

---

22 يوليوز 1970 : علال الفاسي باسم الحزب يعلن في « بئر الجديد » عن رفضه للدستور الجديد ، وقد قدرت « العلم » عدد المواطنين الحاضرين في التجمـع بـ 50 ألف .

---

24 يوليوز 1970 : الاستفتاء على الدستور . وكانت النتيجة الرسميـة التـي أعلنتها وزارة الداخلية كما يلي : المشاركـة كانت بـ 93ر15 ٪ . الاصوات بنعم كانت 4.424.393 . والاصوات بلا 55.342 . الاصوات المعبر عنها 4.471.735 .

---

27 يوليوز 1970 : ميلاد الكتلة الوطنية . وقد طرحت ميثاقا للعمل جاء فيه :

- اقامة ديمقراطية اقتصادية واجتماعية .
- اقامة الحريات الاساسيـة .
- استرجاع الاراضي المحتلة .
- تحرير الاقتصاد المغربي من الرأسمالية .
- اصـلاح زراعـي حقيقـي .

---

21 و 28 غشت 1970 : الكتلة تقف ضد الدستور الجديد (الثانـي) وتقاطـع الانتخـابـات

---

10 يوليوز 1971 : الانقلاب العسكري الاول (بالصخيرات) .
6 يناير 1972 : اضرابات قوية في جامعة محمد الخامس وفي بعض ثانويات الرباط .

---

8 يناير 1972 : جريدة « الرأي » التابعة لحزب الاستقلال تنشر خبر اطلاق سراح Antoine Lopez المتورط في قضية اغتيال بن بركة ، وذلك بعد ان اعتقل بتاريخ 24 / 12 / 1971 .

---

30 يناير 1972 . الملك يستقبل وفدا عن « الكتلة الوطنية » . يتكون الوفد من : علال الفاسي ، عبد الله أبراهيم ، عبد الرحيم بوعبيد .

---

31 يناير 1972 : المحكمة العسكرية تبدأ بمحاكمة مدبري انقلاب الصخيرات .

---

16 فبراير 1972 : حزب الاستقلال يصدر بيانا للتضامن مع الاساتذة والطلبة والتلاميذ المضربين .

---

17 فبراير 1972 : اصدار الدستور الثالث ، وابطال الثاني . وقد ظهر في الجريدة الرسمية بنفس التاريخ .

---

17 فبراير 1972 الكتلة الوطنية تعبر عن استيائها بعد الاعلان عن الاستفتاء ويكون ذلك سبب انقطاع المفاوضات التي كانت جارية مع القصر ، وذلك في غمرة الأزمة السياسية التي كانت تعرفها البلاد وقتذاك .

---

22 فبراير 1972 الكتلة تنشر بيانا تعلن فيه عن امتناعها عن المشاركة في الاستفتاء .

---

1 مارس 1972 الاستفتاء على الدستور الثالث . وقد أعلنت وزارة الداخلية عن النتائج كما يلي : نسبة المشاركة تزيد عن 08ر7 ٪
المصوتون بنعم 75ر98 ٪
المصوتون بلا 25ر1 ٪

---

11 مارس 1972 : محمد الوفا عن الاتحاد العام للطلبة التابع لحزب الاستقلال يعقد ندوة صحفية ويهاجم فرنسة التعليم ، كما يعلن عن الاستمرار في الاضراب حتى تحقيق المطالب .

---

19 مـاي 1972 : وفاة محمد غازي ، أحد رواد الحركة الوطنية ، ومن مؤسسي حـزب الاستقـلال .

---

24 يونيه 1972 : الملك مرفوقا بمدير الديوان ووزير العدل والدفاع والبريد والداخلية والخارجية والتعليم يتفقد أحوال علال الفاسي بالمستشفى بعد اصابته بأزمـة قلبيـة .

---

26 يونيه 1972 : حزب الاستقلال يبعث الى الامين العام الامم المتحدة ببرقية يحتج فيها على المعاملة القاسية « من طـرف الحكومـة الهنديـة للسجناء المدنيين والعسكريين الباكستانيين . »

---

3 يوليوز 1972 : علال الفاسي ينقل الى فرنسا للعلاج .

---

23 يوليوز 1972 : « العلم » تعلن عن تكوين حركة المقاومة للرجال الزرق Morehob للعمل من أجل تحرير الصحراء وسبتة ومليلية ..

---

16 غشت 1972 الانقلاب العسكري الثاني ، اثناء عودة الملك بالطائرة من فرنسا .

---

26 غشت 1972 الاتحاد الوطني جريدة عبدالله ابراهيم تنشر بلاغا عن « الالغاء المؤقت » لمساهمة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في « الكتلة الوطنية » .

---

31 غشت 1972 : عودة علال الفاسي من الخارج ، بعد فترة نقاهة في سويسرا .

---

23 سبتمبر 1972 : رسالة الملك الى جميع التنظيمات السياسية والنقابية حول الوضعية في البلاد وتكوين حكومة « اتحاد وطني » .

---

26 سبتمبر 1972 : حوار الملك مع مسؤولي حزب الاستقلال على اثر الرسالة

---

30 سبتمبر 1972 : اجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال لتدارس فحوى الرسالة الملكية .

---

19 اكتوبر 1972 : الملك يستقبل وفدا برئاسة علال الفاسي عن حزب الاستقلال في اطار المشاورات .

---

23 ديسمبر 1972 : علال الفاسي يعلن باسم الحزب خلال اجتماع عام عن انشاء « مدرسة ابناء الشعب » وهي مؤسسة تقوم بتعليم ابناء الشعب المطرودين من جميع مؤسسات التعليم .

---

8 مارس 1974 : انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للشغالين (التابع لحزب الاستقلال) برئاسة علال الفاسي . وقد ألح المؤتمرون على ضرورة القيام باصلاح زراعي واعطاء الاولوية للتصنيع .

---

7 ماي 1974 : في زيارته الرسمية للكويت على رأس وفد من حزب الاستقلال، علال الفاسي يوجه نداء للبلدان العربية من أجل دعمها « لعودة الاراضي المحتلة للمغرب .. »

---

13 ماي 1974 : وفاة الزعيم علال الفاسي في بوخارست خلال زيارته الرسمية لرومانيا عن سن 63 سنة . النقابات في المغرب تعلن الحداد لمدة 15 يوما . الملك يقدم التعازي بنفسه لزوجة الفقيد .

---

27 ماي 1974 : اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال تعين بالاجماع السيد محمد بوستة في منصب الكاتب العام للحزب .

---

4 يونيه 1974 : اجتماع اللجنة المركزية لحزب الاستقلال . وفي يوم 15 يونيه اجتماع مفتشي الحزب برئاسة محمد بوستة .

---

11 يونيه 1974 : الملك يستقبل لجنة عن حزب الاستقلال بقيادة محمد بوستة بحيث قدمت له مذكرة عن قضية الصحراء . وقد قامت صحافة الحزب بحملة في موضوع الصحراء بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الوحدة الافريقية .

---

13 يوليوز 1974 : محمد بوستة باسم حزب الاستقلال يعلن نداء من أجل اعادة تكوين الكتلة الوطنية . ويعلن يوم 14 / 7 / 1974 في المجلس الوطني للحزب عن دعم الحزب للسياسة الملكية من أجل استرجاع الصحراء.

---

26 يوليوز 1974 : أبو بكر القادري عن حزب الاستقلال (وعضو اللجنة التنفيذية) يقوم بجولة في الشرق العربي من أجل القضية الصحراوية ، يزور فيها السعودية واليمن وقطر والبحرين .

---

29 يوليوز 1974 : محمد بوستة الكاتب العام لحزب الاستقلال في نفس المهمة الى بعض الدول الافريقية : مصر ، الصومال ، ايثوبيا ..

15/13 غشت 1974 : المؤتمر الوطني التاسع لحزب الاستقلال (الدار البيضاء). محمد بوستة ينتخب كاتبا عاما للحزب . قضية الصحراء تحتل من أعمال المؤتمر مركز الصدارة ..

حول أزمة اليسار الجديد

بقلم : عبد الكريم الادريسي

مرت أكثر من عشر سنوات على نشوء احدى القوى السياسية التي كيفما كان الموقف منها ، أحدثت وتركت تأثيرات فكرية وسياسية في المجتمع. والاتجاه الذي نتحدث عنه هو الحركة الماركسية ــ اللينينية . الآن تبرز هذه الحركة في مظهر مخالف لحالة النشأة . فقد انقسمت الى عدة اتجاهات ، منها من لا زال متمسكا بالمبادىء الاساسية الاولى التي انطلقت منها ، ويوجد من يبتعد عن تلك المبادىء الى هذا الحد أو ذاك .

من أسباب هذا التشتت أن الحركة الماركسية فشلت في تحقيق الاهداف التي كان من المسلم به نظريا أن تكون الآن منجزة ، وعلى رأسها بناء حزب ماركسي ، وكان ذلك يعني في الادبيات الاعلان عن وجود حزب برصيد نظري هام وبتأطير واسع وصلب للطبقة العاملة ، حزب يستطيع قيادة نضالات الجماهير بوجه عام .

والفشل مضاعف لان الحركة الماركسية لم تستطع انجاز هذا الهدف الاساسي من بين أهدافها، وخرجت من تجربة عشر سنوات من العمل السياسي اضعف مما كانت عليه في بدء نشاتها .

السؤال الذي قد يتبادر الى الذهن أمام أزمات من هذا النوع هو : هل الامر يتعلق « بفهم واستيعاب وتطوير » الماركسية كفكر أم بالتطبيق ؟ لكن طرح السؤال بهذه الطريقة يتضمن أن الماركسية هي الطرف المثال الخالي من أية مشاكل ، وأنها ايضا كمصطلح تعني شيئا دقيقا . خارج هذا الطرح ، سيحاول المقال تحديد الاسباب الاساسية لازمة الحركة الماركسية المغربية رابطا ذلك بأزمة الماركسية بوجه عام ، وسيطرح أفكارا للنقاش ــ يتحمل كل مسؤوليتها ــ أكثر مما يطرح بديلا متكاملا وأفكارا نهائية .

1) الاطار الايديولوجي :

تشكلت في المغرب صيغة خاصة للماركسية انطلاقا من سنة 1970 (لن نناقش هنا ماركسية حزب التقدم والاشتراكية رغم علاقتها بالاولى) . هذه الصيغة تلتقي مع صيغ أخرى نشأت في البلدان الاشتراكية. فما هي مكوناتها.

1 ـ المادية الجدلية :

لما نشأت الحركة الماركسية كان من ضمن الاسس التي ترتكز عليها الجانب الفلسفي في الماركسية أي المادية الجدلية ، وهي مجموع الافكار الفلسفية لماركس وانجلز ولينين وستالين وماوتسي تونغ وجورج بوليتزر الذي كان تأثيره أكبر الى جانب ماوتسي تونغ ، نظراً لبساطة كتابتهما واستعمالهما لمنهج بيداغوجي تعليمي .

كانت هذه المادية الجدلية بالنسبة لها وجهة نظر فلسفية مناضلة ليس فقط على المستوى : الفلسفي ، وانما كذلك على المستوي السياسي . بمعنى أن الصراع الفلسفي بين المادية والمثالية كان يوظف في الدعاية السياسية . ولعل ذلك راجع لظروف النشأة التي تتميز عادة بغلبة جانب النقد المتطرف لكل ما هو قائم ولما يلعب في العرف دورا سلبيا .

لكن كون المغرب بلداً اسلاميا ، وبلدا فقيرا من حيث التقاليد الديمقراطية فان ذلك كان يسهل اتهام اي مناضل ماركسي بالزندقة والشعوذة ... وفي بلادنا لا زال لمثل هذه التهم ، مع الاسف ، حظ كبير ، خصوصا وأن الامية تساهم في تخليده . والاميون أكثر قابلية من غيرهم لتقبل الدعايات على العموم، كيفما كانت يافطتها السياسية .

لكن مشكلا كبيرا يطرح نفسه باستمرار، ويتجنب الماركسيون مناقشته بوضوح وهو نفور الغالبية العظمى للشعب المغربي من الفلسفة الماركسية وكل فلسفة مادية . وبصدد الاسلام ، برزت وسط الحركة الماركسية ، مع الزمن بعض الاطروحات الجزئية جدا . فحين يتعلق الامر بشخصيات معروفة الولاء للحكم ، يعتبر حديثها عن الدين ديماغوجية وشعوذة وفكرا غيبيا وتضليلا . ويتم ابراز التناقض بين تصريحات هذه الشخصيات وبذخها ... المتناقض مع الاسلام ، مع جانبه المشرق ، التقدمي . فالاسلام اذن في هذه الحالة ، وسيلة تحتمي بها طبقة مستغلة . ولكن ، حين يشار الى الجانب المشرق او التقدمي ، فان الحركة تنزع من ايديها كل سلاح نظري أمام الاتجاهات السياسية التي تدعي بالضبط الدفاع عن هذا الجانب التقدمي . (لقد قرأنا عند رودنسون فكرة قريبة من الفكرة التي عبرنا عنها هنا) وحين يتعلق الامر بالجماهير ، تبرز فكرة أخرى تطرح أن الجماهير تجد عزاء في الدين وتحتمي به ضد الاستغلال والاضطهاد . ويصبح الاسلام كما في حالة المستغلين وسيلة في غير محلها . لان العزاء ليس بالنسبة للماركسيين والمناضلين عموما أفضل الوسائل لمقاومة الاستغلال والاضطهاد .

فالحركة كانت تعبر بشكل غير منتظم عن آراء تنسجم الى هذا الحد او ذاك مع ايديولوجيتها العامة متجنبة طرح السؤال الاساسي : كيف يجب التعامل مع مسألة الدين في النضال السياسي ؟ وبما ان تجنب المشاكل لا

يحلها ، استمرت الحركة في الدعاية المادية خارج اطاراتها الخاصة . وان الفئات التي كانت تتقبل ذلك هي أجزاء من الشبيبة المدرسية والمثقفين ، في حين أن العزلة كانت تتسع منذ الاصل تجاه الطبقات الشعبية .

هذا الغموض يرجع من جهة الى رسوخ الدين وفي نفس الوقت الى استمرار قناعة قديمة لدى الماركسيين استمرت منذ انجلز إلى الآن ، وهي أن الصراع بين المادية والمثالية سينتهي بانتصار المادية التي تتدعم بالاكتشافات والاختراعات العلمية (كصنع المواد الحية في المختبرات) هذه الفكرة نشأت في عصر كانت فيه جدة وكثرة الاختراعات والاكتشافات المرتبط بانطلاقة صناعية مذهلة نسبة للعهد السابق قد أدت بالفكر المثالي عموما الى الانحسار . هذا التطور ولد الوهم بامكانية انمحاء الفكر المثالي . وها نحن نرى اليوم أن بعض نتائج هذه الانطلاقة الصناعية العلمية (العزلة الفردية ، الاستلاب التكنولوجي ...) ترمي بفئات واسعة من الشباب الاوربي والامريكي ، ليس نحو المسيحية ، ولكن نحو طقوس شديدة الغرابة .

وطالما أن الانسان يفكر في مجتمع مقسم الى فئات متصارعة في المصالح ، ومتباينة في أنماط العيش ، ويمر فكره بالضرورة عن طريق الاحساسات ، ويعيش مشاكل وجودية (كالموت وعدم اللمس التجريبي للامحدودية الكون وغيرها من المقولات الفلسفية) فان معرفته للطبيعة والبشر ستبقى متعددة الابعاد ، متباينة في التأطيرات الفكرية ، كيفما كان مستوى التقدم العلمي الذي هو دائما نسبي .

ننتهي بهذه الفكرة ، ليس الى قدح الصراع بين المذاهب الفلسفية ولكن الى نقد فكرة الانتصار الساحق الكلي لفلسفة معينة على الفلسفة أو الفلسفات الاخرى بمحوها على صعيد مجتمع بأسره أو على صعيد البشرية كلها . ان اتباع هذا السبيل لا جدوى منه وينتهي بأصحابه الى مآزق كبيرة ، وخصوصا اذا وظفت الاجهزة السياسية في العمل على تحقيق هذا الانتصار المستحيل . ولا نعتقد أنه يوجد الآن من يثق بادعاءات قادة حزب العمل الالباني حول القضاء النهائي على الاديان .

نتوقف عند هذا الحد لانه ليس من موضوعنا مناقشة منزلقات الحملات الدينية التبشيرية ونتائجها .

2 ـ الصراع الصيني ـ السوفياتي والثورة الثقافية :

الفكر السياسي للحزب الشيوعي الصيني كان أقوى منابع فكر الحركة الماركسية . ويرجع ذلك للوزن العالمي للصين كبلد اشتراكي ، ولكونها بلدا من العالم الثالث ، ولجذرية مواقفها السياسية تجاه حركات التحرر الوطني في نهاية الستينات . ومن بين ما نقلته الحركة دون تمحيص كبير عن التجربة الصينية ، المضامين الملموسة الصينية لمفهوم التحرير الشعبي بقيادة البروليتاريا وحزبها السياسي ، وهي مضامين تقترب قليلا من تلك التي

أعطاها الفيتناميون لنفس المفاهيم . لقد تبنت الحركة الماركسية مجمل الاستراتيجية الصينية لفترة الثلاثينات .

ما كان يشجع على عدم التساؤل العميق حول هذه الاستراتيجية ان الحكم دخل منذ 1970 في مرحلة اهتزازات لم يتم تجاوزها الا مع نهاية 1973 . وقد تمت داخل الحركة أفكار تجعل من الجماهير كيانا مقدسا مستعدا لكل شيء وفي كل حين لولا سياسة « الاصلاحيين » أو « البيروقراطية النقابية » .

وقد تبنت الحركة الماركسية كذلك ، الموقف الصيني من الاتحاد السوفياتي . وملخصه أن الاتحاد السوفياتي أصبح دولة تحريفية وربما رأسمالية ، وأن عداءها لستالين هو عداء لدكتاتورية البروليتاريا والاشتراكية . والغريب في هذا النقد هو أن الاتحاد السوفياتي مباشرة بعد سنة 1960 تحول فجاة الى بلد تحريفي ورأسمالي . منذ سنة 1970 ، كانت مجموعة «المانفستو» الايطالية قد تساءلت حول هذا التحول وحاولت تفسيره بارجاع جذوره الى مرحلة حكم ستالين . لكن التاثير الايديولوجي والسياسي للصين ساهم في انقاذ تجربة ستالين من النقد ، الشيء الذي كان يبرر كل سياسات الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي منذ 1924 حتى 1960 ويعطيها بالتالي صبغة النموذج الاشتراكي . وانه لمعبر ألا تنشر الكتابات التي ينتقد فيها ماو ستالين ، ولو جزئيا ، الا متأخرة ، ومن طرف مراقبين أجانب .

وتأثرت الحركة أيضا بأساليب الصراع السياسي التي انتهجت في الثورة الثقافية والتي تستند ايديولوجيا على الفهم الصيني الثنائي للديالكتيك : في كل شيء يوجد ضدان متصارعان ، ضدان اثنان ، بالمعنى الحسابي . فداخل الحزب مثلا ، يوجد خطان : الخط البورجوازي والخط البروليتاري . واذا حدث أن تواجدت عدة خطوط ، فأحدها بروليتاري ، والباقية منوعات لا غير . والاتجاه المسيطر هو الذي كان يقرر في صحة الخط الفلاني أو خطئه . فالخلاف مع اتجاه أو فكرة معينة ، اما يرفع المرء الى عرش الخط البروليتاري أو يهبط به الى حضيض الدفاع عن المصالح الطبقية للبورجوازية. وكان لهذا الخيار الصعب أثره في دفع المناضلين الى تجنب الصراع الايديولوجي والسياسي والتسليم بما ينزل من فوق . ان هذه التوجهات هي بالطبع مغربية، والتاثيرات الصينية وغيرها تساعدها بالاطر والقوالب المناسبة ، الشيء الذي يزيدها قوة في قوة . ومرورا نقول أن تاريخ الصراع السياسي في المغرب منذ لم يكن للصين ولا للبلدان الاشتراكية أي تاثير كبير ، كان مطبوعا بالاجهاز على المواقف المخالفة والمعارضة . فعلى هذا المستوى لم يضف أي جديد .

وتبنت الحركة الماركسية أيضا موقف ستالين والحزب الشيوعي الصيني من التروتسكيين باعتبارهم اما عملاء للامبريالية أو مجموعة من المخربين أو الاباحيين ! هذا الموقف لن يكون له أثر سياسي مباشر لانه لم يوجد اتجاه تروتسكي يذكر بالمغرب ، ولكنه يبين مدى قابلية الحركة

الماركسية لهضم أطعمة جاهزة كيفما كان تركيبها . من هو تروتسكي ، ما هي مواقفه ، كيف قتل ، ما هو البعد التاريخي لخلافه مع ستالين ، هل اطلعنا على مؤلف واحد من مؤلفاته ... هذه أمور لم يكن ينتبه لها الكثير .

3 ـ تقييم هزيمة 1967 وأبعاده :

هزيمة 1967 هزت العالم العربي . وشكلت منعطفا تاريخيا في تفكير وممارسة عدة حركات سياسية عربية . وخضعت لتحليلات توجه أصابع الاتهام لجهات مختلفة . والتقييم الذي تبنته الحركة الماركسية المغربية كان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . هذا التقييم كان ينشر على صفحات مجلة **الحرية** ونشرة **الثوري** يتلخص في ما يلي : انهزم الجيش المصري . والتفسيرات العسكرية هي ذات طابع تقني تبريري . المشكل يكمن أساسا ليس في الاخطاء العسكرية وانما في البنية الطبقية للنظام المصري التي حتمت عليه أن ينهج حربا كلاسيكية خاسرة . والنظام المصري يدخل ضمن الانظمة البورجوازية الصغرى العربية التي لعبت لفترة دور المعبر والمدافع عن بعض مطامح الجماهير . لكن الهزيمة تكشف عن عجزها على قيادة حركة التحرر الوطني العربية حتى النهاية ، هذا العجز المسجل في طبيعتها الطبقية . والهزيمة هي تسجيل للافلاس التاريخي لهذه الطبقة في عجزها على انجاز هذه المهمة، المطروحة منذ 1967 على عاتق البروليتاريا واليسار الماركسي . ويمكن تركيز هذا التلخيص في عبارة واحدة : الافلاس التاريخي للبورجوازية الصغرى في قيادة حركة التحرر الوطني العربية .

لقد انتشرت هذه الاطروحة في صفوف الحركة الماركسية المغربية بسرعة الحريق ، وذلك في وقت كانت فيه الاحزاب المغربية التي يطلق عليها بورجوازية صغيرة تعاني من عزلة سياسية كبيرة وأزمات داخلية حادة . لم ينتبه أحد الى أن اسرائيل انتصرت بأسلوب كلاسيكي بورجوازي (هجوم سريع بالطيران) وليس بأساليب برولتارية . نقول هذا لتبيان تراجع أبسط الاسئلة المنطقية أمام قوة الايديولوجيا (التي كانت تشير ضمنيا الى قوة اسرائيل بعبارة التحالف أو الثالوث الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي) . وتحليل الجبهة الديمقراطية قطع بسهولة خارقة عدة مسافات نظرية : هزيمة 1967 عسكرية ـ ليست فقط عسكرية ـ النظام المهزوم بورجوازي صغير ـ والبرجوازية الصغرى عموما ليس لها نفس طويل ـ **حجم الهزيمة عنوان على الافلاس التاريخي للبورجوازية الصغرى العربية .**

فالذي أفلس حسب تحليل الجبهة الديمقراطية ، ليس نظاما عربيا أو مجموعة أنظمة فحسب ، وانما طبقة اجتماعية بكاملها في كل العالم العربي . البعد السياسي لهذا الانزلاق أن ما نعتت به بعض الانظمة ، وما اتخذ تجاهها من مواقف ، سيتخذ تجاه كل الاحزاب والنقابات والشخصيات العربية التي

يصح ، حسب التحاليل الماركسية ، نعتها بأنها بورجوازية صغيرة .

منطق تراتب أنماط الانتاج في خط استوائي كما طرحه ستالين (المجتمع البدائي ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية) يجد هنا تجسيدا له على مستوى الطبقات : الاقطاع (ثورة عز الدين القسام) ، البورجوازية الصغرى (ثورة 22 يوليوز ، والثورة بقيادة فتح) ، ثم البروليتاريا أو اليسار الجديد .

وقد حدث أن طبق نفس المنهج على الحركة الطلابية المغربية الشيء الذي جسده أحد المناضلين في المؤتمر الرابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، اذ قسم تاريخ النقابة إلى حقبتين كان المؤتمر الرابع عشر ، كما رآه ، بمثابة اغلاق للثانية منهما : سيادة البورجوازية الوطنية في النقابة الى حدود 1959 ، ثم سيادة البورجوازية الصغرى الى حدود المؤتمر الرابع عشر أي سنة 1971 ، وما يتبع المؤتمر من مرحلة سيادة اليسار .

وفيما يخص خطأ تقييم هزيمة 1967 ، فقد بينت حرب أكتوبر 1973 أنه ليس ضروريا أن يكون نظام عربي معين ، اشتراكيا ولا تقدميا ليهاجم ويصمد في وجه اسرائيل ؛ كما ليس ضروريا أن يلجأ الى حرب « غير كلاسيكية » . وتبين أن للتحالفات الدولية وز نهام في تقرير مصير حروب من ذلك النوع (دور صواريخ سام السوفياتية) . أما الانظمة العربية المسماة بورجوازية صغرى ، فقد تدعمت منذ 1969 بالنظام الليبي ؛ ولا زالت عدة أحزاب ومنظمات تنعت بالبورجوازية الصغرى تلعب أدوارا نضالية ذات وزن على صعيد العالم العربي كله . وحين يلجأ شعب مقهور الى أساليب بسيطة في الحرب ، فليس حبا في طول أمدها ، ولكن ، يفعل ذلك لضعف امكانياته المادية بشرية كانت أم عسكرية . وتوصل م. ت. ف. الى المزاوجة الراهنة بين أساليب حرب العصابات والحرب النظامية يفسر الى حد كبير نجاحها العسكري فيما سمي بالحرب السادسة .

2) تحاليل ومقولات سياسية .

1 ـ الطبقات الاجتماعية :

التحليلات التي بلورتها الحركة الماركسية للمجتمع المغربي لم تستند على دراسات معمقة . وهي خالية من الجديد نسبة الى الاطروحات الأولى التي انطلقت الحركة على أساسها .

والسمة البارزة لتلك التحاليل أنها كانت تبالغ في ضعف الطبقة السائدة وفي دور الامبريالية في تسيير البلاد . وقد جاءت حوادث 1971 و 1972 لتحول هذه النظرة الى قناعة راسخة وأبدية .

فالحكم يرى اليه على أنه مشدود بخيط عنكبوت . والمعضلة الاستراتيجية التي كانت تطرح للماركسيين هي كيفية مواجهة التدخل

العسكري للامبريالية في حالة تصاعد نضال الجماهير ، اما الحكم فامره كان يظهر بسيطا للغاية .

هذا التقييم كان يشجع عدم الاجتهاد في القيام بتحليل معمق لاوضاع الطبقات الاجتماعية وتصارعها . ان الهدف السياسي من التحليل الطبقي هو تحديد موازين القوى بين الطبقات ، وبالاساس بين الطبقات المضطهدة والطبقة أو الطبقات السائدة ، وذلك لتقدير قوتها وتاثيرها الاجتماعي والسياسي ونهج خطط سياسية بناءعلى ذلك . هذه الامور التي تتطلب البحث هي معطاة سلفا : الطبقة السائدة ليست الا دمية طفيلية في يد الامبريالية . فما الفائدة السياسية من الخوض في عناء تحليل سيوصلك الى نتيجة توجد لديك مسبقا ؟ هكذا كانت تحاليل الحركة الماركسية تظهر أساسا كتاكيد لمقولات مسبقة تدعم ببعض الامثلة وبالمقارنات والاشادة بنضال الجماهير وشرح الاهداف الاستراتيجية .

ان الحركة كانت تنظر الى الطبقة السائدة باحتقار كبير ، كما كانت تعطي للامبريالية جبروتا يفوق قوتها الحقيقية . والقاء كل المساوىء على ظهر الامبريالية لدرجة تحويلها من مفهوم اقتصادي ـ سياسي الى عبارة أخلاقية ترمز الى الشر ناتج عن فكر الحركات الوطنية الجذرية الماركسية وغير الماركسية التي لا تقيم فرقا بين الامبريالية والاستعمار . ومن جهة أخرى فان كثيراً من حركات التحرر الوطني بعدما تبني نظامها السياسي تستمر في القاء كل مشاكلها الداخلية على الامبريالية لتغطية عجزها الخاص او لتبرير سياستها القمعية ، ولسنا اول من اشار الى هذا الواقع .

وكان الحكم يعتبر هشا وغير مستند على قاعدة اجتماعية صلبة . وللحفاظ ايديولوجيا على كون الحكم ضعيفا ، تبذل مجهودات لتبيان « فشل » كل محاولاته الهادفة الى توسيع نفوذه السياسي والاجتماعي . وكان ذلك حتميا لانه ينقذ بناء نظريا كاملا من التلاشي . ومجرد الاشارة الى بعض مظاهر قوة الحكم يتم نعته مباشرة باليمينية وعدم الثقة بحركة الجماهير ...

وخارج الطبقة السائدة ، توجد الطبقات التي سميت بالوطنية وهي بالترتيب البورجوازية الوطنية ، البورجوازية الصغرى ، الطبقة العاملة ، الفلاحون ثم أشباه البروليتاريا ويقصد بهم العاطلون والمشردون .

والطبقة التي ستقود الثورة في المغرب هي الطبقة العاملة وتعطاها نفس النعوت والاوصاف التي اعطيت للطبقة العاملة الاوروبية في عصر آخر ، بناء على موقع محدد في علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية آنذاك (درجة خطيرة من الفقر ، غياب الوزن المالي للطبقات « الوسيطة » ...)

فالطبقة العاملة المغربية يقال عنها انها هي الثورية حتى النهاية فليست لها أية وسائل انتاج ، لا تتوفر الا على سواعدها وليس لها ما تخسره

سوى قيودها . هذه المقولات العامة لا تجيب بالطبع على بعض الاسئلة الملموسة التي يطرحها وضع الطبقة العاملة المغربية كارتباط العمال بالبوادي وانتشار الامية في صفوفهم بشكل خطير وابتعادهم خلال حقبة طويلة من الزمن عن خوض نضالات سياسية ، ودرجة تأثرهم بالايديولوجية السائدة ، ودرجة التمايزات بينهم على مستوى التخصصات والاجور الخ .

وحين تخوض الطبقة العاملة نضالات نقابية ، تتم الاشادة بها وتعطى كبرهان لتاكيد المهمة أو « المهمات التاريخية الملقاة على عاتقها » . أما حالات الجمود فتفسر بسياسة اتجاه المحجوب بن الصديق وعبد الله ابراهيم . أما انتشار الامية في صفوف العمال وتعبيرهم عن أفكار أو مواقف غير ثورية أو غير مادية، فيتم تبريره وتجاوزه باطروحة ترى ان للطبقة العاملة، والجماهير عموما، وعيا حسيا بمشاكلها ، بالاستغلال الراسمالي ، وبضرورة النضال من أجل الاشتراكية ، وأنها عبر عمل المثقفين الماركسيين ، وعبر نضالاتها هي ، ستتوصل الى الوعي العقلي بذلك .

أولا ، الوعي / الحسي هو تناقض في العبارات . ولكن ما يراد قوله هو ان للعمال معرفة حسية ستتحول عبر ما ذكرنا الى معرفة عقلية . ثانيا ، لا نعرف مجموعة بشرية كيفما كانت بدائيتها ، تنحصر معرفتها في الاحساسات. والحيوانات هي التي قد يصح عليها هذا القول . فانجذاب الطبقة العاملة نحو ايديولوجيات متباينة وفي الغالب غير ماركسية ، يغلف بتحويل أنماط تفكيرها الى درجة متدنية من المعرفة ، الى مستواها الحسي . هكذا تحول عقول العمال الى أرض خلاء مستعدة سلفا لاستقبال الفكر الماركسي المغربي . فالمثقفون والبورجوازية لا يقال عنهما أن لهما معرفة حسية بمصالحهما ، يقال بكل بساطة وعي بورجوازي صغير أو بورجوازي . أما الجماهير فانها لم تتجاوز بعد مستوى المعرفة الحسية . والعقل الخالص الذي ينتج العلم يوجد لدى المثقفين الثوريين . ليس ما نقوله من باب تأليه العمال والجماهير أو اعطائهم مقدرات خارقة . ان ضعف الوعي السياسي لدى غالبيتهم وانتشار الامية المهول في صفوفهم يدعو الى مراجعة بعض المسلمات ، ويصعب على شعب أن يتحرر من كل اشكال السيطرة والديماغوجية (الدولوية أو الحزبية او الطائفية أو القبلية) اذا كان جله عبدا للاحرف (بفتح الحاء وسكون الراء) لكننا بالمقابل نعتبر أن للعمال وللجماهير ثقافة وفكرا ووعيا وايديولوجيات .
وللجماهير ثقافة وفكرا ووعيا وايديولوجيات .

وان نظرة الحركة الماركسية الى الطبقات الاخرى لا تختلف كثيرا عما ورد في كتابات ماوتسي تونغ ولي‌دوان و ترونغ شين ، ونلاحظ هنا ان النظريات الاساسية التي تاثرت بها الحركة قد أبدعها قادة ماركسيون كانوا على رأس دول اشتراكية . هذا مع استثناء الجبهة الديمقراطية التي تستمد

تاثيرها من قوة التضامن القومي العربي ، وباستثناء المؤسسين الاولين ماركس وانجلز رغم ان الاول لم يكن ماركسيا ، فآراء بوخارين وتروتسكي وغرامشي ومجموعة المانفستو ـ وأشار لنا احد الاصدقاء الى دمتروف، الشيء الذي ذكرنا بكلارازتكين وروزا لكسمبورغ ـ كانت كلها اما ضعيفة التاثير او مجهولة كليا .

2 ـ استقلال 1956 :

على منوال الاتجاهات الجذرية في الحركة الوطنية ، كانت الحركة الماركسية تعتبر استقلال 1956 مجرد استقلال شكلي . وكان لها دافع اضافي للخروج بهذا التقييم وهو أن أي استقلال لا يتحقق بقيادة حزب ماركسي يكون اما شكليا ، واما ينتهي بأن يصبح شكليا اذا لم يبرز حزب ماركسي لمواصلة النضال نحو الاشتراكية .

فلأن الحركة الوطنية برمتها لم تبلور أي برنامج بعيد المدى لما بعد بعد الاستقلال ، فان الاتجاهات الجذرية داخلها ، بعدما لمست أن البلاد تتجه في مسار غير تقدمي ، أو غير وطني كما يقال ، قفزت على ذلك الفراغ السياسي في تصورها السابق وأصبحت تعتبر أن الاستقلال شكلي وان شيئا لم يتغير باستثناء المظاهر السطحية . مرورا نقول ان غياب ذلك البرنامج البعيد المدى يفسر جزئيا على الاقل التضاربات والتعطل في تبلور الايديولوجية السياسية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

فالشعار الرئيسي الذي جند كل الشعب المغربي ، اعلان الاستقلال ورجوع الملك محمد الخامس قد تحقق . وساهمت الحركة الوطنية وعناصرها الاكثر جذرية في حكومات ومؤسسات كانت تستهدف منها بناء اقتصاد وطني وتحرير البلاد من سيطرة الامبريالية . ودخلت الدولة ، نظرا لوزن الحركة الوطنية في عدة اصلاحات . بموازاة ذلك كانت الدولة تدعم أجهزتها الجديدة الممغربة كالجيش والشرطة والدرك . وهذا الصراع بين اتجاه واضح ، الحكم، واتجاه متضارب ، الحركة الوطنية حسم لصالح الاول . وقد عرفت بنية المجتمع خلال تلك الفترة تحولات كبيرة .

فظروف نضال الاتجاهات الجذرية في الحركة الوطنية تبدلت . لقد أصبح يغيب العامل الديني والعامل الاجنبي كعنصر تجنيد جماهيري . والبورجوازية المتوسطة المحلية التي كانت تلعب دورا كبيرا في النضال ضد الاستعمار لم تبق مصالحها مهددة بنفس الحجم . ونقتصر على هاتين النقطتين .

وسواء بالنسبة للحركة الماركسية المغربية أو بالنسبة لبعض الاتجاهات داخل ا. و. ق. ش. فان مساندة الجماهير بالملايين للمقاومة وجيش التحرير ظل يفهم على أنه كان تعاطفا مع جذرية المواقف السياسية وجذرية أساليب النضال ضد الاستغلال والاضطهاد الطبقي فقط . وهذا خطأ

نظري كبير . ان النضال الطبقي يمكنه أن يحقق التفافا جماهيريا هائلا وهذا بديهي . لكن الفرق ينحصر في ان السخط على الاستعمار يبرز بشكل تلقائي وينمو بشكل مذهل اذا وجدت قيادة سياسية وطنية ، في حين أن السخط على الاستغلال والاضطهاد الطبقي المحلي يمر بمنعرجات معقدة . كما أن حجم التضامن العربي والاسلامي والعالمي يختلف من حالة لاخرى . فليس بديهيا ، وتاريخ المغرب يؤكد ذلك ، أنه بمجرد حصول الاستغلال والاضطهاد الطبقي ، يحصل السخط الجماهيري ، ويحصل التعاطف مع كل طليعة تتبنى النضال الجذري ضد ذلك الوضع . وتعطي كلمة **السخط** معنى قويا ، المعنى الذي أعطاه لها لينين في تحديد شروط الانتفاضات .

3) التجربة العملية :

1 ـ جوانب سياسية :

ان الحركة الماركسية لم تكن فقط حركة فكرية ، بل كانت حركة سياسية ساهم مناضلوها بقسطهم في الصراع من أجل غد أفضل للجماهير ، وذلك بالاساليب التي أملتها عليهم قناعاتهم . واثر انطلاقها ، كانت غير واضحة بالنسبة للشعب . وذلك من حيث التنظيم . وهذا سر انتشار تسميتها بالجبهة نسبة الى الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين وهي تنظيم انتخابي قادته الحركة في الجامعة سنة 1970 . وكانت الحركة تتشكل من المنظمتين اللتين ستسميان فيما بعد **الى الامام** و **23 مارس** نسبة الى نشرتيهما . وفي بداية 1972 عرفت 23 مارس انفصالا أفرز اتجاها سمى نفسه لنخدم الشعب نسبة الى عنوان احدى مقالات ماوتسي تونغ .

القطاع الذي نشطت فيه الحركة بتاثير واسع هو القطاع الطلابي . وقد كان لها ذلك التاثير لانها ضمت في صفوفها مناضلين نقابيين بارزين في الجامعة كانوا ينتمون قبل 1970 لحزب التقدم والاشتراكية (الرباط أساسا) والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (فاس أساسا) .

وقد ناضلت الحركة في القطاع الطلابي من أجل اصلاح التعليم سواء من الناحية المادية أو الهيكلية اذ كانت تعمل من أجل اقرار برامج جديدة غير متحجرة وغير استعمارية . وكانت في هذا النضال تعمل الى جانب مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذين بدا تاثيرهم يضعف بشكل ملموس بعد المؤتمر الرابع عشر ، اذ كانوا قبله يشكلون تيارا تقدميا قويا .

لكن الحركة كانت تحاول تحميل القطاع الطلابي اكثر من طاقاته . كانت لها كما اسلفنا أهداف سياسية طويلة المدى . والقطاع الذي تبدا به في تطبيق سياستها هو ذلك الذي ترتبط به ارتباطا وثيقا أي القطاع الطلابي . وقد تجسد ذلك في مقررات المؤتمر الخامس عشر التي كانت متطرفة في عدد من النقط وعلى رأسها الموقف من الاحزاب السياسية .

ونظرا للصيت الكبير الذي كان يتمتع به الا. و. ط. م. عالميا ، فان سيطرة « الجبهة » عليه شكل دقا لناقوس الخطر بالنسبة للحكم الذي دخل ضده في حملة قمعية واسعة النطاق . وباستقلال عن ذلك كانت قد شنت حملة اعتقالات في صفوف الحركة في بداية 1972 . وفي ظروف جد صعبة ، واصلت الحركة نشاطها باصدار بيانات ونشرات تساند النضالات الجماهيرية ؛ وبدات تهتم أكثر فاكثر بالعمل في الثانويات . ورغم عدم اتفاق أحد أجنحتها ، لجأت بشكل فوقي الى اعلان تأسيس نقابة سرية للتلاميذ ؛ واستطاعت بذلك لف الجزء المستعد للتعاطف معها كحركة ماركسية فقط أما القطاع الذي فشل فيه عملها بشكل يكاد يكون مطلقا أو قل بشكل مطلق هو القطاع العمالي .

فالعمل في النقابات كان عبارة عن صراع مفتوح وفوقي مع القادة النقابيين الذين كانوا يتهمون ، تقريبا دون تمييز ، بالبيروقراطية والوصاية على العمال. أما العمل المباشر مع العمال فكان يطرح لهؤلاء عدة مشاكل . كيف التعامل مع الماركسية كفلسفة ، كيف الانتقال من أساليب عيش عادية او نشاط نقابي معلن الى هياكل سياسية مغلقة يوجد بها مثقفون وبرامج سياسية « شديدة الخطورة » . وانغراس الحركة في أوساط طلابية وتلاميذية كان يكبل نشاطها السياسي الذي يولد نفسه باستمرار في نفس الاوساط ، واحدى الاطروحات التي كانت تشجع على الاستمرار في نفس النهج هي تلك التي تعتبر أن الطلبة والتلاميذ يشكلون طليعة تكتيكية ، بمعنى مؤقتة ، للحركة الجماهيرية ، وقد تعرضت في بعض الاوساط لنقد واسع . وتمشيا مع أطروحة تقول بورود الوعي الاشتراكي الى العمال من لدن المثقفين ، فقد ظل الطلبة والتلاميذ يعتبرون ، كمثقفين ثوريين ، جسرا ضروريا للعمل في أوساط الطبقات الشعبية .

في الوقت الذي بقي فيه عملها منحصرا في الشبيبة المدرسية ، كان الحصار المضروب حول الحركة يزداد ضيقا . في هذا الجو ، انفجرت قضية الصحراء الشيء الذي عمق تشتتها وعزلتها السياسية .

2 ـ القضايا التنظيمية :

منذ نهاية 1972 ، فرض على الحركة تبديل أساليبها التنظيمية جذريا . لقد كانت قبل هذا التاريخ تتكون من تنظيمات شبه علنية . هكذا تمت اعادة قراءة كتاب **ما العمل** للينين الذي قال عنه يوما احد المناضلين عن حق انه أصبح بمثابة انجيل .

فقد اضطرت مجموعة من مناضلي الحركة الى احتراف العمل السياسي ـ لذلك تبدلت جوهريا نوعية أنشطتهم فيماقبل جماهيرية ـ ونشير هنا الى ان « الى الامام » كانت صاحبة التنظيم الاكثر تماسكا ووضوحا من حيث الهياكل . وقد حوفظ على الهياكل السابقة : الخلايا ، مكاتب النواحي ، اللجنة الوطنية أو اللجنة المركزية ، ثم الكتابة او المكتب السياسي . هذه الهياكل

بقيت على حالها سوى في نقطة واحدة ، وهي أن ولوجها أصبح يخضع لشروط شديدة الصـرامـة .

الجاذب الذي تم فيه الابتكار هو الهياكل المرتبطة بهـذا التنظيـم أو التابعة له . منظمة 23 مارس أحدثت شكلين : اللجنـة النقابيـة واللجنـة السياسية . أما الى الامام فقد أحدثت من 1972 الى 1974 اللجن الديمقراطيـة ومجالس المناضلين فيما يخص العمل النقابي ؛ ثم الحلقات ولجن النضـال واللجن الاساسية وهي تابعة للمنظمة . الفرق بين الاشكال الثلاثة الاخيـرة من الناحية النظرية كان وظيفيا . لكن مع طول الممارسة ، تلاشى هذا الفرق ، كما بدأ يتلاشى بالتدريج الفرق بينها ككل ، وبين الهياكل الداخلية .

ونظرا للطابع المكثف لعملها النظري والطابع المغلق لعملهـا السياسي أصبحت تلك اللجن عاجزة عن المزج بين انجاز برامجها من جهة ، وخـوض نشاط جماهيري ذي وزن من جهة أخرى . فاصبحت بدل تاطيـر الجماهيـر تفصل ، في الغالب ، المناضلين عن الاوساط الجماهيرية التي برزوا فيهـا ، بحيث يتقدمون أكثر في انجاز الانشطة العملية الغير جماهيرية . هكذا اختنق التنظيم من الداخل .

فاساليب عمل من هذا النوع تتنافر مع وضع الطبقة العاملة المغربيـة وطاقاتها التعليمية . فالفشل في العمل داخلها وتراجع نفوذ الحركة في القطاع الطلابي والتلاميذي مرده في نفس الوقت الى الخط السياسي وكـذلـك الـى الاساليب التنظيمية ، هذا دون نسيان الظرف السياسي العام الذي كان يتميز في الحقبة التي نتحدث عنها بقساوة تفترض فيمن ينخرط في الحركة الماركسية أن يكون على قدر من الشجاعة .

3 ـ النشاط الثقـافـي :

لعل الحياة الثقافية في المغرب ، تاثرت كثيرا بالمد الماركسي في بداية السبعينات . فالحركة الماركسية في مجرى النضال الطلابي لسنوات 1969 ـ 1970 والذي كان مصحوبا بحركة تسييس واسعة النطاق استمرت الى حدود منع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في يناير 1973 ؛ ذلك الجو هو ما أرخ له مذيع التلفزة بقولته الشهيرة : انه لكارثة أن يسيس التعليم .

فقد تعددت النقاشات والندوات السياسية والثقافية . واستعمال المنهج الماركسي ساهم في تعميم عدة مفاهيم فلسفية وسياسية معاصرة ، كمـا في تعريبها وتوسيع تداولها . وقد برزت سنة 1971 مجلة أنفاس باللغة العربية فساهمت في تطعيم النقاشات والصراعات الثقافية . ولأن الطلبة الجبهويين كانوا متمركزين في كليتي الآداب بالرباط وفاس ، فقد أصبحوا اساتذة متفرقين في عدة مدن . وكان جزء كبير منهم يساهم في اثارة ودعم الأنشطة الثقافيـة بالمدن التي يدرسون بها .

وكان كثير من الطلبة والتلاميذ يعطون لتلك الانشطة دفعا قويا اذ حولوا

قاعات المحاضرات من قاعات انصات الى قاعات مساهمة وحوار وجدال ، الشيء الذي كان يزعج بعض المحاضرين الذين لم يتمرنوا على هذا النوع من المشاكسة .

لكن الطريق الذي صرفت فيه كل هذه المجهودات كان طريق المنهج فقط . كان لذلك آثاره الايجابية دون شك . لكن جانب الضعف ، هو شبه غياب انتاجات أدبية وفنية ودراسات تاريخية وفلسفية قريبة من النهج الذي كان متداولا حتى ليصل تكرار مقولاته أحيانا الى الكاريكاتور . الآن فقط ، بدأت تبرز بعض الانتاجات المتاثرة بالجو الذي تحدثنا عنه : متاثرة باية طريقة ؟ ان هذا مطروح على النقاد .

وخارج المثقفين المستقلين ، فان الحركات السياسية التي تضم في صفوفها فرقا قوية من المنتجين في ميدان الثقافة تبقى كما في السابق حزب الاستقلال ، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، ومثقفو الدولة . ويلاحظ نهوض ملموس في انتاج المثقفين المنخرطين في حزب التقدم والاشتراكية .

4) الأزمة العامة للحركة الشيوعية والفكر السياسي الماركسي :

الطابع الاساسي لمشروع الحركة الماركسية المغربية هو الفشل ، على الأقل بالنسبة للاحدى عشرة سنة الاولى من وجودها . ويلاحظ المرء دون عناء أن هذا كان مآل عشرات الحركات السياسية التي كانت لها نفس الرؤى الايديولوجية والسياسية بشكل عام .

ان الاكتشاف التدريجي لأنظمة الحكم في الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ، وللعلاقات التي كانت تنسجها مع شعوبها ومع القوى السياسية المعارضة بالاضافة الى الاقتتال الدامي بين دول الهند الصينية وابتعاد الطبقة العاملة في الغرب كله عن الايديولوجيا والمنظمات الماركسية ذات النهج البلشفي ـ الصيني ، كل هذا أثار موجة نقد واسعة وتساؤلات عميقة حول اسباب هذه الأزمة .

لا ننتهي الى أن انجازات الأنظمة الاشتراكية كانت ضعيفة او الى ان النضالات التي قادتها الأحزاب الشيوعية كانت في غير محلها لان تلك الانظمة تحولت الى أنظمة قمعية في معظمها . فالاحزاب الشيوعية بقيادتها لعدد من النضالات الوطنية أو الاجتماعية لعبت دورا تقدميا هائلا في التاريخ . هذا الدور تم القيام به بفكر سياسي واساليب وموروثات محلية أعطت النتاجات التي نعرفها حاليا . وهي منافية للميزات التي كان يوصف بها النظام الاشتراكي نظريا .

وعلى الصعيد النظري الصرف ، فان ازمة الماركسية ليست ناتجة عن الاخطاء النظرية الواردة في كتابات ماركس وانجلز ولينين وستالين وماوتسي تونغ ، فهذا لا يفلت منه أي مفكر على الاطلاق ، **ولكن لان تشكل الماركسية كمنظومة فكرية حتم التشبث من طرف الماركسيين بكل آرائهم**

على مر العصور ، وبآرائهم هم وحدهم لا غير . وهذا هو الحد الفاصل بين العلم والماركسية بين العلم النسبي والايديولوجيا المطلقة ، المغلقة .

كان لينين مثلا يزعم بأن حل المجلس التأسيسي وانفراد الحزب البلشفي بالسلطة من الأمور العارضة في الثورة الروسية . لكن النموذج الروسي سيؤخذ بجذافيره في التجارب اللاحقة . فالاحزاب الشيوعية تحكم بمفردها ، وتصريح بعضها بوجود أحزاب اخرى حليفة كما يفعل الحزب الشيوعي الصيني ليست له أية قيمة . ويتبين ذلك بمجرد مراجعة القانون الداخلي للحزب الذي يسطر ضرورة القيادة المطلقة للحزب في جميع القطاعات . وفي هذه النقطة لا يوجد فرق يذكر بين المؤتمر العاشر والمؤتمر الحادي عشر .

وان جانبا كبيرا من الخنق الذي تعانيه شعوب الدول الاشتراكية يرجع الى أنها محرومة من التعبير عن اي رأي ، ومن الخوض في اي نشاط يخالف ولو الى حد بسيط السياسة الرسمية للحزب : لن الماركسيين يقرون بوجود الطبقات وايديولوجياتها ، لكنهم يحاولون حصر أو جر ايديولوجيات كل الطبقات الى الماركسية بعد سيطرتهم على السلطة ، ويحاولون حصر كل التعبيرات السياسية في حزب واحد . الوهم قائم على مستويين . يمكن اقناع كل الناس بمنظومة معينة ، ثم يمكن ان يتقدم الحزب بسرعة في محو الطبقات (ولنتذكر أوهام « شيوعية الحزب ») . ما يقع ان الصراعات السياسية تختفي تحت الضغط من أماكن تعبيرها العادية ، وتنفذ الى داخل الحزب وقد تقزمت . ومع التحولات التي تطرأ على السلطة ، لا تبقى اطر الحزب القديمة تدافع بنفس الحماس الاصلي عن مصالح الجماهير . النتيجة أن الشعب يختنق وان ممثلي الطبقات والفئآت العليا يتصارعون حول الهيمنة على السلطة ، وذلك بلغة ماركسية تتحول الى شفرة تتطلب الترجمة لكي تفهم .

والمراقبون الغربيون المتتبعون للأحزاب الشيوعية يتنبأون بطريقة مدهشة بمصير بعض الأطر (انتقال ، عزل ، اعتقال ، خطر الاعدام) وذلك بدراسة النعوت الفلسفية والسياسية التي تلصق بهم بالتدريج في وسائل الاعلام الرسمية .

فالأنظمة الرأسمالية الغربية تسمح لكثير من الاتجاهات بالتعبير عن آرائها وببناء أحزاب سياسية . وتستفيد من ذلك فروع جل أحزاب العالم الثالث في تلك الدول . أما البقية ، ما هو غير التعبير عن الرأي وتأسيس حزب « غير ارهابي » ، فمسألة صراع وموازين قوى . ولن تجد طبقة مستعدة للتنازل عن مصالحها مبتسمة ، وحتى اذا ابتسمت ، فتذكر قول الشاعر : اذا رأيت أنياب الليث بارزة ... هذه المقارنات نعقدها في « الشمال » .

فالدول الاشتراكية أعنف في مواجهة شعوبها من الدول الرأسمالية . وهمومها تختلف . فالدولة الرأسمالية يهمها بالأساس شبكة الاستغلال ، وليفكر كل فيما يشاء اذا كان الرأسمال بخير . وبالطبع لا يمكنه أن يكون بخير

الا على حساب شعوب العالم الثالث التي يسحقها الاستغلال الامبريالي والمحلي ثم الاضطهاد السياسي . وما أحلى جدالات اليونانيين اذا تناسينا العبيد ! أما الدول الاشتراكية التي تتقول بالماركسية اللينينية ، فيهمها أن يكون الرأسمال بخير وألا يوجد لها مفكرون كبار غير ماركسيين ، والا يوجد أي حزب غير ماركسي ولا أية نقابة أو صحيفة غير ماركسية والا يقع شيء مماثل في دولة حليفة .

ان هذين الشكلين من الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي والاشتراكوي بصيغتهما الشمالية والجنوبية هي ما يطرح على شعوب العالم الثالث أن تتحرر منه . وتجربة شعوب العالم الثالث أصعب تجربة لانها تخاض في ظرف يختل فيه ميزان القوى لصالح الامبريالية . ونشير هنا الى أن التجربة القصيرة للشيلي في عهد اللندي والتجربة البولونية من وجهة نظر نقابة التضامن بالخصوص غنية جدا وتحتاج الى دراسة .

لحد الآن لم نطلع على أجوبة حول القضايا التي تثيرها أزمة الحركة الشيوعية سوى أنها مشاكل وعوارض ظرفية وأن النقد يتسم بالتضخيم والتشويه ... واذا كنا نقر بأن كثيرا من أجهزة الاعلام الامبريالية تهاجم الدول الاشتراكية في اطار الدفاع عن مصالحها واخفاء ممارساتها (الهجوم على الشعب الفتنامي ، مساندة العنصريين والانظمة الدكتاتورية) ، فان هذا ليس كافيا للتخلص من أسئلة حتمتها أزمة شيوعية لا سابق لها في التاريخ ، وتنبع من ظروف عيش الملايين من البشر في البلدان الاشتراكية ، وهي ظروف منافية لجو السعادة والحرية والخلق والابتكار المخيم على المشروع النظري للمجتمع الاشتراكي .

واذا كانت الدعاية الامبريالية لوحدها كافية لاحداث أزمة من هذا النوع، فان أي مشروع تقدمي سيحكم عليه منذ الآن بالفشل لأن الدعاية الامبريالية لن تتوقف . فأمام تجاهل أزمة من هذا النوع ، لا يبقى للماركسيين المغاربة سوى الانحياز التدريجي لمواقف الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي كما يظهر أنه يقع بالنسبة للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . فالطابع الوطني والتقدمي لنضالهما لم يتغير ؛ لكن المشروع الصيني بالنسبة لهما قد أفلس . لذلك فرغم كل شيء ، نعتبر أن فشل الحركة الماركسية لحد الآن راجع بالاساس للترجمة العملية لمواقفها وليس أساسا لعلمية أو عدم علمية فكرها . وما طرحته على نفسها في الاصل ، ليس أن تكون حركة سياسية قوية ، ولكن أن تعمل على بناء مجتمع خال من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد التي عرفها التاريخ ، وهذا هدف نبيل . الآن ، وبعد أن تم الاكتشاف والتعرف على أشكال جديدة اشتراكوية للاستغلال والاضطهاد ، ما هي البراهين والتوجهات النظرية على الاقل الدالة على التوجه نحو ذلك الهدف . وهذا السؤال يطرح نفسه على كل مناضل تقدمي .

المؤتمر الوطني السابع عشر لأ. و. ط. م. : بين مطرقة الانسحاب وسندان الحسابات

ع. ب.

« انعقد » المؤتمر الوطني السابع عشر للاتحاد الوطني لطلبة المغرب في الفترة ما بين 22 غشت و 5 شتنبر (1) . وانعقاد المؤتمر هو في حد ذاته حدث ذو أهمية بالغة في حياة أ. و. ط. م. ، وخصوصا في هذا الظرف الدقيق الذي تمر منه الحركة الطلابية المغربية وحركة الجماهير الشعبية ، والذي كان على المؤتمر أن يسهم في الاجابة عنه من موقع اسهام الحركة الطلابية في النضال الديمقراطي ببلادنا ، وفي الحدود الموضوعية التي يرسمها له ذلك الموقع . وتزداد أهمية هذا الحدث اذا استحضرنا ـ أيضا ـ الشروط الذاتية التي انعقد في اطارها هذا المؤتمر والتي كانت مظهرا بارزا وصارخا من مظاهر أزمة الحركة الطلابية المغربية يشير (أي هذا المظهر) ـ وربما أكثر من ذي وقت مضى ـ الى التضاريس الحقيقية لخارطة الحركة الطلابية ، ويطرح ويعمق مجمل الاسئلة الجديدة المحرجة والمؤلمة التي بدأت تتبلور في الافق وفي قلب الصراع فترة التهييىء لحملة انتخابات المندوبين الى المؤتمر السابع عشر .

وبعد أن انتهى المؤتمر الى النتائج التي يعرفها الجميع . وبعد أن اكدت الاحداث السياسية اللاحقة على الصعيد الداخلي صحة مجموعة من التحليلات والتقييمات التي رافقت أزمة المؤتمر والتي تبلورت خصوصا داخل بعض اللوائح غير الممثلة في قيادة المؤتمر الوطني السادس عشر . وبعد أن توفر البعد الزمني وخلق لنا المسافة الضرورية التي تسمح للفكر بأن يعيد القبض على الواقع بطريقة منظمة وضمن تملك نظري من خلال أسئلة هي في جانب منها نقد للاسئلة المتداولة التقليدية ، وهي في جانب آخر نقطة انطلاق للجواب على معظلة العمل النقابي الطلابي بالمغرب ... بعد كل ذلك ، يمكننا أن نتساءل عن العوامل التي كانت وراء النتائج التي انتهى اليها المؤتمر، وعن مسؤولية بعض الاطراف فيها . ومنذ البداية نشير الى أنه يهمنا في هذا النقاش اللوائح غير الممثلة أو التي تقع في موقع المعارضة (2) داخل أ. و. ط. م. ، باعتبار رأينا ، هذا ، حصيلة نقاش داخل احدى هذه اللوائح ، وفي موضوع مسؤولية خط المعارضة داخل أ. و. ط. م ، في فشل المؤتمر في ارتباط هذه المسؤولية (التاريخية) بالعوامل الموضوعية السياسية العامة والداخلية الخاصة المستقلة بشكل أو بآخر عن ارادة هذه اللائحة ، وباعتبار هذه اللوائح طرحت نفسها و « برامجها » كمشروع لاخراج الحركة الطلابية من أزمتها بتعميق ارتباط أ. و. ط. م. بجماهيرها

وتحقيق مطالب هذه الجماهير المادية والأدبية ، وربط نضال الحركة الطلابية بنضال الحركة الجماهيرية الديمقراطي ، وذلك باكساب مبادىء وممارسات المنظمة المضمون الكفاحي المطلوب . كما أننا سنحاول أن نطل داخل مشكلات المؤتمر والمقدمات الفكرية التي حركت بعض المواقف فيه ، دون أن نربط هذه المواقف (التي أعلن عنها المؤتمر) بالأسس الفكرية (النظرية) التي أنتجتها والقائمة في بنية التفكير ، فموضوع هذه يختلف في أسلوبه وأدواته وفي جهده ـ أيضا ـ عن الموضوع الذي نطرح الآن .

●

عــرقــل أولــى :

أريد (بفتح الدال) للمؤتمر ، ومنذ البداية ، أن يعيش مشاكل مزمنة وغير قابلة للحل الأدنى . هذه الارادة وضعتها القيادة ـ أو على الاقل طرفا أساسيا فيها ـ كضمانة ـ ورقة للسيطرة على مسار المؤتمر لتمكين القيادة القديمة من اكتساب مواقع قوة ما دامت نتائج الانتخابات للمؤتمر لم توفر لها هذا الشرط . هكذا بدأ سحب بطائق المؤتمرين (81/8/21) يعرف تقليدا جديدا (السحب حسب المؤسسات لا حسب اللوائح) الغرض منه اعطاء صلاحيات مطلقة لقيادة ـ في غيبة اللوائح ـ في تحديد حجم « الملاحظين » وطبيعة وشكل استلامهم بطائق المؤتمر من ناحية ، ومن ناحية أخرى بهدف قطع الطريق على الاعتراف ، رسميا ، بلائحة متأصلة ، فمن شأن السحب حسب اللوائح أن يوفر الفرصة لهذا الاعتراف والا لطرح هذه المشكلة على الاقل ... قبل أوانها ! ! !

هكذا ، أيضا ، كان التصريح الرسمي للجنة التنفيذية في شخص رئيس المنظمة مساء يوم 81/8/22 بمقر المنظمة قبيل افتتاح أشغال المؤتمر بمدرج المدرسة المحمدية للمهندسين بساعات قليلة . حيث أشار في كلمته المقتضبة الى الظروف الصعبة التي يمر فيها المؤتمر والى العراقيل الموضوعة في وجهه بهدف افشاله ومن جملتها عدم الترخيص للمؤتمر بمدرج وقاعات كلية العلوم التي طالبت بها القيادة السلطات المحلية ، وعدم توفير منحة وزارية للمؤتمر ومقرا لاقامة المؤتمرين وآخر للوفود الاجنبية (التي لم تستدع !!!) مدينا ـ في ختام كلمته القصيرة ـ هذه الاجراءات الجائرة في حق المؤتمر والمنظمة ، ومؤكدا عزم الجماهير الطلابية على عقد مؤتمرها مهما كانت الظروف والمشاكل المعيقة (3) ومحيلا هذه المشكلات ومشكلا أخرى الى المؤتمر ليحسم فيها ، فتتوسع ، بذلك ، صلاحيات هذا المؤتمر (قميص عثمان) الى البت في مشكلاته هو أيضا !!!

لكن ، منذ مساء اليوم التالي (81/8/23) بدأت تخفت حدة هذه المشاكل ـ دون أن تنتهي ـ لتفسح المجال لأخرى أعوص يتوقف ـ ليس

استمرار المؤتمر فقط بل ـ وجوده على حلها . لقد كانت هذه المشاكل قائمة منذ التحضير للمؤتمر ومنذ الاعلان عن نتائج انتخابات المندوبين اليــه . ولكن القيادة ـ والفصيل المهيمن منها بالخصوص ـ لم ترم بها الا في اللحظة الحاسمة (لتصبح أمرا واقعا) بهدف ارباك المؤتمر وخلق تناقضات بيــن وفي بعض اللوائح . كانت المشكلة هذه المرة هي رفض ذلك الفصيل المهيمن الاعتراف بلائحة من لوائح المعارضة ورفض تمثيلها في لجنة الرئاسة التي تتجمع لديها صلاحيات كبيرة في تسيير أشغال المؤتمر . ومبرره في ذلك هو أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لم يتقدم أ لابلائحة واحــدة . وكــان رد المعارضة هو حق كل اللوائح الطلابية المنتخبة والمعترف بها طلابيا في تمثيلها داخل لجنة رئاسة المؤتمر الدائمة واللجن الاخرى للمقررات. بينما ظل «طرفان» من القيادة يلعبان على الحبال دون الحسم في الموقف الى أن أصدرت لائحــة « الطلبة الديمقراطيون » بيانا في الموضوع تشير فيه الى ضرورة تصحيــح أسلوب الصراع بين « مكونات » أ. و. ط. م. وعدم اغراق المنظمة في الصراعات التي لا ترتبط بها ، وأشارت ـ ضمنا ـ الى مسؤولية « رفاق الشهداء » في ذلك، وعبر عن هذا الموقف بعض مناضليهم في النقاشات الجماهيرية التي أعقبت صدور البيان ... ثم سمع المؤتمرون بعد يوم أو يومين الطلبة الديمقراطيين ـ أو بعضهم ـ يؤكدون حق جميع اللوائح في التمثيلية . وظل المؤتمر يتراوح بين التوقف والاستئناف والاقتراحات « الجميلة » و « القبيحة » الى أن أعلن « الفريق الاتحادي » ـ كما سماه احد مسؤوليه ـ الانسحاب من المؤتمر . كيف جرى الانسحاب . وكيف تعاملت معه مختلف « الاطراف » والمعارضة بشكل أخــص ؟

●

الانســحــاب :

قرار الانسحاب من المؤتمر ـ الذي أصدره الاتحاد الاشتراكي للقــوات الشعبية ، والذي تم تنفيذه في جلسة المؤتمر في الساعة الرابعة زوال يــوم 81/8/26 ـ لم يكن له (أي القرار) أن يترك نفس الانطباع بالنسبة الى كل اللوائح لحظة الانسحاب ، ولا نفس التقدير والحساب . فالمعارضة ـ مثلا ـ لم تكن على مقربة من تفاصيل الخلاف الذي جرى في الموضوع قبيل الانسحاب، ولم تحسب منذ البداية حسابها لمثل هذا الاجراء المرتقب . بل كــان الــرد الجاهز ثابتا في تعاطيها في مثل هذه الاحداث . ولكن سرعان ما يبدأ هذا الجاهز يكشف عن عقمه وعن تجاوز الواقع له ، فيضطر ـ مرغما ـ الى التكيف مــع الجديد وقد يقوده هذا التكيف الى السقوط في التجريبية ... فالى الشلــل : هكذا حدث حينما انطرحت على المعارضة ـ وعلى احدى لوائحها بالتحديد ـ قضية انسحاب أ. ش. ق. ش.

أما « أطراف » القيادة فقد كان الانسحاب بالنسبة لها واردا ، وقد تحرك بعضها – على الاقل – بهدف تفاديه . وعلى الرغم من هذه النية ، فان الامر لا يخلو من تناقض سيعرفه « بعضها » بين رفض الانسحاب وبين التعويل عليه من أجل الكسب والظهور بمظهر القادر على قيادة الامور وتحمل المسؤولية في الظروف الصعبة !!!

لقد ترك انسحاب لائحة (أ. ش. ق. ش) : أنصار ك. د. ش) ارتياحا عميقا وسط السواد الاعظم (4) من المعارضة . وكان هذا الارتياح مبررا على صعيد الوعي وعلى صعيد منطلقات التحليل . فهو تحول كبير في ميزان القوى داخل المؤتمر من جهة ، وهو هزيمة حقيقية للهيمنة والبيروقراطية من جهة ثانية ، كما أنه تفكيك لأطراف القيادة أو « التحالف الثلاثي الاصلاحي » من جهة ثالثة . هذه العوامل – في وعي وتقدير أصحابها – ستسمح بانجاز مجموعة من المكتسبات التي ينبغي اتقانلعبة كسبهـا .

أما الاطراف الاخرى (من القيادة) فقد تحرك جشعها هي أيضا حينما جرى الانسحاب واستقر كامر واقع . وقد أرفقت هذا الجشع بخطاب ايديولوجي ديماغوجي عنوانه : من سيضمن للمنظمة الغطاء السياسي بعد ما انسحب أ. ش. ق. ش. ؟ وسرعان ما تحولت لغة الحصانة السياسية لأ. و. ط. م. من مقدمات النقاش وم نتقاليد التفكير خلال ما يقرب من العشرة أيام الاخيرة من المؤتمر ... الذي لم تعرف جلساته الرسمية في كل هذا التاريخ اكثر من 10 الى 15 ساعة !!! ؟

لم تطرح – اذن – قضية الانسحاب الى النقاش بطريقة شمولية ومن منطلقات صحيحة . بل لم يكلف البعض نفسه حتى عناء التفكير في الموضوع ، ولهذا كانت النتيجة – داخل احدى لوائح المعارضة – هـي التأرجـح بيـن التصلب اللامبرر والعدمي ، وبين الذيلية لموقف القيادة ، هذه الذيلية التـي تأخذ شكل الانتظار . أما الذين استفادوا – في القيادة – من الانسحاب – ورغم كل التحفظات والاعتبارات التي يمكن وضعها – فقد أدركوا من منطلق لا يخلو من انتهازية أين تكمن مصالحهم ، وكيف يستطيعون تحقيقها راكبين تناقضات الآخـريـن .

ضدا على هذين المنطقين – وفي سياق نقدهما – سنحاول التعرض – بايجاز – الى العوامل الموضوعية والذاتية التي أملت انسحاب أ. ش. ق. ش. كما سنحاول – أيضا – مقاربة السؤال التالي : لمصلحة من كان الانسحاب ؟

●

دشنت أحداث 20 يونيو الدموية بالبيضاء مرحلة جديدة من المواجهة بين السلطات وبين حركة الجماهير الشعبية وقوى الحركة التقدمية المغربية . وقد أخذ الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية النصيب الاول من الضربة الموجهة

لهذه القوى ، ويرجع ذلك الى اعتبارات عديدة منها موقعه الاساسي في الحركة التقدمية والمعارضة بشكل أخص ، ومنها تحركه السياسي النضالي الواسع في الآونة الاخيرة وتحديدا بعد الاعلان عن قرارات 28 ماي القاضية بالزيادة في أسعار مواد الاستهلاك اليومي الاساسية ، وأيضا ، وقوفه الى جانب « الكونفدرالية الديمقراطية للشغل » في اضرابها العام البطولي بتاريخ 20 يونيو ، وتهديده ـ قبل هذا وذاك ـ بالانسحاب من البرلمان اذا لم يتم التراجع عن قرار تمديد عمره سنتين أخريتين . هذه المواقف الثابتة والمبدئية للاتحاد، والممارسات التي ترجمتها الى أرض الواقع ، وضعته ـ بحق ـ في مقدمة الصف الوطني الديمقراطي ، وحركت ضده أجهزة القمع . واذا كانت المواجهة مع الحزب قد فتحتها السلطة منذ أزيد من سنة خلال حملة الاعتقالات الواسعة في صفوف مناضليه وبالخصوص أطره للراديكالية على صعيد اللجنة الادارية والكتابات الاقليمية وفي مدن مختلفة (بني ملال ، تزنيت ... الخ) . الا أنها لم تأخذ حجما كبيرا بمثل الصورة التي ظهرت بها عقب الاحداث الدموية بالبيضاء والرباط ، وفي اطار الحملة الاعلامية الرسمية على الحزب ومناضليه ومسؤوليه من مختلف المواقع السياسية . وان الصورة التي يمكن التقاطها بعد كل هذه الاحداث والاجراءات لتي أعقبتها هي أن الاتحاد الاشتراكي يعيش حالة حظر عن نشاطه غير معلن ، خصوصا بعد اغلاق بعض مقراته ومحاصرة بعضها الآخر .

في هذه الظروف ينعقد المؤتمر السابع عشر لا. و. ط. م. والارجح أن أ. ش. ق. ش. لم يكن قادرا في هذه الشروط ـ وفي شروط أخرى داخل أ. و. ط. م. ـ على تحمل المسؤولية السياسية في قيادة المنظمة بعد الضربة التي مسته . ومع ذلك ، فقيادته المنظمة تظل توفر له مجموعة من المكتسبات التي لا ينبغي التفريط فيها ، ولذلك فهو رمى بثقله في المؤتمر وخلق أوضاعا ـ غير مرضية ـ يستفيد منها ، فكانت شروطه المجحفة ، وكان رد المعارضة الصارم . أما عن شروطه ، فكان منها رفض تمثيلية لائحة أخرى باسم الاتحاد الاشتراكي . ان حساباته في هذه النقطة كانت دقيقة ، ولكن كان مبالغا فيها . كانت دقيقة بالنسبة الى منطلقاته ، فالاعتراف بلائحة تحمل اسمه معناه ترسيم الصراع ، معناه أن « يبتز » الآخرون ـ كما يقول ـ اعترافا سياسيا بهم ، وسيكون هذا سابقة كبيرة في تاريخ الصراع داخل الحزب ، معناه ، أيضا ، تحويل المنظمات الجماهيرية الى منابر يتحدث من خلالها « الآخرون » في وضع لا يسمح لهم فيه ـ داخل الحزب ومن خلال منابره الرئيسية ـ أن يتكلموا . كان الوضع حرجا بالنسبة للحزب ، والحقيقة أنه يبدو حرجا دون أن يكون كذلك . فالصراع لا يمكن حله بهذه الاساليب مهما قيل عن نتائج هذا الحل « الايجابية » !!! . كما أنه مبالغ فيه اذا انطلقنا من

ان التعبير عن الحزب في المؤتمر بلاشحتين معناه الظهور أمام السلطة بمظاهر الضعيف المنشنت في وقت يطلب وحدة جدية (وكأنه يغيب عن وعي السلطة الوضع الداخلي للحزب) . في الخلاصة كان تبرير الانسحاب ـ الذي عبر عنه بعض مناضلي أ. ش. ق. ش. ـ يتراوح بين التماسك المنطقي واللامعقولية مما يسمح بنقد الكثير من فقراته ... وربما الاساسية .

لقد وصلت الامور بأ. ش. ق. ش. الى الطريق المسدود ، وجرى تنفيذ قرار الانسحاب مرفوقا بكلمة اللائحة في المؤتمر نزلت فيها اللائحة على « رفاق القيادة » دون أدنى اشارة الى المعارضة ، وهذه أيضا من مفارقات هذا المؤتمر !!

لمصلحة من كان الانسحاب ؟ لمصلحة القيادة ؟ لا نعتقد ذلك الى الحد الاقصى . فهذه الاخيرة ـ ولو أنها مؤهلة أكثر من غيرها ـ لا تستطيع ان تتحرك في الساحة الطلابية ـ بالقدر الذي تفترضه متطلبات مواجهة قضايا التعليم ببلادنا ـ في غيبة الاتحاد الاشتراكي . بل أنها ـ خلال فترة قيادته للمنظمة ـ كانت شبه مشلولة . وهي في أحسن الحالات في موقع تزكية قراراته . واذا كان الانسحاب قد رفع عنها الحجر المضروب ، فهو قد حدد بشكل غير مباشر مجالات فعلها وامكاناته بشكل يضيق عليها الموقع .

وهل كان لفائدة المعارضة ؟ ليس صحيحا القول بذلك . فهي ليست في موقع القوة لقيادة المنظمة. ثم أنها في شروط سياسية لا تسمح ـ وهي مفككة ـ بقيـادتهـا .

وهل كان الانسحاب لفائدة المؤتمر والمنظمة والجماهير الطلابية ككل ؟ لا ... اطلاقا . فانسحاب أ، ش، ق، ش، له في النهاية نتائج دسلبية يمكن تكثيفها في النقط التاليـة :

1 ـ خروج أ. ش. ق. ش. سيؤثر على قوة أ، و، ط، م، بصورة ملموسة ، لانه خروج لاكبر قوة سياسية داخل الحركة التقدمية . ومن المظاهر السلبية له ، غياب الاتحاد الاشتراكي في معركة مواجهة الاصلاح المزعوم ، هذا الذي لن يفترض مواجهة المنظمة الطلابية فقط وانما كل القوى التقدميـة ومنهـا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خصوصا في ظل وضعية سياسية جديدة يفضح فيها الحزب السلم الاجتماعية وينفصل بصورة قاطعة عن خطيرتها .

2 ـ نتائج غياب أ. ش. ق. ش. عن مركز القرار على واقع العلاقة بين « الاطراف » داخل المنظمة وتحديدا على وحدة المنظمة في ظرف بدأت فيه فلول الرجعية تندس وسط الجماهير الطلابية وتبني قـواعـدهـا .

3 ـ استغلال السلطة لهذا الواقع والمراهنة عليه لتنظيـم هجـوم على مكتسبات الحركة الطلابية بهدف اجتثاثها كمقدمة لتمرير الاصلاح ـ التخريب.

هذه اعتبارات ينبغي أن تأخذ موقعها في التحليل حتى نكون في مستوى المسؤولية وعلى قدر متواضع من الوعي بها . وهو الامر الـذي غاب خـلال التقييمات المرافقة للمؤتمـر .

كيف ـ اذن ـ تعاطت المعارضة ـ والطرف الرئيسي فيها ـ مع الانسحاب على مستوى الممارسة ؟

الاغلبية والاقلية ... منطق في الميزان :

أحدث انسحاب لائحة أ. ش. ق. ش. تغيرا ملموسا في ميزان القوى داخل المؤتمر لفائدة المعارضة . هذا التغير ظل الارضية التي على اساسها تفكر النسبة العظمى من المعارضة ، وتحدد امكانيات المشاركة في القيادة الجديدة التي ستنبثق عن المؤتمر . ها هنا كانت مقولتا الاقلية والاغلبية هي أدوات التحليل . والواقع أن انسحاب ا. ش. ق. ش لم يخلق هذا النزوع من التفكير ، ولم ينحت هذه الادوات ، وانما كان عاملا حاسما في اقرار شرعيتها وفي تزكية وظيفتها . وقد قاد التفكير في ضوء « الاغلبية » و « الاقلية » الى نتائج لا يطمئن اليها التحليل الموضوعي العلمي للواقع ، تتجمع عناصرها وتتكثف في ضرورة المشاركة في الاجهزة القيادية بأغلبية .

ما هو ـ اذن ـ اعتراضنا على مشاركة المعارضة باغلبية في القيادة ؟ وما المعنى الصحيح للمشاركة أو ما هي المشاركة المطلوبة ؟

ان الاعتراض على مشاركة المعارضة بنسبة كبيرة في القيادة والذي نسوقه هنا ، هو في أساسه اعتراض على منطق من التحليل يبدو انه بدأ يعيش تناقضاته ويعلن عن افلاسه ، ومن ثمة يطرح موضوعيا ضرورة مراجعته في ضوء الواقع وفي ضوء الفكر العلمي . انه منطق كمي احصائي ينتج مجاله أو حقله بطريقة حسابية ويبني تحليله ووعيه داخل ذلك المجال ، فتقوده هذه الممارسة الى تغييب الواقع (الخارجي) فيسقط في الانعزالية ... وربما في ما هو افدح من ذلك .

ان اسقاط نسبة قوى المعارضة في المؤتمر (بعد الانسحاب) على الاجهزة العليا للمنظمة ، وابتزاز شرعية التمثيلية بالاغلبية في القيادة من قوة هذه النسبة هو ابرز مظاهر هذا المنطق الكمي الضيق ، وهو أمر يدعونا ـ على سبيل اثارة النقاش حوله ـ الى تسجيل الملاحظات التالية :

1 ـ ان الشروط العامة التي جرت فيها انتخابات المندوبين الى المؤتمر ، وهزالة المشاركة فيها ، بل ضعف نسبة اقتناء البطائق لا تسمح بالقول ان نتائج الانتخابات ونسبة المندوبين تعكس بامانة ارادة الجماهير الطلابية التي لم يتح لسوادها الاعظم التعبير عن هذه الارادة . ليس هذا تشكيكا منا في شرعية تمثيلية المعارضة في المؤتمر ، ولكن الظروف الاستثنائية والمتميزة التي مرت فيها عملية الاقتراع تطرح مجمل أسئلة لا يمكن استبعاد اهميتها في استكشاف الواقع .

2 ـ لم تتحقق اغلبية المعارضة بهذه النسبة الكبيرة الا بعد انسحاب لائحة أ. ش. ق. ش. ، ولهذا الامر أهميتان : فهو من جهة يشير الى ان هذه الاغلبية لم تعطها الانتخابات ، أو بتعبير افصح : ارادة الجماهير الطلابية التي

نزلت الى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليها في المؤتمر . وانما هي نسبة تتحقق في التحولات التي جاء بها المؤتمر . كما انه يشير ، من جهة ثانية ، الى أن المعارضة ملزمة ــ في هذا الوضع ، حتى وهي في موقع الاغلبية ــ بأن تعي بأن انسحاب أ. ش. ق. ش. من المؤتمر لا يعني ميكانيكيا انسحاب آلاف الطلبة الذين منحوه أصواتهم . ولذلك فان ارادة هذه الآلاف ومواقفها ينبغي الاعتراف بوجودها في المؤتمر ــ حتى في غياب ممثليها ــ وأن لا يتم تذويب هذه الارادة في المعارضة أو في اي كان ، او في احسن الاحوال اسقاطها من الحساب ساعة الحساب ، أي حينما تبدأ عملية صياغة المقررات .

3 ــ ليست بين « الاغلبية » و « الاقلية » من جهة والقوة والضعف من جهة أخرى علاقة آلية ثابتة ومستقرة . فقد تشير الاغلبية الى القوة في شروط ، وقد تشير الى الضعف في شروط أخرى . وهو أمر ينسحب ايضا على الاقلية . ونحن نستطيع أن نجد لهذه القاعدة ترجمة واضحة في اطار أ. و. ط. م. وفي اطار المؤتمر الوطني السابع عشر : فاغلبية المعارضة ــ وطرفها الرئيسي بالخصوص (القاعديون) ــ لا تعكس قوتها . اننا لا نقيس هنا هاتين المقولتين قياسا كميا رياضيا . فقوة أي « طرف » داخل الساحة الطلابية وفي اطار حركة الصراع الطبقي تتحدد سياسيا اي في مدى ارتباط هذا « الطرف » ــ الفصيل بالجماهير الشعبية في مختلف مواقع تواجدها ، وفي مدى فعله السياسي في هذه الجماهير وبصرف النظر عن طبيعة هذا الفعل والنتائج المترتبة عنه . ومن هنا فالقوة والضعف يتحددان لا داخل المنظمة فقط بل ــ وأيضا وبصورة اساسية ــ خارجها وفي اطار الحركة الجماهيرية . هذا هو منطق الصراع الطبقي . ولهذا فان لائحة أ. ش. ق. ش المنسحبة تمثل في رأينا اقوى لائحة طلابية ، وان بدت أضعفها من الناحية العددية ، ان قوتها في تقاليدها الفكرية الراسخة داخل الحركة الطلابية والتي يصعب على الكثيرين رصدها ، وفي موقعها السياسي في الساحة الوطنية . كما أن غياب امتداد جماهيري خارج أ. و. ط. م. لبعض لوائح المنظمة ــ والمعارضة خصوصا ــ وواقع كونها لوائح طلابية أو تيارات نقابية فقط يجعلنا نصفها لا بأنها ضعيفة وانما الاعتراف على الاقل بانها ليست الاقوى .

4 ــ ان تعدد مراكز القرار ، بل انعدام القرار في بعض الاحيان والتفتت والتشرذم الذي يطال بعض اللوائح ، ليس من علامات القوة وهو الامر الذي لا نجده ــ على الاقل ــ عند « أطراف » القيادة . ؟؟

5 ــ ان التمثيلية الحقيقية في القيادة ــ وفي شروط ذاتية كهذه ــ هي تمثيلية الموقف او وجهة النظر في المقررات وفي التوجيه العام للمؤتمر وليست التمثيلية بعدد الافراد . وربما أمكن أن تكون ــ في المؤتمر 17 ــ نسبة تمثيلية موقف المعارضة في المقررات كبيرة دون ان يترجمها ــ بطريقة ميكانيكية ــ معادل من الممثلين في القيادة .

لا نريد التوسع في رصد هذه المشكلة على أهمية بحثها . وانما نكتفي بالتوقف عند الخلاصات السابقة التي نعتقد أنها تطرح بطريقة غير مباشرة أسئلة على هذا المنطق الذي بدأت تضعه الوقائع في أزمة . وهي اسئلة تقطع الطريق على وهم المشاركة بالاغلبية . أيضا نريد التطرق ـ بايجاز ـ الى موقف اللوائح غير المنسحبة من القيادة .

●

اذا كانت حسابات المعارضة من انسحاب أ. ش. ق. ش. خاسرة وخاطئة لعدم ارتكازها الى أسس صحيحة في التقويم ، فان حسابات لوائح القيادة كانت لا تقل خطأ وربما كانت في بعض جوانبها لا تخلو من انتهازية نظرا للروح التجارية التساومية التي دخلت في تركيبها . ان حسابات القيادة من بعد الانسحاب تستند الى عنصرين أساسيين ومترابطين : العنصر الاول وتستقيه من ادراكها لوضع المعارضة الذاتي والذي يتميز باحتداد الخلاف حول نسبة المشاركة في القيادة وطبيعة هذه المشاركة . فالقيادة حاولت أن تركب هذا التناقض ، بل حشرت أنفها فيه بأسلوب التصعيد وعلى طريقة « التريسيان » سعيا منها الى كسب نتائجه وتحويلها الى الطريق الذي تركبه . أما العنصر الثاني ، فهو ورقة التهديد بالانسحاب وتوريط المعارضة بالقاء مشاكل وتبعات المؤتمر عليها ، وخصوصا قبل أن يقر لها المؤتمر صلاحيات لجنة الرئاسة (5) .

على قاعدة هذه الاعتبارات ، بدأت القيادة تطالب بالحوار والكواليس وبطريقة علنية لانقاذ المؤتمر !! ونحن لا نعارضها في هذا المطلب المشروع شريطة أن يكون الوازع نضاليا وأن يجري الحوار على أساس من الوضوح والمسؤولية المشتركة . اما ان تطالعنا القيادة بأسطوانة الحصانة والغطاء السياسيين فلا يسعنا الا أن نترفع عن هذه اللهجة التي لا تخجل من نفسها . وان نتساءل ـ والسؤال أوله كفر ـ هل استطاع « الاقوياء » ان يوفروا لانفسهم حصانة حينما هاجمتهم السلطة . فما بالك بمن لا يزالون يربون ريشهم ... وببطء شديد ؟

طالبت القيادة بالحوار كمقدمة ضرورية على طريق تمرير شروطها (المجحفة) وابتزاز تأييد رسمي لورقة عملها الى المؤتمر ... وبكل أسف : من أقصر الطرق . وراهنت في ذلك ـ كما اكدت سابقا ـ على الخلاف الذي يحتمل داخل المعارضة ، وتحديدا في الموقف الذي تبلور داخلها ـ والذي نصدر عنه ـ ذلك الذي يراجع مشروع المشاركة بالاغلبية ... اقول ، راهنت القيادة على ذلك تحت يافطة السؤال التالي : من سيضمن الغطاء السياسي للمنظمة ؟ ونحن نرد على هذا المنطق المسلوب الارادة بالسؤال النقيض : من سيتحمل المسؤولية السياسية في قيادة المنظمة ؟ ليست هذه منا لعبة لغوية لفظية ،

وانما بين السؤالين مسافة نظرية ـ سياسية كبيرة علينا تبريرها : ان سؤال القيادة يتحرك في دائرة اللعبة « الديمقراطية » . والهوامش التي تفتحها هذه لبعض القوى السياسية الديمقراطية بالمغرب . فالحقل المفهومي لسؤال القيادة هو الخطاب الايديولوجي الذي يقوم على أرضية السلم الاجتماعية و «مكتسباتها الديمقراطية»، هذه التي تشكل ـ في الاخير ـ الحقل التاريخي ـ السياسي لذلك الخطاب . ان افق السؤال محدود بما يسمح به هذا الحقل وبحدود قوانين هذه اللعبة . ولذلك فهو يتحدث عن غطاء سياسي « شرعي » للمنطقة يحترم مبادىء اللعبة . أما السؤال الثاني ؟ فهو يتحدث عن مسؤولية سياسية ، وهي تعني القدرة على ضمان القيادة الفعلية لنضال الجماهير الطلابية في ارتباطه بنضال الجماهير الشعبية والذي تشتيز خارطة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الى غياب الاطار الوحيد الذي يضمن ذلك . ومن ثمة تنطرح ضرورة تحقيقه عبر صياغة الحد الادنى السياسي الذي يراعي لا فقط تمثيلية كل « طرف » بل وأيضا قوته السياسية وارتباطه الجماهيري . ان المسؤولية السياسية هي نتاج الرؤية الموضوعية الى الشروط السياسية الموضوعية والى الامكانيات الذاتية ، رؤية تعصمنا من الانزلاق الى الاوهام أو الى السقوط في الذيلية والانتظار .

●

قبل انتهاء المؤتمر والاعلان عن « نتائجه » حدثت أشياء كثيرة كان لها دور بالغ في تحديد هذه النهاية : عرفت المعارضة داخلها بعض الانسحابات التي كان تبريرها قائما في اساس تصلب المعارضة وتطرف العديد من مواقفها خصوصا حول نسبة المشاركة في الاجهزة القيادية . استقالة اللجنة التنفيذية من مهام لجنة الرئاسة مع صدور بيان شديد اللهجة يحمل المسؤولية في ما وصل اليه المؤتمر الى ما أسماه بالتيارات الانتهازية والعدمية ، والموقع من طرف أربعة من اعضاء اللجنة التنفيذية ، الانسحاب غير المعلن للائحة « طلبة حزب التقدم والاشتراكية » ، الخلافات الحقيقية التي بدأت تظهر على السطح بين لائحتي المعارضة .

هذه العوامل قادت الى تبني أطروحة التأجيل وعقد المؤتمر الاستثنائي (6) والتي كانت لائحة « رفاق الشهداء » وراءها . كما تم اعادة الثقة في اللجنة التنفيذية غير المنسحبة ، وقد صدر بيان في هذا الموضوع صودق عليه من طرف المؤتمر .

هل نجح المؤتمر في وصوله الى هذه التبعية ؟ هل فشل ؟

لقد فشل المؤتمر في أن ينجز ما هو مطروح عليه في هذه المرحلة من تطور الحركة الطلابية وتعقد وتشابك مهماتها النضالية على المستوى التعليمي . ولقد كانت لعقلية الحسابات الرخيصة التي أججها انسحاب أ. ش. ق. ش. يد في هذا الفشل .

ولكن المؤتمر نجح حين قطع الطريق على بعض التصورات التي كادت أن تعصف بمكتسبات الحركة الطلابية وعلى رأسها وحدة اطارها التنظيمي و « شرعيته » القانونية ، لو وجدت لها تصريفا في الواقع .

أن تجربة أسبوعين من الانتظار كافية لان تكون مقدمة لمخاطرة نظرية جديدة في موضوع أزمة الحركة الطلابية المغربية ، هذه التي عكسها — من أحد الاوجه — المؤتمر 17 . وهي مخاطرة تجد مشروعيتها في مجمل المشكلات التي يطرحها التطور النضالي للحركة الطلابية وفي عجز « أطرافها » عن حل هذه المشكلات . وأيضا في المراجعات النقدية الجريئة التي تتبلور في زحمة المشاكل على الصعيد التعليمي والنقابي وفي اطار الصراع الديمقراطي بين « فصائل » الحركة الطلابية . ان الصراع من أجل ضمان استمرار أ. و. ط. م اطارا تنظيميا مناضلا للجماهير الطلابية ، وضمان جماهيرية حقيقية قائمة على أساس الفعل المنتج هي المقدمات الضرورية لكل نقاش يتوخى الاسهام في معركة التصحيح داخل أ. و. ط. م.

ع. ب. : أكتوبر 81

هوامش :

(1) كان مقررا ان ينعقد المؤتمر بين 22 و 24 غشت 1981 . ولاسباب — سيتناولها المقال — دامت اشغاله لغاية 5 شتنبر .

(2) منذ الآن سنعبر عن اللوائح غير الممثلة في قيادة المؤتمر السادس عشر بلوائح المعارضة أو اللوائح المعارضة وهي معارضة لانها تعبر عن هذا الموقع وعن هذا الفهم في تعاطيها مع مقررات المؤتمر السادس عشر ومع قيادته .

(3) كان من الممكن اعتبار تصريح الرئيس خصوصا فقراته الاخيرة تحديا حقيقيا من الجماهير الطلابية ومن القيادة لو بادرت هذه الاخيرة بخلق الشروط الموازية والضرورية لانعقاد المؤتمر وانجاحه . ولكن ما دامت القيادة لم تواجه تلك العراقيل ، وما دام تحديها شكليا، صوريا ، لفظيا ، لم يزد الا تعميق المشاكل ، فقد تحول خطابها الصاعق في وجه السلطة الى ديماغوجية صارخة .

(4) اقول السواد الاعظم من المعارضة ، ولا أقول المعارضة . فقد ابانت النقاشات اليتيمة التي جرت داخل المعارضة في الموضوع ، عن الخلاف حول المستفيد من الانسحاب .

(5) مما له دلالة ، ودلالة بالغة في هذا الصدد أن يدافع « القاعديون » باستماتة عن حق « رفاق الشهداء » في التمثيلية داخل لجنة الرئاسة قبل انسحابهم أ. ش. ق. ش. وان يتنازلوا (أي القاعديون) عن حقهم (هم) في التمثيلية بهذه اللجنة بعد انسحابهم أ. ش. ق. ش. بتزكيتهم للجنة التنفيذية غير المنسحبة كلجنة الرئاسة .

(6) قبل ان بعض مؤتمري المعارضة اصابتهم خيبة الامل حينما طرح هذا الموضوع . فاعتبروا المؤتمر الاستثنائي تراجعا عن مجمل المواقف السابقة ... وتفويتا للفرصة الذهبية .

اليابان قوة اقتصادية وقزم سياسي

لحسن و الحاج

أود بادىء ذي بدء أن أجيب عن سؤال قد يتبادر الى ذهن القارىء وهو : لماذا اليابان ؟ لماذا هذا الارخبيل البعيد الذي لا يلعب أي دور يذكر على ساحة السياسة الدولية ؟ لماذا هذا البلد الصغير (نصف مساحة فرنسا) الذي لا يملك لا سلاحا متطورا كامريكا والاتحاد السوفياتي وفرنسا ولا أيديولوجية رائـدة كالصين ؟

أولا : لأن عددا كبيرا من المهتمين بالاقتصاد العالمي وأزمته يعرفون الآن أن هذا البلد الذي يفتقر الى الطاقة والمواد الخام قد صار يحتل الصدارة في عدد لا يستهان به من القطاعات الصناعية ، بل ان اليابان الآن على رأس ما لا يقل عن 16 ميدانا (مقال « جان كـو » في مجلة « باري ماتش » ، 26 سبتمبر 1980) نخص منها بالذكر قطاع السيارات الذي لا تخفى أهميته على أحد لما له من وزن في ميدان التشغيل ، المباشرة منه (صناعة السيارات ذاتها) والغير المباشر (صناعة الفولاذ مثلا) : ففي 1980 ، شغلت صناعة السيارات (مع أخذ المقاولة الفرعية بعين الاعتبار) 20 في 100 من السكان النشيطين في الولايات المتحدة و 15 في البلدان الاوروبية (ج - ج . س - شرايبر ، التحدي العالمي ، ص 132) . ان اليابان هي البلاد التي ذهبت الى أبعد الحدود في مجالي استعمال الاعلاميات والتصغير الالكتروني ، غير أن مؤلف التحدي العالمي لا يعتبر أن هذا يشكل تحديا يابانيا على غرار التحدي الامريكي الذي عرفته الستينات ، بل ان اليابان ، على حد زعمه ، ليست الا سابقة في هذا المضمار والدول الاخرى ، بل العالم كله لاحق بها لا محالة . أما مستشار الرئيس الفرنسي في الشؤون الاقتصادية ، جاك أطالي ، فهو على خلاف شرايبر يرى أن اليابان (والمحيط الهادي) سيخلف نيويورك ليصير نـواة (أو قلب) مركز النظام الراسمالي ويكون بذلك القلب العشرين بعد نيويورك ولندن وغيرهما من العواصم التي سبق لها أن لعبت هذا الدور .

ثانيا : السبب الثاني الذي دفعني الى اختيار هذا الموضوع هو كوننا في المغرب لا نعرف عن اليابان الا هوندا وسزوكي وتوشيبا وسوني ، الى غير ذلك من منتوجات التكنولوجية المتطورة ، والغربيون انفسهم يشاركوننا هذا الجهل الذي لم يعد يطاق . فكل ما يكتب عن الارخبيل في الصحف والمجلات

الفرنسية مثلا يكاد يقتصر على « الهجوم التجاري » الياباني وضرورة الحد منه ، غير أن رجال الاعمال في فرنسا صاروا منذ وقت قريب يعيرون اهتماما لهذا البلد وللأسباب الكامنة وراء انتصاراته الاقتصادية مما دعاهم الى تنظيم رحلات وارسال بعثات الى عين المكان لاكتشاف أساليب جديدة لعل استيرادها وتطبيقها في فرنسا يخرج رأسمالية هذا البلد من الازمة التي تتخبط فيها الأزمنة الحديثة عدد 415 ، جنسبورجي) أما الكتب ، فان لم تكن منعدمة فهي نادرة وغير شاملة ، مما اضطرني الى الاعتماد أساسا على المنشورات الرسمية لكتابة هذا المقال (الجزء الاول منه خاصة) .

1 ـ الحياة السياسية : أزمة اليسار ؟

لقد صادف دخول البوذية ، في سنة 538 م. ، بلاد الياماطو ، تشكيل سلطة مركزية اتخذت نظام الحكم في الصين نموذجا لها ، وبذلك بدأت حياة ثقافية نشيطة تميزت بانجازات رائعة في ميادين الهندسة المعمارية والرسم والزخرفة وغيرها مولها القصر وانشغل بها الى حد دأن تقلصت مراقبته للبلاد فنشبت صراعات بين أسرتين من العائلة الامبراطورية انتهت بانتصار « الميناموطو » على « الطيرا » في 1185 انتهى معه عهد السلطة الامبراطورية وبدأ عهد « الشكون » أو الحكم العسكري حلت تحت ظله الفنون الحربية محل الفنون السلمية ، والتقشف محل البذخ والرفاه . واستمر الوضع هكذا طيلة قرون عديدة الى أن جاء منتصف القرن التاسع عشر حيث أخذ بعض الاعيان من رجال الحرب « الساموراي » الذين جمعوا ثروة هامة نالوها باستغلال أراضيهم ، يمولون ثورة الاسياد الفقراء ضد سلطة « الشكون » (مقال ق. طوان ، المسائل الاقتصادية ، عدد 1696) ، الشيء الذي ساعدهم على هزمه واستعادة النظام الامبراطوري في 1868 . وهكذا بدأ عهد الميجي (1868 ـ 1912) فتحت اليابان تحت حكمه أبوابها على الخارج وانصرفت الى تشييد دولة غربية في أقصى الشرق . وهكذا صدر دستور في 1889 (نفس السنة التي شهدت أول انتخابات في اليابان) صورة طبق الأصل للدستور البروسي ، كما أن أهم القوانين التي صدرت معه (القوانين المدنية والتجارية والجنائية وقانون الاجراءات المدنية وقانون التحقيق الجنائي) هي عبارة عن ترجمة للقوانين الالمانية مع الأخذ ببعض القوانين الفرنسية . بيد أن الدستور الذي يحكم البلاد اليوم والصادر في 3 نونبر 1946 يختلف شيئا ما عن دستور الميجي بحمله لآثار هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية . فتحت ظل الدستور الحالي صار النظام السياسي الياباني نظاما برلمانيا يشبه الى حد كبير نظام ابريطانيا العظمى الا أن الاثنين يختلفان على الأقل في كون دباجة الدستور الياباني تؤكد رغبة اليابانيين في قيام سلم أبدية كما أن الفصل التاسع منه يقضي أن الشعب الياباني يتخلى الى الأبد عن اللجوء الى الحرب

كوسيلة لحل النزاعات الدولية اللهم الا اذا تعلق الامر بحرب دفاعية ، على حد تفسير الحكومة الحالية للدستور ، وتفسير القانون يختلف كثيرا من محكمة الى أخرى في اليابان لما يميز اللغة اليابانية من غموض وغياب الدقة التي تطبع الفرنسية أو الالمانية مثلا (أنظر مقال الاستاذ « طاكيوشي » في دفاتر اليابان عدد 2 ، خريف 1979) . ما عدا هذا الاختلاف ، أظن أن التشابه قائم بين النظامين : فالقضاء مستقل والحكومة مسؤولة أمام البرلمان (الدييت في اليابان) ، والامبراطور رمز الدولة ووحدة الشعب ، لا سلطة تنفيذية له ولا يتدخل الا في مجال تمثيل الدولة وبعض الوظائف التي حددها الدستور . أما تعيينه للوزير الاول ورئيس المجلس الاعلى فيسبقه تعيينهما من طرف الدييت بالنسبة للأول والحكومة بالنسبة للثاني . أما عن السلطة التشريعية ، فالدييت يتكون من غرفتين : غرفة النواب وتضم 511 نائبا ينتخبون لمدة 4 سنوات عن طريق الاقتراع السري العام والمباشر ، وغرفة المستشارين المنتخب لمدة 6 سنوات ، (يجدد نصفهم كل 3 سنوات) .

الاختلاف مع النظام السياسي البريطاني لا ينحصر ، في الحقيقة ، في مبدأ المسالمة ، فالنظام السياسي الياباني لا يعرف لا الحزبين الاثنين ولا التقارب بينهما اللذين يطبعان الحياة السياسية في ابريطانيا : الاحزاب هنا متعددة وحزب واحد يحكم البلاد منذ نشأته في 1955 : الحزب الليبرالي ـ الديمقراطي (287 مقعدا في غرفة النواب في فاتح يوليوز من السنة الماضية) . أما الاحزاب المعارضة الرئيسية ، فنجد على رأسها الحزب الاشتراكي (107 نائبا) الذي تشكل غداة الحرب العالمية الثانية . ويأتي في المرتبة الثانية حزب الكوميتو (34 نائبا) وهو عبارة عن حزب «المسيحيين ـ الديمقراطيين» هناك ، الذي تشكل في 1964 . ونجد أحزابا أخرى تقل تمثيليتها في البرلمان أهمية وهي الحزب الديمقراطي ـ الاشتراكي (33 نائبا) والحزب الشيوعي (29) والنادي الليبرالي الجديد (12) والحزب الاشتراكي الديمقراطي الموحد (3) .

الحزبان الرئيسيان في اليابان هما اذن الحزب الليبرالي ـ الديمقراطي الحاكم والحزب الاشتراكي المعارض . فالاول تشكل ، كما سبق ، في 1955 ، باندماج الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي اللذين تم انشاؤهما بعد الحرب غير انهما وريثان لتقاليد الحزبين الاكثر اهمية في السنوات الأولى من هذا القرن . الحزب الحاكم محافظ في المجال السياسي وليبرالي في الميدان الاقتصادي . أما الحزب الاشتراكي فقد تكون في 1945 باندماج عدة منظمات اشتراكية ويسعى الى بناء الاشتراكية « عن طريق الديمقراطية » ، واقامة اقتصاد مخطط ، وتأميم الصناعات الرئيسية . كما انه ، في مجال العلاقات الخارجية ، يطالب بحياد غير مسلح ويعارض « اتفاقية التعاون المتبادل

والأمن » المبرمة مع الولايات المتحدة الامريكية . ومما تجدر الاشارة اليه ، هو دفاع الحزب الاشتراكي على الدستور وذلك على خلاف الحزب الحاكم ذاته الذي بدأت ترتفع أصوات من بين صفوفه تنادي بضرورة مراجعة الدستور . وسر هذه المفارقة العجيبة يكمن في أن الدستور هذا تم اصداره في وقت كان فيه الفكر التقدمي يهيمن على اليابان نتيجة لما عانته اليابان من ويلات الحرب العالمية الثانية ، الشيء الذي جعل الحزب الاشتراكي يحصل على أكبر عدد من مقاعد الغرفتين في انتخابات ابريل 1947 ويحكم بذلك البلاد ، في اطار ائتلاف حكومي ، الى غاية مارس 1948 . غير ان الامور تغيرت كثيرا منذ ذلك التاريخ : فقد تقلص نفوذ الحزب الاشتراكي الى درجة أنه لم يحصل في انتخابات يونيو 1980 الا على 19,3 في 100 من أصوات الناخبين في حين انه حصل منها على 29 في 100 في انتخابات نوفمبر 1963 ! ان كانت هزيمة انتخابات 1980 تفسر جزئيا بكون الانتخابات هنا متوقفة نتائجها على المال بشكل لا تعرفه حتى الولايات المتحدة الامريكية ذاتها وبكون ممارسة الحاكمين المحافظين تطبعها دوريا فضائح الرشوة ، ان كانت تعزى الى كون الديمقراطية هنا تستحق اكثر من مثيلاتها ان تنعت بالبرجوازية لكون الطبقة الحاكمة (البرجوازية) هي وحدها القادرة على تمويل الانتخابات والتحكم اذن في مسارها ، فلا يمكن ابدا انكار تقهقر الحزب الاشتراكي ، بل تقهقر القوى « الكاكوشين » (التقدمية) بكاملها : ففي 1963 حصلت الاحزاب « الكاكوشين » الثلاثة (الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي ـ الاشتراكي) على 40,4 في 100 من الاصوات بينما لم تحصل في 1980 الا على 35,7 في 100 . انه تقلص واضح رافقه صعود قوى الوسط (الكوميتو واحزاب أخرى صغيرة) غير أن الحزب الحاكم هو المستفيد الاول من هذا التقهقر .

يعزو الاستاذ « كوميا ريو طارو » (دفاتر اليابان ، نفس العدد) هذا « الانعراج نحو اليمين » الى عدة أسباب داخلية وخارجية .

● يمكن أن نلخص العوامل الخارجية في ما يلي :

(1) ـ ان احداثا عالمية مختلفة ساهمت في جعل اليابانيين يشعرون أن بلادهم مطوقة وانهم سجناء . من بين هذه الاحداث ما يسمى بأزمة البترول (خصوصا اذا علمنا أن اليابان تستورد تقريبا كل النفط الذي تستهلكه) التي حست معها اليابان أن شيئا ما قد جاء ليضع حدا لنموها السريع ، وبذلك ينتهي عهد النور ويبدأ عهد الظلام . ومما زاد هذا الاحساس بهشاشة الاقتصاد الياباني قوة هو قرار أمريكا المتعلق بوقف امداد هذا الاخير بمادة « السوجا » قبل ذلك بقليل .

ومن العوامل الاخرى الكامنة وراء هذا الخوف الرهيب ما حدث في تلك

الفترة بالنسبة للبحور اذ شرعت الدول المختلفة تتقاسم البحور والمحيطات وتوزعها الى مناطق خاصة حرمت اليابان من أحد المصادر التقليديـة لعيش مواطنيها (السمك) . وفي هذا الصدد يجب ذكر صلابة موقف السوفيات أثناء مفاوضاتهم مع اليابان حول الصيد البحري وما خلفته الى جانب حادثة الطيار السوفياتي الذي حط باليابان مطالبا اللجوء السياسي بالولايات المتحدة ، ما خلفته من ردود الفعل العنيفة في الصحافة اليابانية .

ومن ذات الاسباب ، لن نغفل الحملة التي شنتها وتشنهـا الصحافـة الغربية ضد اليابان ، منذ 1975 ، بسبب غزوها أسواقا كانت الى وقت قريب احتكارا لامريكا أو لدول أوروبا .

كل هذه الاحداث زادت اليابان شعورا بانها تعيش في عالم يكـن لهـا العداء والكراهية ، الشيء الذي جعلها ، خوفا من الغد ، ترتمي في أحضان مـن يدافع عن الأمس ألا وهو الحزب الليبرالي ــ الديمقراطي .

(2) ــ بالاضافة الى سلسلة العوامل السابقة ، أورد الاستاذ « ريوطارو » عاملا لا يخص في الحقيقة اليسار الياباني ولكنه يهم اليسار في كـل أرجـاء العالم اذ يتعلق الامر بالتقلبات التي عرفها المعسكر الاشتراكي وانعكاساتها على الفكر التقدمي في العالم أو ، على الاقل ، على أحد القطاعات منه : فقد مر الكاكوشن من ذات المراحل التي عاشتها حركات الماركسيين ــ اللينينيين في مختلف البلدان : من اتخاذ الاتحاد السوفياتي نموذجا لها الى تأليه التجربة الصينية (بعـد ان انفضـح أمـر السوفيـات في 1968 بدخـول قـواتهـم تشيكوسلوفاكيا واضعين بذلك حدا « لربيع براغ » ، قضية « سولجنتسين » وأمثاله ...) والى سقوط الآلهة (بعد ما عرفت الصين تطورات لا تشرف بلدا اشتراكيا : : عودة دنك سياوبنغ ، قضية « عصابة الاربعة » ، بالاضافة الى نشوب الحروب بين الدول الاشتراكية : الصين ضد الفيتنام والفيتنام ضد كمبوديا ... فضلا عن كون « فدل كاسترو » الثوري الكبير ، قد تحول الى رجل الدرك في افريقيا) . لكن بدل أن يساعد هذا حركة الكاكوشين على بلورة خط جديد يلتف حوله اليابانيون ، يبدو أنها عجزت على تقديم بديل وبذلك تقلص نفوذها وتعززت صفوف المحافظين .

● أما العوامل الداخلية الكامنة وراء الانعراج المذكور فيمكن ايجازها في نقطتين :

(1) ــ العامل الاقتصادي أولا : فكما سنرى في القسم الثـاني من هـذا المقال ، حققت اليابان نموا سريعا لا مثيل له لا في البلدان الغربية فحسب لكن حتى في الشرقية ، مما نتج عنه لا محالة تحسن في الأوضاع المادية للمواطنين صاروا يشعرون معه بالسعادة بحيث أن 86ر7 في 100 منهم يعتبـرون أنهـم ينتمون الى « الطبقة الوسطى او العليا » من المواطنين ، بل ان 70ر3 في 100

منهم صرحوا أنهم « سعداء » ، وأكثر من ذلك قال 27 في 100 من اليابانيين انهم « سعداء جدا » (حسب استطلاع انجزته مؤخرا وكالة التخطيط الاقتصادي) . لقد صار اليابانيون اذن يملكون ثروة (أو يعتبرون ذلك) يرون أنه من الضروري حمايتها . هذا ما جعلهم يميلون الى ايديولوجية محافظة ويتخذون ، على حد زعم ريبوطارو عن فكرة « الثورة البروليتارية » . اننا في الحقيقة نجهل ما مدى صحة هذا القول . ايعني أن لا أمل يرجى من البلدان الغربية حيث لم تعد البروليتاريا بروليتاريا ؟ الامر يستدعي نقاشا جديا .

(2) ـ العامل الثاني ، وهو مرتبط بالاول ، يتعلق بالتطور الذي عرفه المجال الثقافي . فبعد أن انصرفت اليابان الى تشييد دولة غربية بكل أبعادها متخلية بذلك عن مقوماتها الحضارية العريقة لتتبنى الحضارة الغربية بايجابياتها وسلبياتها ـ وسلبياتها كما نعلم كثيرة : التلوث الشديد ، التضخم ، البطالة ، أزمة العائلة ، الفردية المفرطة ... ـ وبعد أن حققت حلمها الكبير ألا وهو اللحاق بالدول العملاقة ، أصيبت بما يمكن أن تطلق عليه عبارة النرجسية . اذ أخذت تتأمل بفخر واعتزاز في انتصاراتها الاقتصادية مرجعة اياها الى عظمة وعراقة تراثها وثقافتها . تلك الثقافة التي تشعر اليابان الآن بضرورة احيائها وانعاشها . من هنا يأتي الاهتمام المتزايد بتاريخ وأمجاد البلاد ، والتمسك المتصاعد بتقاليدها وعاداتها التي كان اليابانيون أنفسهم بالأمس يحتقرونها ويتطلعون بشوق الى كل ما هو آت من لندن وباريس وغيرهما من العواصم الغربية ، بما فيه الماركسية ـ اللينينية ذاتها .

من ناحية أخرى ، ذات النمو السريع الذي عرفته اليابان يتعثر اليوم نتيجة الازمة التي تتخبط فيها الرأسمالية العالمية عامة . وهكذا انتشرت البطالة والتضخم (ولو بشكل محدود بالنظر للدول الرأسمالية الاخرى) وتتقهقر السياسة الاجتماعية مما دفع المواطن الياباني الى الاستنجاد بالاولياء الصالحين والمعابد والاماكن المقدسة ويرتمي بذلك في أحضان الغيبية : يفيد تحقيق عالمي أنجزه مركز الدراسات الشبابية أن 41 في 100 من شباب اليابان يشعرون بالحزن والقلق اكثر مما يشعرون بالفرح والسرور نحو الحياة . انها نسبة مرتفعة اذا علمنا ان النسب في الدول المصنعة الاخرى (ما عدا فرنسا حيث بلغت 39 في 100) أقل من هذا الرقم بكثير (14 في الولايات المتحدة و 17 في ابريطانيا مثلا) . ولكن نفس التحقيق يفيد أن 71 في 100 من شباب اليابان صرحوا أنهم لا يعتنقون أي دين (68 في السويد ، 41 في فرنسا ، 10 في امريكا ، 14 في ابريطانيا و 5 فقط في المانيا الغربية) غير أن هذه النسبة المرتفعة من اللاتكيين لم تمنع اغلبية شباب اليابان من التاكيد على أهمية الديانة . هذا الامر العجيب تفسره ، الى حد ما ، طبيعة الديانات المتواجدة (والمتصارعة !) هناك حسب الاستاذ موريمورا نوبوكو الذي أورد الارقام المذكورة (دفاتر اليابان ، نفس العدد) .

2 ـ محاولة تفسير الانتصارات الاقتصادية اليابانية :

أولا : الانتصارات الاقتصادية اليابانية :

نترك المجال هنا للأرقام لتحدثنا عما يمكن أن نسميه بحق « معجزة اليابان » .

(أ) ـ تطور الناتج القومي الاجمالي :

لقد سجل نمو القيمة الحقيقية للناتج القومي الاجمالي منذ منتصف الخمسينات معدلات سنوية جد مرتفعة بلغ معدلها خلال العقد الموالي 11 في 100 في حين أن ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية مثلا لم تشهدا خلال الفترة 1960 ـ 1972 الا نسبتي 4ر8 و 3ر4 في 100 على التوالي .

أما خلال السبعينات فاذا اعتبرنا أن قيمة الناتج القومي الاجمالي لسنة 1970 هي 100 تكون قيمته في 1979 ما يلي :

اليابان	161ر1
ايطاليا	142
الولايات المتحدة	133ر1
المانيا	129ر2
كندا (1978)	143ر3
فرنسا (1978)	136ر2
ابريطانيا	118ر3

المصدر : تم حساب الارقام السابقة انطلاقا من معطيات وردت بـ « اليابان ، أحداث وأرقام ، 1980 » ، مركز الصحافة الاجنبية ، اليابان ، ص. 32 .

(ب) ـ تطور الدخل القومي :

اذا أضفنا مساعدات الدولة (للمؤسسات) الى الناتج القومي بعد طرحنا منه كلا من استهلاك الرأسمال والضرائب الغير المباشرة نحصل على ما يسمى بالدخل القومي . أما الدخل الفردي فنحصل عليه بقسمة الدخل القومي على عدد سكان اليابان . وقد تطور هذا بالشكل التالي (التحدي العالمي ، ص. 301) :

1945 :	20	دولارا للفرد
1956 :	300	(هذا هو مستوى الدول النامية)
1967 :	1000	أي المستوى الذي يعد الآن وصوله « اقلاعا »
1970 :	1800	(زيادة 80 في 100 خلال 3 سنوات)
1973 :	3600	(ضعف مستوى 1970 !)
1979 :	10.000	(وصلت اليابان بهذا الرقم إلى مستوى أمريكا)

1980 : كل ما نعلمه هو أن اليابان تجاوزت أمريكا وانه لم يعد أمامها الآن الا سويسرا والكويت . ان الامر يتعلق في الحقيقة بنمو صاروخي .

(ج) ـ ما هي القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في هذا التطور ؟

اذا اعتبرنا أن انتاج القطاع في 1960 هو 100 ، يكون انتاجه في 1977 كالتالي :

الفلاحة :	138ر2	المعادن :	81ر9
الغابات :	64ر4	الصناعات التحويلية :	452ر6
الصيد البحري :	175ر1		

يتضح من خلال هذه الارقام أن القطاع الاقتصادي الذي كان أساسا وراء النمو السريع الذي عرفته اليابان هو القطاع الصناعي ويتبعه في ذلك قطاع الصيد البحري ثم الفلاحة . أما قطاع المعادن والغابات فقد عرفا تقلصا ملموسا.

لنستعرض الآن بسرعة هذه القطاعات الخمسة ولنبدأ بالذي عرف النمو الاضعف :

1 ـ الغابات :

تغطي الغابات ما يقرب من ثلثي مساحة التراب الوطني ، 25 مليون هكتار تملك منها الدولة 42 في 100 ، وتعطي للبلاد الخشب الصالح للاستعمال في البناء أساسا ء غير أن الانتاج منه يقل أكثر فأكثر عن حاجيات اليابان . لذا يتم استيراد كميات هامة منه من الولايات المتحدة وماليزيا وغيرهما من البلدان المنتجة لهذا النوع من الخشب . أما الخشب الصناعي والخشب الصالح لأنتاج عجينة الخشب فانهما يأتيان من البلدان الاستوائية ودول الشمال على التوالي .

استوردت اليابان 12ر1 في 100 من مجموع الخشب الذي استهلكته في 1960 . أما النسبة في 1977 فقد بلغت 66ر4 في 100 . وبهذا أصبحت واردات اليابان من الخشب تمثل 5ر2 في 100 من مجموع وارداتها وتحتل بذلك المرتبة الرابعة بعد البترول والمواد الغذائية والآلات .

2 ـ المعادن :

توجد معادن في كل أنحاء البلاد ، بجميع أنواعها ما عدا الماس والبوكسيت والنيكل . وفي كل أرجاء التراب الوطني توجد مناجم غير أن اليابان تستورد كل المواد تقريبا ، نظرا لضعف مردودية استغلالها من جراء الحواجز الجيولوجية وهزالة الاحتياطات ...

أهم الثروات المعدنية للبلاد هي الفحم الحجري الذي تقدر الاحتياطات منه بتسعة مليارات من الاطنان ولكنه بدوره لا يصلح كثيرا اذ لا يمكن استخراج الكوك منه . خلاصة القول في هذا المضمار هي أن اليابان تفتقر بشكل حاد الى المواد الخام لتشييد صناعة عصرية .

3 ـ الصيد البحري :

البحر من اهم مصادر عيش اليابانيين ومنذ القرون الغابرة ، وصل انتاج اليابان من السمك في 1977 الى ما يقرب من 11 مليون من الاطنان ، أي

14٫6 في 100 من الانتاج العالمي . ورغم ذلك فان هذا الانتاج الهائل لم يكف لسد حاجيات البلاد ، لذا تم استيراد أكثر من مليون طن . ووراء هذا العجز ما ذكرناه من توزيع واقتسام البحور والمحيطات .

4 ـ الـفـلاحـــة :

ان النمو السريع الذي عرفته الصناعة اليابانية وحاجاته المتزايدة الى اليد العاملة قد أفرغ البادية من سكانها بحيث أن نسبة هؤلاء من مجموع السكان لم تكن في 1979 الا 19٫1 في 100 بينما كانت تتجاوز 50 في 100 قبل الحرب العالمية الثانية . وقد ساعد على هذا التطور ضعف مساحة الاراضي الفلاحية (5٫5 مليون هكتار ، أي 15 في 100 من التراب الياباني) بالنظر الى ضخامة عدد السكان (116 مليون نسمة) . وهكذا صار عدد العمال المزارعين لا يزيد على 5٫7 مليون في 1978 ، أي 10٫5 في 100 من مجموع السكان النشيطين. الا أن المكننة ، رغم صغر مساحة القطع الارضية بحيث أن عدد المزارعين لكل 100 هكتار فلاحية يصل الى 142 مزارع في اليابان (1 فقط في امريكا) ، والتكثيف اللذين يطبعان القطاع يمكنان اليابان من سد حاجياتها من المنتوج الاساسي (الارز ، الذي يحتل لوحده 57٫3 في 100 من مجموع الاراضي الفلاحية) وذلك بفضل انتاجية عالية (بلغ انتاج الهكتار من الارز 48 قنطارا في 1979) . غير أن المائدة اليابانية لم تعد تكتفي بالارز بل انها الآن تطالب بمزيد من الخبز والسكر والزيت والفواكه وبالتقليل من الارز ، أمام ارتفاع مداخــل العائــلات .

وفي انتظار استجابة المخطط الحكومي الموضوع في 1970 والرامي الى تنويع الانتاج فالواردات هي وحدها القادرة على مواجهة الطلب الذي يزيد على العرض بأكثر من 35 في 100 (أي أن الانتاج لا يسد الا 74 في 100 من حاجيات البـــلاد .

5 ـ الـصـنـاعـــة :

القطاع الذي ساهم بالقسط الاوفر في تحقيق النمو الرائع الذي سجلـه الاقتصاد الياباني هو بدون منازع القطاع الصناعي . غير أن كل فروعها لــم تعرف ذات التطور الذي عرفه القطاع ككل . لذا وجب أن نتوقف بعض الوقت عند هذه النقطة لنعرف أيا منها كان أكثر ديناميكية .

● النسيج : لقد كان النسيج يمثل أكثر من نصف صادرات اليابـان قبل الحرب العالمية الثانية . أما في 1979 فانه لم يمثل سوى 5 في 100 منها . ان التقهقر أكثر من أن يكون نسبيا ، فانتاج 1977 مثلا لم يفق قط انتاج 1970 . غير أن اليابان ما تزال تحتل مكانة مرموقة في مجـال النسيـج الاصطناعي وذلك رغم أن هذا القطاع ذاته لم ينج من الكساد الذي يعم البلاد منذ بداية أزمـة الطـاقـة .

● الصناعات الكيماوية : خلافا أما حل بالنسيج ، عرف هذا الفرع توسعا كبيرا رافقته تغييرات ملموسة في بنياته تمثلت في تنمية الصناعة البتروكيماوية فضلا عن انتقال الانتاج من الاسمدة الكيماوية والصودا الصناعية الى المستوى الذي بلغته الولايات المتحدة في هذا الميدان بحيث أن انتاج المادة الاساسية لهذه الصناعة ، الاثيلتين ، مثلا ، 4ر4 مليون طن ، يشكل ثلث الانتاج العالمي .

● تحويل المعادن : لنبين مدى سرعة النمو الذي عرفه هذا الفرع يكفي أن نسرد الارقام التالية (بآلاف الاطنان) :

السنة	انتاج الصلب	إنتاج الفولاذ الخام
1946	203	557
1960	11.896	22.138
1975	86.877	102.313
1978	78.589	102.105

تظهر أرقام 1975 و 1978 ، وخاصة بالنسبة لانتاج الفولاذ الخام ، مدى تأثر الاقتصاد الياباني بالازمة الاقتصادية العالمية ، غير ان من بين القطاعات التي ضربتها هذه الازمة بعنف نجد الفولاذ الخام بالذات ، أما تحويل المعادن الغير الحديدية فقد واكبت هذا التطور على العموم .

● الصناعات الميكانيكية والاجهزة الدقيقة : اذا اعتبرنا أن انتاج الفرع في 1965 هو 100 يكون انتاجه في 1977 كالتالي :

الآلات الكهربائية	416
آلات التجهيز المنزلي	325
السيارات	676
البناء الميكانيكي	490

الصناعات الميكانيكية هي اذن القطاع الذي حقق التنمية القصوى وتأتي في مقدمة فروعها صناعة السيارات ويليها البناء الميكانيكي . وقد بلغت الصادرات الميكانيكية لوحدها 5ر62 مليار دولار في 1978 ، أي 1ر64 في 100 من مجموع صادرات اليابان .

ان لم تكن اليابان في المقدمة فانها في الصفوف الامامية فيما يخص العديد من منتوجات الصناعات الميكانيكية وغيرها (الآلات الكهربائية ، السيارات ، الدراجات النارية ، السفن ، القاطرات ، آلات التصوير ، المجهر ، الساعات ...) ولكنها ما تزال متأخرة في ميدان الطيران . لنتأمل قليلا في هذه الارقام الناطقة المتعلقة بانتاج بعض المواد في 1978 (بمليون وحدة) :

أجهزة الراديو	16
أجهزة التلفزة بالابيض والاسود	6ر4

أجهـزة التلفـزة بالالـوان : 5ر8
مولدات التيار المتبدل (1977) : 6ر0
آلات التسجيـل : 40
السيارات (السياحية) : 5ر98
الدراجات النارية : 6ر6
آلات التصوير : 8ر9
الكاميرات : 6ر1
السفن : 32 في 100 من السوق العالمية .

اذا علمنا أن جل القطاعات الصناعية اليابانية قد تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية تبينا أن الامر يتعلق حقا « بمعجزة » يجب الوقوف عند عواملها ولو قليلا .

ثانيـا : محاولـة التفسيـر :

اذا كان القارىء ينتظر اكتشاف عامل وحيد كامن وراء هذه الانتصارات الساحقة لليابان فان آماله ستخيب لا محالة .. الامر يتعلق على العكس من ذلك بالتقاء عوامل عديدة يتعذر تقديم أحدها على الاخرى . ومن جهة أخرى ، قد يقول البعض ان الذي يجب تفسيره ليس النمو السريع الياباني فقط ولكن التنمية الهائلة التي حققتها قوى الانتاج في الدول الرأسمالية المتطورة برمتها منذ الحرب العالمية الثانية ، تلك التنمية التي تتجلى في التطور الذي سجلته المبادلات التجارية الدولية (تزايد 9 في 100 سنويا من 1948 الى 1956 و 8ر6 في 100 من هذه السنة الى 1965 و 12 في 100 من 1965 الى 1972) . وقد حاول بالفعل العديد من الاقتصاديين البحث عن العوامل التي كانت وراء هذا التطور الذي لم تشهد الرأسمالية قبله مثيلا . غير أن اليابان تميزت عن غيرها بسرعة أكبر وذلك رغم أنها هي المتضرر الاكبر من الحرب العالمية الثانية ، كما أن الازمة العالمية التي بدأت مع السبعينات لم تنل منها ما نالته من غيرها من الدول الصناعية (عدا المانيا الغربية) : فصادراتها ، كما سنرى ذلك في القسم الثالث من هذه الدراسة ، قد استأنفت سيرها بعد تعثر 1974 ـ 1975 نازعة أسواقا تلو الاخرى « زميلاتها » في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ونسبة البطالة فيها لم تتعد 2ر2 في 100 في 1978 (9ر1 في أكتوبر 1979) في حين أن أرقام الولايات المتحدة وابريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا كانت على التوالي 6 ، 6ر1 ، 4ر3 ، و 2ر7 . أما التضخم فقد مسها تقريبا بذات الحدة التي مس بها صديقاتها وان استطاعت التغلب عليه في السنوات الاخيرة من السبعينات بحيث أن النسبة المسجلة في 1978 لم تعد تتجاوز 8ر3 في 100 بينما عرفت كل من أمريكا وابريطانيا نسبتي 6ر7 و 8ر3 على التوالي . ومع ذلك فان المأجورين اليابانيين وعددهم 6ر58 مليون لم يتضرروا كثيرا من التضخم

بحيث أن أجورهم استطاعت مواكبة تزايد الاسعار بفضل « هجومات الربيع » التي تنظمها مختلف النقابات في نهاية مارس وبداية أبريل من كل سنة للزيادة في الأجور . وهكذا ارتفعت الاجرة الحقيقية (لا الاسمية) منذ 1973 بالشكل التالي :

1973	:	100 (الاساس)	1976	:	103ر8
1974	:	101ر4	1977	:	104ر3
1975	:	101ر1	1978	:	106ر5

لم يسجل اذن أي تقهقر الا في 1975 حيث بلغت نسبة التضخم 11ر8 في 100 (24ر3 في 100 في 1974) . ولكن لا يجب أن ينسينا هذا أن الامر يتعلق بمعدل قد يخفي فوارق هامة .

ان أسباب هذا النجاح الباهر لليابان عديدة وقد تناولها الاقتصاديون والصحفيون وغيرهم محاولين كل على حدة ابراز وتقديم عامل وحيد يكون له الشرف في الدفع باليابان واخراجها من الدمار الى مصاف الدول الصناعية العملاقة . أنه في الحقيقة من الصعب بمكان فرز عنصر من بين العناصر العديدة والمختلفة واعتباره رئيسيا أو أساسيا ليصدر الحكم على العناصر الاخرى بالدور الثانوي . بل ان الامر يتعدى ذلك ويصل الى درجة تتعذ رمعها معرفة ما هو علة مما هو معلول اللهم الا اذا اعتبرنا أن كل ما هو سابق سبب لكل ما هو لاحق وأن الثاني نتيجة للأول .

(1) ـ تمركز الصناعة اليابانية ودور « دور التجارة المندمجة »

نجد من بين تلك العوامل ـ النتائج ، بنية الصناعة اليابانية ذاتها . وتتسم هذه بالتمركز الشديد . كتب أوكوستان بيرك (المجلة الفرنسية للتسيير عدد 9 ـ 10 ٪ ، في المسائل الاقتصادية ، عدد 1709) في هذا الصدد يقول « ان اليابان هي البلاد المتميزة بالمركبات الصناعية الساحلية بحيث أن بها اليوم ازيد من 15 مركبا بالمعنى الدقيق أي الدارج للمركب ، ويعني منطقة صناعية تضم تقنيا واقتصاديا عدة وحدات انتاج تندرج في اطار فروع صناعية مختلفة وذلك في موقع محدود ومحدد ، يشكل نظام انتاج معقد ومتعدد الوظائف » . بذلك تكون اليابان ، كما يقول الكاتب ، البلاد الاكثر توجها نحو الصناعات الثقيلة بحيث أن المنطقة الصناعية كيهين المحيطة بطوكيو تنتج لوحدها اكثر من 18 في 100 من قيمة الانتاج الصناعي الاجمالي ، بل أن أربع مناطق صناعية (كيهين وشوكيو وهانشين وكيوشا الشمالية) تنتج مجتمعة 47ر2 في 100 من ذات القيمة (الارقام لسنة 1976) . ولكنك قد تقول بلامركزية الاقتصاد الياباني اذا عرفت أن 56ر6 في 100 من المصانع يشغل كل واحد منها أقل من 100 مستخدم بينما لا تصل النسبة في الولايات المتحدة والمانيا الغربية الا الى 24ر8 و 21ر1 على التوالي . بيد أنك ستتأكد من العكس اذا

تبينت أن 3ر4 في 100 فقط من المؤسسات الصناعية يفوق رأسمال كل واحدة منها 100 مليون من البينات . بل يفوق رأسمال كل واحدة من 1807 من 20318 مؤسسة هذه مليار بين ، وتشغل هذه النسبة الضئيلة (3ر4) من المؤسسات مجتمعة 4ر50 في 100 من مجموع المستخدمين في الصناعة كما أنها تنتج 4ر66 في 100 من قيمة الانتاج الصناعي الاجمالي !

يتسم الاقتصاد الياباني بسمة أخرى لها أهميتها وهي الدور المتميز الذي تلعبه « دور التجارة المندمجة » التي خلصت المؤسسات الصناعية من القيام بأي نشاط خارج وظيفتها الرئيسية الا وهي الانتاج ، بحيث أن السوكو ـ شوشا (كذلك تسمى هذه الدور في اليابان) لا تهتم بتنظيم العلاقات بين المؤسسات والعالم الخارجي فحسب بل تتعداه لتتدخل أكثر فأكثر في أمور التمويل والاستثمار والانتاج ذاته وغيرها ، الشيء الذي يجعل منها ابناكا للأعمال وأداة لتحقيق السياسة الاقتصادية الخارجية بيد الحكومة.
تعمل اليوم في حقل التجارة باليابان ما يناهز 7000 شركة الا أن تسعا منها فقط (أنظر مقال ك. طوان ، مجلة القرض الليوني ، في المسائل الاقتصادية عدد 1696) هي وحدها االممكن نعتها « بالسوكوشوشا » (فالدور الاخرى متخصصة على عكس التسع) . وهذه الدور التسع تتكلف (مجتمعة) بأكثر من نصف المبادلات التجارية لليابان بفضل معرفتها العميقة للخارج وقدرتها على تزويد البلاد بما تحتاج اليه من مواد أولية . ولن يفوتنا أن نشير في هذا المضمار الى أن من بين عوامل نجاح هذه الدور في مهمتها المتميزة حجمها الكبير بحيث أن معدل معاملاتها بلغ 80 مليار فرنك فرنسي (200 لأكبرها ، متسوبيشي) كما أنها تشغل في المعدل 6000 مستخدم معظمهم جامعيون يتمتعون بأجور مرتفعة ويتم اعادة تكوينهم من حين لآخر .

(2) ـ السياسة الاقتصادية الحكومية :

لقد دفع ارتفاع أسعار المواد الخام خلال العقد الاخير بالحكومة اليابانية الى التخلي شيئا ما عن الصناعات الثقيلة المستهلكة للطاقة والمواد الخام والتراب ذاته ، أي الاشياء الثلاثة التي تفتقر اليها اليابان بشكل كبير. وهكذا قررت الحكومة حسب نورمان ماكرا (الايكونومست ، في المسائل الاقتصادية عدد 1672) تنمية القطاعات الاربعة التالية خلال الثمانينات :

ـ الصناعات الثلاثية من النوع المتقدم في امريكا كالشبكات العالمية للفنادق .
ـ التوزيع .
ـ قطاعات نسيج الملابس ، برامج التلفزة والمنتوجات الثقافية الاخرى.
ـ المصالح العامة (الجماعية) .

لا بأس أن نذكر في هذا الصدد باهمية كل قطاع من القطاعات الثلاثة وبتطورها منذ 1950 :

توزيع السكان النشيطين على مختلف القطاعات (النسب الميئوية) .

القطاع	1950	1960	1970	1975
القطاع الاولي (الفلاحة ، الغابات ، الصيد البحري ...)	48,3	32,6	19,3	13,8
القطاع الثانوي (المعادن، البناء، الصناعة ...)	21,9	29,2	34,1	34,1
القطاع الثلاثي (تجارتا الجملة والتقسيط، الإبناك، التامين ، النقل والمواصلات ، الكهرباء ، الغاز، الماء ، ومصالح أخرى ، الادارة، ...)	29,7	38,2	46,5	51,8
مجموع السكان النشيطين (بالآلاف)	35.626	43.691	52.235	53.141

المصدر : اليابان ، أحداث وأرقام 1980 ، ص 63

بيد أن اليابان تتظاهر بمظهر الليبرالية إذ لا« تتدخل » الدولة في الحياة الاقتصادية الا بشكل « محدود » . فالحكومة مثلا لا تحدد الا عددا قليلا من الاسعار اللهم الا في حالة أزمة كما حد ثفي 1973 حيث اتخذت اجراءات مستعجلة من أجل تدارك الموقف بمراقبة مجموع الاسعار . كما أن الحكومة تلتزم في مجال الميزانية العامة بسياسة التوازن ما عدا في 1965 حيث اضطرتها الحالة أن تلجا الى العجز المنهجي من أجل اعادة تنشيط اقتصاد البلاد : بل ان اليبان تتقزز الى حد ما من اللجوء الى برمجة طويلة المدى للنفقات العامة وذلك رغم الضعف الكبير الذي يطبع القطاع العمومي الذي يكاد لا يشمل الا السكك الحديدية والكهرباء والبريد .

الا أن وراء هذه الواجهة الليبرالية (انظر كتاب نيم ، السياسات الاقتصادية المقارنة ، تيمي ، 1977) تتدخل الدولة وبفعالية في اطار السياسة النقدية التي تستعمل كل التقنيات المعروفة من السوق المفتوحة وتغيير معدل الخصم الى تحديد حجم القروض . وهكذا حددت الحكومة سقفا للقروض الممنوحة في سنوات 1967 و 1968 و 1973 . إلا ان فعالية هذه العمليات كانت محدودة ماعدا فيما يخص الحد من ارتفاع الاسعار . ولكن عكسها ، أي تحرير القروض من القيود خلال فترتي 1961 ـ 1963 و 1964 ـ 1967 ، كان ذا جدوى كبيرة وخاصة في ميدان انعاش الاستثمارات . وهذه السياسة تخدم لا محالة مصلحة المؤسسات الرأسمالية الكبرى بحيث أنها تفتح لها السوق عند حاجتها اليها (انظر مقال نورمان ماكرا في المسائل الاقتصادية عدد 1542) وتدفع بالصغرى الى الافلاس كلما لوحظ أن الاستثمارات بلغت حجما لا يطاق وأن الاسعار في صعود غير مرغوب فيه . كما أن ذات السياسة تقدم للاحتكارات دراسات حول السوق ومساعدات في اطار ما يدعى بالتخطيط ولا تتورع عن خلق قطاع صناعي بكامله فتنميه وتهديه للقطاع الخاص كما حدث بالنسبة لصناعتي المطاط الاصطناعي والطيران .

(3) ــ استخدام الاعلاميات (الروبو) .

من بين العناصر التي يراد بها تفسير الانتاجية المرتفعة المميزة للصناعة اليابانية والوتيرة المتميزة التي تتزايد بها (زيادة 7ر2 في 100 كل سنة خلال الفترة 1974 ــ 1979 بينما كانت النسب ، في نفس الفترة ، في المانيا الغربية : 9ر3 وفي ابريطانيا : 1ر3 ، ايطاليا : 5ر1 ، فرنسا : 4ر4 ، الولايات المتحدة : 0ر5 ، المسائل الاقتصادية ، عدد 1688) ، نجد الآن في المقدمة تعويض الانسان بالآلة القادرة على انجاز كل العمليات التي يقوم بها هذا الانسان ، أي الروبو . اليابان حقا متقدمة في هذا المجال ولكننا لا نعلم الى أي مدى تساهم هذه الظاهرة في ارتفاع الانتاجية . على كل ان اليابان « تشغل » اليوم في مصانعها 47 الف من بين 60 ألف روبو المستخدمة في العالم (التحدي العالمي ، ص 337) ، أي ما يقرب من 80 في 100 (94 في 100 حسب بونياطوفسكي الذي أورد ارقام 60 على 64 ألف روبو في باري ماتش ، نفس العدد) . وتوجد نسبة هامة من هذا البشر الصناعي في ميدان صناعة السيارات. وتشكل معامل « طيوطا » (في منطقة آيشي) مثالا حيا من هذه « الروبأة » اذ لا يوجد ولو عامل واحد بمصانعها الثمانية ، بل تشتغل هناك قرابة 200 ربو الكتروني تنتج 65 سيارة كل وحدة منها في السنة ، بينما لا يتعدى انتاج امريكا وأوروبا 11 سيارة (نفس المصدر ص 335 و 336) . وداتسون ذاتها حيث الروبأة أقل تقدما بلغ بها الانتاج في 1979 مليونين ونصف من السيارات بواسطة 24 الف فقط من المأجورين في حين ان 43 الف مأجور بمعامل ب. م. ف. بالمانيا لم ينتجوا سوى 362 الف سيارة (مقال « كو » ، المصدر السابق) : 104 سيارة لكل عامل في اليابان 4ر8 فقط في المانيا ! الفرق شاسع جدا !

ويكاد كل رجال الاعمال الاوروبيين الذين زاروا معامل طيوطا او غيرها من المصانع المروبأة في اليابان لا يحلمون الا بالروبأة التي يرون انها سر الانتصارات اليابانية . ويعبر أحد الناطقين باسمهم عن اعجابه بالانسان الصناعي بعباراته التالية : « الروبو هو العمل الذي يضغط ويلحم (الى 3 آلاف نقطة) ويركب ويعطي شكلا ويطلي ويخزن . انه يعمل 24 ساعة على 24 ساعة بدون توقف ، لا يبول أبدا ، لا يدخن سيجارة ، لا يعالج زكاما ولا يطالب بالزيادة في الاجور كما أنه لا يلتفت أبدا الى الساعة ... » مقال « كو » في المصدر السابق) . تلك هي الشروط التي تسعى البرجوازية ، دائما لتوفيرها في شغيلتها ، وذلك ما حاول الرأسمال تطبيعه على الطبقة العاملة في اليابان ، الامر الذي يفسر (أكثر من الروبأة) الانتاجية المرتفعة هناك .

هل سيسمح الرأسمال بتعميم استخدام الروبو الذي لا ينتج فائضا للقيمة ؛ الامر مستبعد وسيكون على كل على حساب النظام الرأسمالي ذاته اذا تم .

(4) ـ « السلم الاجتماعية وشغف العامل الياباني بالعمل »

يفسر بعض الاقتصاديين ورجال الأعمال الاوروبيون ما وصلت اليه اليابان من تقدم تكنولوجي بما يسمونه بالسلم الاجتماعية وبشغف العامل الياباني بالعمل (بل جنونه به) اللذين يزعمون انهما يطبعان الحياة الاجتماعية في اليابان .

يوجد مع ذلك شيء من هذا القبيل هناك غير انه مبالغ فيه (انظر المقال الهام لفرانسيس جنسبورجي اليابان : جولة في بلاد « الاجماع الاجتماعي » لكانسانسوس، الازمنة الحديثة عدد 415 فبراير 1981). ما هي الحقيقة اذن ؟

أ ـ النقابات صفراء : بلغ عدد النقابات باليابان في 1978 ما يقرب من 71 ألف نقابة ، تضم كل واحدة منها مستخدمي مؤسسة ما (وليس فئة من المستخدمين) . وتنخرط معظم هذه النقابات المختلفة في اتحادات وطنية توجد على رأسها الاتحادات الثلاثة التالية :

ـ المجلس العام لنقابات اليابان (صوهيو) : 36ر5 في 100 من مجموع المنخرطين في النقابات .

ـ الكونفدرالية اليابانية للشغل (دومي) : 17ر6 في 100

ـ الفدرالية الوطنية للنقابات المستقلة (شورستورورن) : 10ر6 في 100

وتضم مختلف هذه النقابات (في يونيو 1978) ما يزيد بقليل عن 12 مليون منخرط أي 32ر6 في 100 من مجموع اليد العاملة اليابانية .

أهم اتحاد في اليابان هو اذن صوهيو ، ولكنه لا يمثل الا 12 في 100 تقريبا من مجموع الماجورين بالبلاد ، فضلا عن كونه لا يستقطب الا من بين صفوف موظفي الدولة ومستخدمي المصالح العامة كالتعليم والسكك الحديدية، الشيء الذي يقلل من أهمية الصوهيو خاصة واذا تذكرنا أن القطاع العمومي جد ضعيف باليابان . أما اذا علمنا أن صوهيو هي النقابة اليسارية (موالية للحزب الاشتراكي) الوحيدة بالبلاد فيحق لنا أن نقول أن النقابات باليابان صفراء وموالية للنظام الراسمالي ، اذ الاهم هنا هو القطاع الخاص حيث لا وجود لنقابة تستحق هذا اللقب . لا ينخرط عمال المؤسسات الصناعية اذن الا في النقابات التي وضع الامريكيون اشخاصا موالين لهم على راسها . الامر الذي يفسر كون هذه المؤسسات لم تشهد اضرابا ازيد من ربع قرن (فطيوطا مثلا لم تعرف اضرابا منذ 25 سنة ، انظر المسائل الاقتصادية عدد 1526) . كما انه يفسر السهولة التي ضربت بها الراسمال الياباني الاعمدة الثلاثة التي كانت ظروف الشغل الى عهد قريب ترتكز عليها هناك (مقال الايكونومست ، في المسائل الاقتصادية عدد 1511) . أي :

ـ الزام العامل بالعمل مدى الحياة بمؤسسة معينة ، الامر الذي يضمن

لرأسمال الصناعات الثقيلة (التي وضعت هذا النظام بعد الحرب العالمية الثانية) الاحتفاظ بعمال أكفاء ولكنه يضمن للعامل بدوره الشغل الى غاية بلوغ سن التقاعد (55 سنة) .

ـ نظام الزيادة في الاجور بالاقدمية ، أي الزيادة في أجرة العامل كل سنة ومهما كانت مردوديته ، ، وذلك لنفس الغاية : منع العامل من مغادرة المؤسسة.

ـ نظام نقابة المؤسسة (لا فئة من المأجورين) .

مع الازمة اذن تم طرد عدد هام من العمال المؤقتين كما تقلصت الزيادات في الاجور والغيت الساعات الاضافية . النقابات هنا مجندة لدعم وتبرير مواقف أرباب المؤسسات ، فهي لا تتورع عن توزيع منشور لتقول فيه أن قبول تراجع الأجرة الحقيقية موقف حكيم (مقال جنسبورجي ، ص 1325) أو لمساندة شركة ما على اقتتطاع مبلغ ما ممن أجرة العامل لتخصصه للمعوقين ! بل قد تذهب الى دعوة العمال الى الامتناع عن القيام بأي اضراب « لان ذلك سيؤدي الى تضخم » !

ب ـ الاستيلاب : حقا ، النقابات صفراء . حسنا . ولكنما هي النقابة بدون منخرطين ؟ ممن تستمد النقابات « قوتها » ؟ العمال بالطبع . انعدام الوعي ؟ استيلاب ؟ ربما . في المؤسسات الصغيرة ، في الغالب ، لا توجد نقابة ولكن « العمال يعتبرون أن القيام باضراب يعني ايقاف الانتاج وهكذا سيتمكن مقاولون فرعيون آخرون من تدعيم مواقعهم في السوق وهذا يهدد المؤسسة بالافلاس » ! (جنسبورجي ، ص 1331) . بل ان بعضهم قد يعبر لك بصراحة، عن معارضته لأي اضراب آخر لان ذلك من شانه أن يوقف عمله هو (المصدر السابق ، ص 1327) . وقد يجيبك عامل عن قولك بان ظروف العمل شاقة بمؤسسته ان « هذا طبيعي ، انها شاقة لأن اليابان فقيرة » !

ج ـ الفوارق والطايلورية ـ القمع : قد يقول أحدهم أن العامل الياباني شغوف بعمله اذ لا تتعدى العطلة هناك عشرين يوما سنويا في المعدل ، بل لأن هناك من لم يسبق له أن تمتع بعطلة في حياته ! فضلا عن كون العامل هناك يفضل استبدال غيابه بسبب المرض بعطلته السنوية « لكي لا يتضرر مستخدمه » (بكسر الدال) . بل ان العامل باليابان قلما يتغيب عن عمله ، فنسبة الغياب في طيوطا مثلا 5 في 100 بينما تصل نفس النسبة الى 15 في 100 في رونو ! (ص 1335 ، الهامش) .

الحقيقة هي عكس ما يطفو على سطح الامور ، فالعامل يستبدل عطلة المرض بعطلته السنوية لأن ما سيتقاضاه في الحالة الاولى أقل بكثير مما سيتقاضاه في الحالة الثانية وقد لا يكفيه لسد حاجياته . والعامل هنا لا يتغيب لأن غيابه يضر بالحاضرين من رفاقه الذين يجبرون على ساعات اضافية . القمع اذن هو الذي يفسر اذعان واستسلام العامل الياباني . فالطايلورية

ـ عسكرية هنا ـ لم تمت بعد في اليابان . انها على العكس من ذلك في عنفوان شبابها . ولن أعود هنا الى خصائصها (خاصة وأنني أن أحسن وصفها) بل الى بعض نتائجها :

● الفوارق : تتزايد الاجرة حتى يصل العامل الى 45 سنة من عمره نتتراجع حتى تصل الى نقطة البداية وذلك لطرد المسنين من العمل . أما النساء ، فانهن يتقاضين 64 في 100 من أجرة الرجال اذا كن يقمن بنفس العمل ، و 28 في 100 فقط في حالة ما اذا كن يشتغلن ببيتهن . البطالة باليابان تمس أساسا المسنين والنساء (اللواتي غالبا ما يغادرن عملهن بمجرد زواجهن) . هناك أيضا فارق كبير بين أجور المؤسسات الكبيرة وأجور الصغرى فهذه كما سبق لا تعرف النقابة مما يسمح لها بعدم احترام لا الحد الادنى للاجرة (17ر4 في 100 منها) ولا زمن العمل .

● مغادرة العمل : تغادر طيوطا كل سنة الفان من العمال (من 45 ألف ، أي 44ر4 في 100) لأنهم لا يطيقون ظروف ووتيرة العمل . وذلك ليعمل بعضهم لحسابه بأجرة أقل كمقاول فرعي . وما أكثر المقاولين الفرعيين في اليابان : اثنان لكل مستخدم رسمي واحد في صناعات السيارات . وهذه الظاهرة المميزة للصناعة اليابانية تساهم بقسط وافر ، بلا شك ، في ارتفاع الانتاجية لما لها من آثار ايجابية على تسيير المؤسسة (يكاد المخزون من الاجزاء ينعدم مثلا في معامل طيوطا) .

● المرض والانتحار : بطيوطا مثلا لا يتعدى عمر المستخدمين سن التقاعد و 20 في 100 من هؤلاء مصابون بمرض بالكبد (« أخطر من السرطان »). وهنا تسجل أيضا اكبر نسبة فيما يخص الانتحارات : 30 انتحارا سنويا في المدينة !

نكتفي هنا بسرد بعض الارقام : نسبة الاميين من البالغين من العمر أكثر من 15 سنة لا تتعدى 7ر0 في 100 ، ولا تقل عن هذه النسبة الا نسبة الاتحاد السوفياتي (3ر0) . التعليم الابتدائي والسلك الاول من الثانوي (9 سنوات في المجموع) اجباريان ومجانيان وقد بلغت نسبة التمدرس 99ر9 في 100 هناك . 39 في 100 من الطلبة يتابعون دراستهم بعد الثانوية . قد تكفي هذه الارقام لتعطي فكرة عن مدى انتشار التعليم في اليابان .

كل هذه العوامل المذكورة بالاضافة الى عوامل أخرى ساهمت في التنمية التي سجلتها قوى الانتاج باليابان . ولن يفوتنا هنا أن نتذكر صانع اليابان الحديثة الا وهو روزفيلت (التحدي العالمي الفصل 3 من القسم الثالث) الذي ادخل اليابان في حرب ضد أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية ليهزمها شر الهزيمة ، الأمر الذي خلق بعد الحرب جوا ثقافيا واجتماعيا وايديولوجيا متميزا ساهم ولا شك في « معجزة اليابان » .

3 ـ اليابان والعالم : عملاق اقتصادي لكنها قزم سياسي :

نكتفي في هذا القسم الثالث بتقديم بعض الارقام وابداء بعض الملاحظات

أولا : اليـابـان عمـلاق اقتصـادي :

يكاد حضور اليابان في الساحة الاقتصادية العالمية يقتصر على حضور تجاري الا أن سياستها النقدية واستثماراتها صارت تكتسي اهمية بالغة كنتيجة لكثافة ذلك الحضور ذاتـه .

(1) ـ المبـادلات التجـاريـة اليـابـانيـة .

● حجم المبادلات : تطورت مبادلات اليابان منذ 1955 بالشكل التالي مليون درهم) :

السنة	الصادرات		الواردات	
1955	2.011	(24) ❋	2.471	(30)
1965	8.452	(100)	8,169	(00)
1975	55.753	(660)	57.863	(708)
1979	103.032	(1219)	110.672	(1355)

❋ الارقام الاستدلالية بين قوسين

لقد تزايد حجم مبادلات اليابان اذن بشكل صاروخـي اذ بلـغ معـدل الزيادة السنوية في الفترة المتراوحة بين 1969 و 1977 بالنسبة للصادرات 16ر8 في 100 أي 2ر1 مرة أكبر من معدل زيـادة الصادرات العالميـة (14 في 100) ، الشيء الذي جعل نسبة صادرات اليابان من مجمل الصادرات العالمية تصل الى 2ر8 في 100 1978 بينما لم تكن في 1965 الا 1ر5 في 100 . بيد أن اليابان ترفض دائما تحمل مسؤولياتها كقوة عظمى وخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يجب أن تلعبه العملة اليابانية .

● أهم صادرات اليابان وزبناؤها الرئيسيون : مثلت المواد الرئيسية وهو مواد كلها ميكانيكية (السفن والسيارات وأجهزة الراديو) ما يزيد على 60 في 100 من صادرات اليابان في 1978 . وكانت اهمية مختلف المـواد في ذات السنـة كمـا يلـي :

المواد الغذائية	: 1ر1 في 100
النسيـج	: 5ر0
المواد الكيماوية	: 5ر2
المواد المعدنية وغيرها	: 17ر8
الالات	: 64ر1
مـواد اخـرى	: 6ر8

أهم زبون لليابان هو الولايات المتحدة التي تستحوذ على 25ر5 في 100 من الصادرات وتأتي السوق الاوروبية بعدها بنسبة 11ر4 في 100 .

● أهم الواردات ومصادرها : تستورد اليابان المواد الاولية والطاقة أساسا . وقد كانت نسبة كل مادة في 1978 كالتالي :

المواد الغذائية	14,4 في 100
النسيج	2,7
المعادن	6,1
المواد الاولية الاخرى	10,5
المحروقات المنجمية	39,5
المواد الكيماوية	4,7
الآلات	8,2
مواد أخرى	13,8

تشكل الولايات المتحدة المصدر الرئيسي (18,6 في 100) لواردات اليابان . وتأتي بعدها السوق الاوروبية بـ 7,7 في 100 كما هو الشأن بالنسبة للصادرات غير أن دول الشرق الاوسط هنا وخاصة العربية السعودية منها تحتل موقعا هاما بتزويدها اليابان بالنفط .

(2) ــ الاستثمارات :

* استثمارات الدول الاجنبية في اليابان : من بين الدول الرأسمالية المتقدمة التي تقيم أكبر الحواجز أمام الاستثمارات الاجنبية نجد في المقدمة (ان لم تكن الاولى) اليابان . فرغم اتخاذ تدابير انفتاحية في 1967 ، يبقى الاقتصاد الياباني جد مغلوق ، اذ في 1974 ما تزال الاستثمارات الاجنبية ممنوعة في عدد من القطاعات من بينها البترول والجلد (نيم ، المصدر المذكور ، ص. 167) بينما تمنع أية مشاركة تفوق النصف من الرأسمال .

غير أن هذه الحواجز لم تمنع النصف من المؤسسات الامريكية المائتين الكبري من فتح فروع لها باليابان كما أنها لم تمنع من تواجد 1260 شركة أجنبية هناك معظمها أمريكية (54,1 في 100 منها) . ومن بين العوامل التي جلبت هذه المؤسسات الى اليابان نجد الحجم الكبير للسوق وصغر المبلغ الضروري استثماره فضلا عن كون الاجور منخفضة نسبيا : 3,45 دولار للساعة في القطاع الصناعي في 1977 ، 10,6 في امريكا و 5,51 في المانيا في نفس القطاع والسنة .

* استثمارات اليابان في الخارج : شهدت استثمارات اليابان في الخارج تحولا هاما منذ 1977 لا من حيث الحجم و لامن حيث البلدان المستفيدة . لقد كان حجمها في 1977 لا يتعدى 2,81 مليار دولار أي عشر استثمارات امريكا في الخارج بينما كان المستفيد الى تلك السنة العالم الثالث بالاخص . اما في 1979 فقد بلغت الاستثمارات المباشرة 4 مليارات لوحدها بينما كان مجمل المشتريات من السندات الاجنبية 7,8 مليار في النصف الاول من عام 1979

(المسائل الاقتصادية ، عدد 1644) . أما عن المستفيدين من هذه المبالغ الهامة فتأتي في المقدمة الولايات المتحدة حيث صارت اليابان المستثمر الاجنبي الثاني بعد هولندا .

(3) ـ اليابان والعالم الثالث :

خلافا للدول الصناعية الاخرى التي تتبادل بعضها مع البعض أساسا فاليابان ، رغم حجم مبادلاتها مع كل من أمريكا والسوق الاوروبية ، تأتي 53ر5 في 100 من وارداتها من البلدان النامية بينما تذهب 46ر4 في 100 من صادراتها الى هذه البلدان . للبلدان النامية اذن أهمية خاصة بالنسبة لليابان رغم تخلي هذه عن تلك في الفترة الاخيرة في مجال الاستثمارات . وتأتي في مقدمة هذه ابلدان دول الشرق الاوسط فيما يتعلق بالواردات (اليابانية) .

لا بأس أن نقول في هذا الصدد كلمة عن موقع بلادنا في مبادلات اليابان . لقد بلغت الصادرات المغربية الى اليابان في 1979 ما يقرب من 110 مليون درهم بينما سجلت وارداته منها 239 مليون درهم . وبذلك تأتي اليابان بعد ما يزيد على عشر دول في صف الدول المتبادلة مع المغرب . أما عن المواد المستوردة فنجد أساسا السيارات وأجزاء السكة الحديدية والجرارات والدراجات بينما يصدر المغرب الى اليابان الفوسفاط والسمك بالدرجة الاولى .

بالنسبة الى المساعدات التي تقدمها اليابان للبلدان النامية يمكن أن نقول انها ضعيفة نسبيا ، اذ لا تمثل في 1978 سوى 23ر0 في 100 من ناتجها القومي الاجمالي في حين أن نسبة فرنسا مثلا كانت 59ر0 .

ثانيا : اليابان قزم سياسي :

بالفعل اليابان غائبة عن ساحة السياسة الدولية اللهم الا اذا تعلق الامر بالمؤتمرات الاقتصادية لنادي الدول الصناعية أو بفتح أسواق لمنتوجاتها التكنولوجية بالصين . ويمكن ارجاع ذلك الى كونها غائبة عن سوق وسائل الدمار بحيث أن الدولة الوحيدة التي تخصص أقل من 1 في 100 من ناتجها القومي الاجمالي لنفقات الدفاع في حين أن دخلها الفردي يتجاوز 3 آلاف دولار هي اليابان (وذلك بغض النظر عن اسلندا التي لا جيش لها) . غير أن الامر في الحقيقة يختلف اذا اعتبرنا الغلاف الاجمالي المخصص لنفس الغرض بصفة مطلقة اذ بهذا الشكل تاتي اليابان في الصف التاسع (في 1977) بعد امريكا والاتحاد السوفياتي والصين والمانيا وفرنسا وابريطانيا وايران وايطاليا (دفاتر اليابان ، العدد المذكور ، مقال ميتسورو) . أما اذا اعتبرنا معدل زيادة تلك النفقات في الفترة المتراوحة بين 1965 و 1977 فان اليابان تاتي في المقدمة بنسبة 108 و 100 ولم يعد تتجاوزها الا ايران والسعودية ومصر وكوريا الجنوبية .

لا شك اذن أنه بعد سنوات قد تكون قليلة تلتحق اليابان بركب الدول

الاكثر تسلحا (أمريكا والاتحاد السوفياتي وفرنسا) ، وخاصة وأن من بين صفوف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدأت ترتفع أصوات تقول أنه غير طبيعي ألا تخصص اليابان ذات الدخل القومي الضخم أكثر من 10 في 100 من ناتجها القومي الاجمالي للنفقات العسكرية (نفس المصدر) . يبدو الاتجاه حتميا مما جعل المثقفين اليابانيين يتناقشون من الآن حول الدور الذي يتمنون لبلادهم أن تلعبه مستقبلا في ساحة السياسة الدولية بل أن بعضهم يتخوف من امكانية اعادة تجربة الحرب العالمية الثانية .

أما عن الاسلحة النووية التي أخذت اليابان على نفسها ألا تدخل ترابها فأقل ما يمكن أن نقوله هو أن المسألة مجرد نفاق اذ الإسطول السابع الامريكي الحامل لها كثيرا ما يدخل المياه الاقليمية اليابانية (انظر مقالا في هذا الشأن بمجلة ايكسبريس عدد 12 يونو 1981) .

ملاحظة : الارقام التي لم يذكر مصدرها مأخوذة من « اليابان ، أحداث وأرقام ، 1980 ، مركز الصحافة الأجنبية ، طوكيو » أو « اليابان اليوم ، 1980 ، وزارة الشؤون الخارجية اليابانية » .

(20 يونيو 1981 : من أسباب السخط والانفجار)

تشكل زيادات 28 ماي 81 في أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية ، العامل المباشر للتحركات النضالية خلال شهر يونيو . غير أن هذه الزيادات بالرغم من خطورتها وطابعها اللاديموقراطي الذي يستهدف المزيد من التفقير لعامة الجماهير والكادحة منها أساسا لا تكفي في حد ذاتها لتفسير درجة الانفجار والصدام اللذين تحولت اليهما اضرابات 18 و 20 يونيو 81 . فالمسألة أعمق من مجرد رد فعل ضد قرار الزيادة ، فمثل هذا القرار ليس بالامر الجديد على الاقل منذ 1973 ، انها باختصار تطرح بشكل أولي وضعية الاستغلال الطبقي والقهر السياسي ، باعتبارهما محورا يستقطب حركة الصراع الاجتماعي المتجه نحو المزيد من التبلور . ولعل في الارقام والمعطيات التالية ما يوضح ليس فقط وضعية الاستغلال المتفاحش ولكن أيضا والى حد ما ، عمق الانفجار الذي شهدته الدار البيضاء خلال اضرابات يونيو 1981 :

أ ـ الصحة :

ـ تطور عدد الاطباء لكل مائة ألف من السكان

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1970	7ر5	1974	7ر1	1978	9ر25
1971	6ر6	1975	7ر6		
1972	7ر1	1976	8ر6		
1973	7ر5	1977	8ر6		

المصدر : ع. الشرقاوي ، المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للمغرب ، منشورات شوف ، 1980 والمغرب في أرقام 1977 و 1978 .

ـ تطور عدد الافرشة لكل مائة ألف من السكان :

السنة	العدد	السنة	العدد
1970	153	1974	139
1971	148	1975	140
1972	146	1976	132
1973	141	1977	132

المصدر : الشرقاوي ، الكتاب المذكور

ـ في 1976 كان عدد المراكز الصحية 194 والمستوصفات 739 في حين أنه من الواجب ايجاد 399 مركزا صحيحا و 1197 مستوصفا لاحترام نسبتي مستوصف واحد لكل 15 ألف من السكان ومركز صحي واحد لكل 60 الف (المصدر : ج. السالمي ، تخطيط بدون تنمية ، دار النشر المغربية)

ـ وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 1980 نجد بالمغرب مستشفى واحد لكل مليون ونصف من السكان .

ولا ننسى في هذا المستوى التذكير بالتمركز الشديد للخدمات الصحية في الرباط والبيضاء حيث يوجد 56 في 100 من الاطباء و 63،6 في 100 من العيادات و 57 في 100 من الصيدليات و 65 في 100 من الممرضين وذلك في 1972 .

ب ـ التعليم :

ـ تطور نسبة التمدرس (للبالغين 7 سنوات من العمر) :

1970 :	49،63	1974 :	51،89
1971 :	50،89	1975 :	57،32
1972 :	50،36	1976 :	58،81
1973 :	51،81	1977 :	60،39

المصدر : الشرقاوي

كانت النسبة في 1979 ـ 1980 : 63 حسب « ليبراسيون » عدد 315 .

ـ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من مجموع السكان في 1970 :

المغرب :	21،5	الولايات المتحدة :	99	سويسرا :	60
غانا :	30،2	المكسيك :	74،2	الهند :	33،3
زامبيا :	46،5	الشيلي :	87،1	طايلندا :	78،6
تونس :	30،7	العراق :	28،8	بولندا :	99
				فرنسا :	99

بهذا يكون شعبنا من الشعوب الاكثر أمية في العالم !

ـ نسبة الاميين في المغرب في 1971 :

المدينة :	56 في 100	البادية :	88	مجموع السكان :	76
الرجال :	43	الرجال :	78	الرجال :	66
النساء :	68	النساء :	98	النساء :	87

المصدر : الاحصاء العام لـ 1971

ـ وحسب البنك العالمي 72 في 100 من المغاربة أميون

ج ـ السكن :

ـ يقدر الطلب السنوي من جراء التزايد السكاني فقط (أي بغض النظر عما يجب اعادة بنائه) بـ 40 ألف وحدة سكنية . لسد الحاجيات **الجديدة** ، يجب اذن بناء 200 ألف مسكن خلال المخطط الخماسي 81 ـ 1985 الحالي ، غير أن مشروع المخطط لا ينص الا على بناء 103 ألف مسكن . هذا والحالة أن مخطط 73 ـ 1977 ذاته يعترف أن في 1972 من 60 الى 90 في 100 من المساكن القروية غير صحية وغير صالحة .

ـ تقرير البنك العالمي المذكور يفيد أن 6 في 100 فقط من سكان البادية يتمتعون بالكهرباء و 5 في 100 فقط منهم يتمتعون بالماء الجاري .

ـ خمس سكان المدن يعيشون في مدن القصدير أو 10 في 100 منهم في

الدواوير السموية أو في دور غير صحية . وفي مدن التصدير هذه 9ر6 في 100 فقط من الدور تتمتع بالكهرباء ، 6ر3 في 100 بالماء الجاري (السالمي المؤلف المذكور) .

– اما بالنسبة لعدد الاشخاص لكل غرفة فالمصدر السابق يفيد أن المعدل الوطني هو 2ر2 . وما دامت قصور البرجوازية شاسعة وفسيحة فاننا لن نبالغ اذا قلنا أن المعدل بالنسبة لأوساط الجماهير الشعبية قد يبلغ 7 أشخاص أو أكثر لكل غرفة . لـم لا وفي البيضاء تتمتع 100 شخص بمساحة هكتار فـي الاحياء العصرية بينما في الاحياء الشعبية يعيش ألف شخص في ذات المساحة ! (ذات المصدر) .

د – التـغـذيـة :

– تتقهقر الانتاج الفردي للحبوب الاربعة الرئيسية (كلغ للفرد) :

1936 – 1940	:	381	1951 – 1955	:	350
1941 – 1945	:	344	1971 – 1975	:	249
1946 – 1950	:	288	1976 – 1979	:	227

المصدر : ليبراسيون عدد 301 (27 فبراير 1981) .

– في الفترة 1960 – 1975 تزايدت الحاجات الغذائية بنسبة 07ر4 في 100 سنويا بينما لم يتزايد عرض المواد الفلاحية الا بنسبة 85ر2 في 100 ، وتزايد الانتاج الفلاحي في الفترة 1960 – 1970 بنسبة 10 في 100 في حيـن أن عـدد السكان عرف نموا يقدر بـ 20 في 100 في نفس الفترة (السالمي ، المصدر السابق)

– تحدد المنظمة العالمية للصحة الحد الادنى الفزيولوجي في استهلاك يومي لما مقداره 2210 وحدة حرارية (حريرة) . لا يستهلـك 42 في 100 مـن المغاربة الا 1600 من هذه الوحدات (حسب الحبابي ، سنوات الثمانينات ...)

– يفيد تحقيق لوزارة الصحة العمومية في 1971 أن أكثر من مليون طفل يعانون من نقص في البروتينات والحريرات المستهلكة وأن 23 في 100 منهم مصابون بـ

– وتكفي معرفة نسبة الوفيات عند الاطفال وهي 140 في الالف (170 في البادية) للتاكد من سوء تغذيتهم اذ لا يستهلكون الا 80 في 100 من الحد الادنى لعدد الحريرات و 65 في 100 من الحد الادنى من البروتينات . هذا بقطع النظر عن الفوارق بين الطبقات والجهات وبين المدينة والبادية (يستهلك سكـان المدن ضعف ما يستهلكه سكان البادية من اللحم) .

1 – البطالـة متفشيـة :

– يفيد الاحصاء العام لسنـة 1971 ان نسبـة السكـان النشيطيـن المستخدمين من مجموع السكان النشيطين الموجودين في 1971 كانت 23ر91 في 100 (كان عدد السكان النشيطن في 1978 حسب الشرقاوي في مؤلفه المذكور 5117 ألف) .

يوجد مليون عاطل بالمغرب حسب تقرير البنك الدولي المذكور .

– قدرت مجلة لاماليف نسبة البطالة بالدار البيضاء بـ 26 الى 30 في 100

– عدد السكان النشيطين الجدد لكل سنة 200 ألف ، لكن مشروع مخطط 81 1985 لا يعتزم خلق أكثر من 190 الف شغل سنويا . اذا أضفنا النقص الحاصل كل سنة الى عدد العاطلين الموجودين حاليا سيكون عدد العاطلين مليون و 50 ألف في 1985 هذا اذا أنجز مشروع المخطط ، أما اذا لم يحقق – وهذا هو المحتمل – فان البطالة ستكون أضخم .

– على أي حال لن يكون هذا التدهور جديدا ، ففي فترة 1971 – 1977 لم يتزايد التشغيل الا بنسبة 18,4 في 100 بينما تزايد عدد السكان النشيطين بنسبة 24,2 في 100 (السالمي ، ذات المصدر) .

2 – **الاجور هزيلة :**

– تطور الحد الادنى للأجور في الصناعة والفلاحة بالشكل التالي :

		الحد الادنى في الصناعة		الحد الادنى في الفلاحة	
		الرجال	النساء	الرجال	النساء
يناير	1962	6,832 درهم	5,992	3,89	2,92
نونبر	1971	7,6	7	5,0	4,0
دجنبر	1973	9,2	8,1	6,0	4,8
يونيوه	1975	10,2	10,2	6,6	6,6
يناير	1977	11,1	11,2	7,2	7,2
ماي	1979	14,54	14,54	10,15	10,15
يناير	1980	15,68	15,68	15,68	15,68
ماي	1981	18,80	18,80	18,80	18,80

– ورغم هزالة الحد الادنى فان 50 في 100 من المأجورين في الصناعة يتقاضون أجورا تقل عنه . بل ان 10 في 100 من المؤسسات الصناعية توزع أجورا تقل عن الحد الادنى (تقرير البنك الدولي ، ليبراسيون عدد 309 فاتح ماي 1981) .

– حسب نفس المصدر ، 100 في 100 من عمال قطاع تجهيز المكاتب يتقاضون دون الحد الادنى ، 60 في 100 في الصناعات الغذائية ، 80 في 100 في قطاع الاحذية والملابس، 60 في بناء آلات التجهيز، 80 في الكهرباء والالكترونيك

– 12 في 100 من مجموع المستخدمين في المغرب هم المسجلون في صندوق الضمان الاجتماعي ، ويوجد نصف المسجلين في المدن .

– حسب ليبراسيون عدد 309 تفيد عينة من الاجور في الفلاحة أن أجور العمال الموسميين تتراوح بين 6 و 30 درهما بالنسبة للرجال وهي أعلى الاجور في الفلاحة أما أدناها فهي 3 دراهم ويتقاضاها بعض سائقي الجرارات وذلك في 1977 .

3 ـ الفوارق مهولـة ومتـزايـدة :

ـ يفيد الاحصاء الفلاحي لـ 1973 ـ 1974 ما يلي :

* 23ر4 في 100 من الاسر لا أرض لهم .
* 56 في 100 منها يملكون اقل من 5 هكتارات .
* 19ر4 في 100 يملكون ما بين 5 و 10 هكتارات ويملكون مجتمعين 28 في 100 من مساحة الاراضية الفلاحيـة .
* 8 في 100 يملكون أكثر من 10 هكتارات ويملكون مجتمعين 33 في 100 من مساحة الاراضي الفلاحيـة .

ـ يفيد احصاء 1971 ما يلي :

* 20 في 100 من السكان الاكثر فقرا لا ينفقون سوى 3ر18 في 100 من نفقات مجمـوع الاسـر .
* 20 في 100 من السكان الاكثر غنى ينفقون 53ر19 في 100 من نفقات مجموع الاسـر .
* 40 في 100 من السكان الاكثر غنى ينفقون 3 مرات ما ينفقه 60 في 100 من السكـان الاكثـر فقـرا .
* 10 في 100 من الاسر الاكثر غنى ينفقون 37 في 100 من نفقـات مجمـوع الاسر (25 في 100 في 1960) .
* 10 في 100 من الاسر الاكثر فقرا ينفقون 1ر2 في 100 فقط مـن نفقـات مجموع الاسر (3ر3 في 100 في 1960) .

ـ أوردت لبيراسيون في عددها 316 ان 7 في 100 من السكان يقتسمون لوحدهم 60 في 100 من الدخل القومي (بالمغرب بالطبع) .

هـ ـ ارتفـاع الاسعـار :

ـ تطور الرقم الاستدلالي العام لتكلفة المعيشة والرقم الاستدلالي لأسعـار المواد الغذائية (الزيادة بين قوسين) .

السنة	ر.س. العام	التغذية
ماي 1972 ـ ابريل 73	100	100
1973	105 (5)	106ر4 (6ر4)
1974	123ر4 (17ر52)	129ر6 (21ر8)
1975	131ر6 (8ر6)	138ر5 (10ر3)
1976	142ر9 (7ر9)	152ر8 (7ر6)
1977	160ر8 (12ر5)	173ر8 (13ر7)
1978	176ر4 (9ر7)	188ر2 (8ر3)
1979	191ر1 (8ر3)	200ر4 (6ر5)

ـ تطور سعر البترول (المحرر عدد 2116 ، 30 مارس 1981)

	يوليوز 79	يناير 1980	يونيو 80	ببراير 1981
الوقود الممتاز	2ر85 د/ل	3ر25 د/ل	3ر65 د/ل	3ر95 د/ل
الوقود العادي	2ر65 د/ل	3ر05 د/ل	3ر45 د/ل	3ر75 د/ل
بترول المصابيح	1ر25 د/ل	1ر40 د/ل	1ر85 د/ل	2ر10 د/ل
زيت الغاز (مازوط)	1ر25 د/ل	1ر40 د/ل	1ر85 د/ل	2ر10 د/ل
زيت الوقود (الفيول)	535 د/ط	580 د/ط	870 د/ط	1070 د/ط
الكربون ـ البوطان	1375 د/ط	؟	2100 د/ط	2225 د/ط

د/ل : درهم للتر   د/ط : درهم للطن .

وهكذا يكون الوقود الممتاز قد ارتفع بنسبة 38ر6 في 100 في فترة لا تزيد على عام ونصف . أما البوطان فقد زاد بـ 62 في 100 في نفس الفترة

ـ ارتفعت أسعار المواد الاساسية بالشكل التالي منذ 3 سنوات :

سعـر الحليب × 3
سعر السكر × 2ر12
سعـر الزبدة 3ر46
سعـر الدقيق × 2ر85
سعـر الـزيت × 2ر07
الحد الادنى للأجور × 1ر68

و ـ من المستفيد من هذه الاوضاع :

ـ يعتبر البنك الدولي في تقريره المذكور ان بالمغرب 7 ملايين من الفقراء بشكل مطلق . من يستفيد من هذا الفقر ؟

1 ـ البرجوازية الفلاحية : تمثل الضريبة الفلاحية 0ر0036 في 100 من مجموع المداخيل الجبائية لميزانية 1981 في حين ان الانتاج الفلاحي يمثل من 15 الى 20 في 100 من الناتج الداخلي الاجمالي .

أرباب الصناعات الغذائية : يحقق هذا القطاع حسب دراسة نشـرت بليبراسيون عدد 316 اعلى نسبة الربح وأعلى مردودية للأموال الخاصة من بين القطاعات الصناعية المغربية .

3 ـ المضاربين العقاريين : ان نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال من مجموع قدر المعاملات يتراوح بين 11 في 100 لقطـاع الاسمنـت و 24 في 100 للخزف ، أعلى معدل تحققه الصناعات التحويلية .

4 ـ البرجوازية بصفة عامة : فبينما تضاعفت مساهمة الاقتطاع علـى الرواتب والاجور في الميزانية 9 مرات من 1960 الى 1980 وتضاعفت الضرائب الغير المباشرة 7 مرات لم تتضاعف مساهمة الضريبة على الارباح المهنيـة الا أربـع مـرات .

الـدار البيـضـــاء 20 يــونـيــو 1981

محمـد الأشعـري

كاشفـة عـن مـلامحهـا الاطلسيـة
انذرت الجنـد أن لهـم مـن جمـاهيـرهـا الخصـب
والاذرع المستعـادة مـن صـدا الثلـج
وأن لهـا مـن بنـادقهـم لحظـة الاتقـاد
وكـان الصبـاح يـداهـم أحياءهـا الفجريـة .
وميناؤهـا يتلقـى فحيـح البـواخـر منقبضـا
وكـأن المحيط تحـول في هـدأة الليـل كثبـان رمـل ..
وليتها انتهت سهرات العقار المدجج بالعملة العربية في أول الفجـر
وانطفأت بنواصي الشواطىء بعض المصابيح
واشتعلت أعين الكادحين بأكواخهم :
سـلامـا لعشـريـن يـونيـو
سـلامـا لنيـف وستيـن طفـلا
يمدون أعناقهم للمشانق مشتعلين برغبتهم في الحيـاة
وفي رونق الخبـز والمعـرفـة ..
سلاما لعشرين يونيو الجميل الرهيب الفسيح العميق
سلاما لأغنية الصمت والطلقات الحقـود
وكاشفـة عـن ملامحهـا الاطلسيـة
كانت تغذي ظفائرها بنشيج المسافـات
وتحفـر في صدرهـا الغض أسماء قتـلاهـا
وتمـرح فـي حـزنهـا
وتبـوح بشهـوتهـا « لشاوية » الجـوع والانفجـار

●

تتشكـل بيـن التـوابيت والـورد
وتنبـع كاسحـة كـامتـداد السحـاب
وضعـت حملهـا البكـر في حجـرة الغاصبيـن
وسمتـه لـونـا وفـاكهـة
وآلـت على نفسهـا أن تجـوع وتعـرى
وتخلق من لدمها الشمس والقمـح والاقحـوان

ليصبح طعم الولادة كالارض والماء والمطـر المستحيل ..
تتشكل من دفقة الصيف والعرق المـر
من سواد الصباحات حين تقيء المعامل أنفاسهـا
ويخطو المهاجر من حانيات القرى خطـوة نحو انيابها الصفر ..
وحـدهـا كارتعـاش النـدى
كانتشـار الأشـعـة
كانشطـار الصـدى
وحدها تصدق الوعـد للعـاشقيـن
وتغرق في وجدهم : مشتهاة ومادية ومحققة
لا تشيـخ ولا تتكلـس
مشرعة قلبها زورقا للتوغـل والانتشـار
ولا يشتكـي عـاشقـوهـا البعـاد
ولا يشتكـون الهـزيمـة .
ناعمـة في ليالـي الشتـاء
وهادئـة في ليـالـي الـربيـع
وصاخبـة كـل صيـف
ومنهكـة في الـخـريـف
ومسطعـة فصلهـا الخـامـس
فصـل الخناجـر والخـوف والانكسار

●

يمخـرون عبـاب التحقـق
قـافلـة تتهجـى حـروف السفـر
السنابل مترعة بالدم البربري وبالوشم والخيل
الجبال الغريبة في أرضها تتبرعم نائتة كيد باتجاه الغمام ...
يمخـرون عبـاب التنـاسـل
لا سبيـل الـى دمهـم
لا سبيـل الـى قلبهـم
أقبلوا من تجاعيد أرض تلاشت قبائلهـا
واستقامت لقـافلـة الفـاتحيـن ..
أيهـا الحلـم ..
أن يستفيق السنونو على رغبة في اختراق الحقـول
ويشتعـل الصبـح فـوق اتسـاع المـزارع
وتمـوت اشتهاءاتنـا فجـأة

تلك فاجعة حفرت مهدها وأخاديد في العلامة
وانت كأوسع ما يبزغ الحلم
يقهرك العجز
وتغدو رجاء وأمنية باهتة
وتسكن بين الرغيف وبين امتلاء الحواصل .
اقبلوا من مخاضات عشرين حولا :
جباه نحاسية تتسامى بمنعرجات الحصار
سواعد مسكوتة بالعناق الاخير
صدور معمدة بالغبار
عيون : تقول انبجاس الاشعة في أول الصيف
تقول انقاد الحصى والتماع الينابيع
تقول اشتعال الاغاني بلحظة خوف .
اقبلوا ، في البداية كانوا
وقبل مجيء الزجاج الملون والعنكبوت الخليجي
قبل صدور المراسيم ، ان تتحول فاكهة الارض
أروقة للمعارضة ، اقبية لاحتراز النواصي
وأرصفة لبيوت آلفوادة والنرد .
في البداية كانوا ..
وكانوا كما تحضن الارض غاباتها
كما يتحدر ثلج الجبال
كما يبدأ الطفل خطوته البكر في غابة الكلمات
طافحين ببهجتهم
مترعين بسحر الكلام ، بقهقهة الارض
ذاكرة كسواقي البساتين
ممتدة في الزمان وفي التربة الناضجة
اقبلوا شاهرين على الفقر سحنتهم
يمخرون عباب التحقق
يمخرون عباب التناسل
قافلة تتهجى حروف السفر .

●

أيها الدم المتحول في صدرنا غابة
لعصافيرك الزرق أغنيتي
لامتدادك حلمي وخارطة الحب والجوع

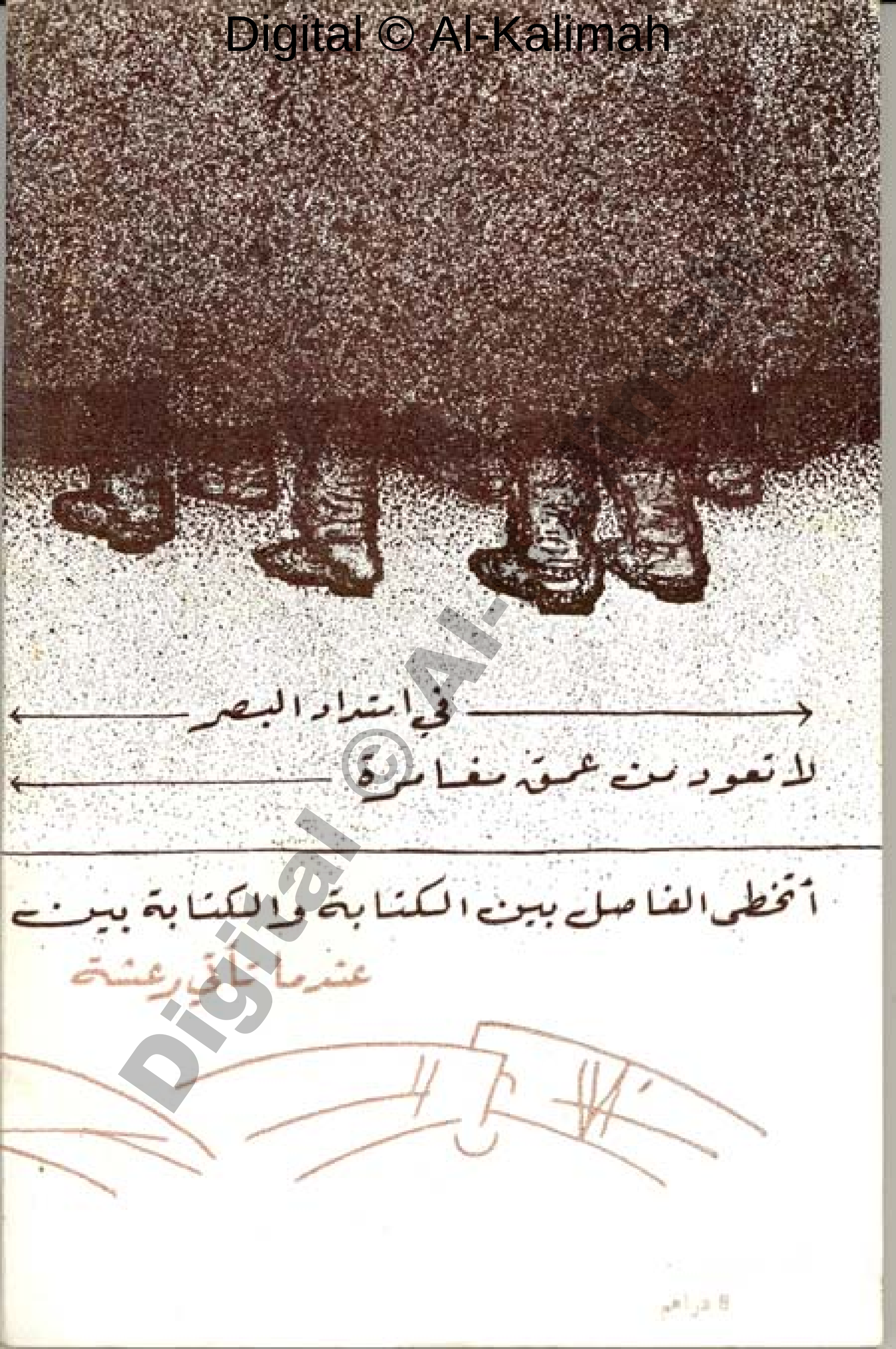
ستأتي القصيدة سابحة في الحرائق
وستمضي الى واحة من نخيلك العذب
تمضي لتنتشل الكلمات اليتيمة من يتمها
وتحفر بيني وبين اشتهائي مدى للصهيل .
ايهذا الدم المتحول في صدرنا غابة
ستمر التوابيت بعد قليل ورودا ملفعة بالنحيب
وسينسحب الموت من منعطفات الازقة .
امرأة تتهاوى لتمسح وجه المدينة
شيخ يحث الخطى حاملا بين كفيه مقبرة
نهر من البشر متسابق نحو الشظايا .
انكسار المسافات
انكسار الحوارات
انكسار الحنايا
من وراء البنادق ؟ من أمام الرصاص ؟
من يتلكأ خلف الصراخ ؟
من يخاطر في حماة الغيث باللقمة السائغة ؟
فاصلا بين اغنية وخطاب رديء
وتمضغ قارئة النشرات السريعة
اخبار تلك التي كشفت عن ملامحها الاطلسية :
« شردمه من هوامش هذي البلاد
تحطم اروقة الذهب الوطني
وتشوه وجه المدينة مضرمة نار احقادها الطبقية ..
في كل شيء جميل وفي كل شيء ثمين
وفي كل شيء تباركه شهوات الذئاب
وها اقبلوا يكنسون المدينة من وجهها المرمري .. »

●

قبعة تقتفي أثر الخطو
تخرج من تحت أشداقها جثة تنفث الدود والانتظار
مرقت طفلة بين أقدامهم
وأشارت الينا وبسمتها تتلاشى على مهل :
انهم فيلقان ..
فتذكرت بيروت
تذكرت طفلا يسائلني هل يداهمنا في البلاد البعيدة رعب القذائف ..

وتذكرت خط التماس ومبنى الاذاعــة
اذ يسألون رفيقــي عــن البــرلمــان
ونسال كيف السبيل الى الشام قبل اشتعال الطريق
وبين مكالمتين تقولان ان الدكاكين مقفلــة
والمقــرات قــد طـوقــت
والمعــامــل مشــرعــة للــريــاح
وقفت أراجع بيني وبين اشتياقي ركــام العــلاقــات
كيف يصير الرغيف بحجــم الحصــار
وكيف تصير الحــدود مجــالا لكســب الــرهــان
وكيف تصيــر الجبــال جــدارا
وكيف يســاوم ملــح البحــار ؟ .
وتذكرت وجها كجمر ليالي الشتــاء
تستشيط بــداوتــه غضبــا
فينبهنــي لمجــال القطيعــة ..
ويطلب مني اختزال اللهيب الى مطلــع لقصيــدة .
فيلقــان وقيــل ثــلاثــة
ورابعهــم حقــدهــم
وكنا بداخل ملجانا نمــارس عنفــا وحيــدا
عنفا وحيدــا : هــو السيــر ضــد التيــار
وتــذكــرت ..
بطيبــوبــة الكــادحيــن
نهــرا مــن الــرغــبــات :
كأن استحــم بنبــع مــن الثلــج في جبل تتداخل فيه الفصــول
وأن أسمع الاغنيات القديمــة في موســم للحصاد
وأن أتحدث لامرأة كهبوب القصيــدة .
أقفر الدرب . وحسبنا الدقائق تلو الدقائــق
انتبهنــا لــمــلامــحــنــا
وقرأنا وراء ابتسام التحدي اعترافــا برعب الحقيقــة
ثم تتشكــل مــوكبنا الفــرد واحــدا واحــدا
كما يعبر الياسمين الــى هــدأة الليــل
جــاهــز قــرارهــم
وجــاهــز رصاصهــم
ونــافــذ قــرارنــا
لــن تــمــر المــهــزلــة .

السجــن المدنــي « لعلــو »
8 يــولــيــوز 1981
الـــربـــاط


في امتداد البصر
لا تعود من عمق مغامرة
أتخطى الفاصل بين الكتابة والكتابة بين
8 دراهم